



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي  
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.



# تقرير الاستقرار المالي 2023

# المحتويات

04 كلمة المحافظ

07 الموجز التنفيذي

09 الجزء الأول: البيئة المالية الكلية

09 1.1 التطورات المالية الكلية

18 2.1 أسواق الأصول

31 الجزء الثاني: تقييم النظام المصرفي في دولة الإمارات

31 1.2 تقييم القطاع المصرفي

46 2.2 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط

55 الجزء الثالث: تقييم المؤسسات المالية غير البنكية والبنية التحتية المالية في دولة الإمارات

55 1.3 المؤسسات المالية غير البنكية

60 2.3 البنية التحتية المالية

66 المرفق - المؤشرات المصرفية الرئيسية



حققت جهود المصرف المركزي في العملة الرقمية للبنوك المركزية، بصفتها إحدى ركائز برنامج تحوّل البنية التحتية المالية، مزيداً من التقدم خلال العام، وبصفة عامة، تحقق الرقمنة السريعة لقطاع الخدمات المالية ميزات محتملة كبيرة، مثل زيادة الكفاءة وإمكانية الوصول والابتكار، إلا أن هذا التحوّل الرقمي يحمل في طياته مخاطر ذات صلة يجب على جميع المؤسسات المالية المرخصة إدارتها بعناية.

وفيما يخص البنية التحتية، شهد عام 2023 تطوّرين كبيرين في أنشطة عملنا للحفاظ على سلسلة عمليات نظم الدفع التي يقوم بتشغيلها المصرف المركزي، أولاً، تمّ تأسيس شركة الاتحاد للمدفوعات كشركة تابعة جديدة للمصرف المركزي تتولّى إدارة العمليات اليومية لنظم مدفوعات محددة، ولضمان الرقابة المستمرة. ثانياً، تمّ إطلاق منصة الدفع الفورية "أني" بمشاركة مجموعة من المؤسسات المالية في المرحلة التجريبية، مع السعي إلى تحسين فعالية المدفوعات في دولة الإمارات.

وأكد المصرف المركزي خلال عام 2023 مجدداً على التزامه بالاستدامة من خلال منح الأولوية للمرونة في النظام المالي للاستجابة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ أثناء التحوّل إلى اقتصاد مستدام، ويشمل هذا الالتزام إصدار مبادئ الإدارة الفعّالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ لتحسين إدارة مخاطر التغيّر المناخي في القطاع المالي. كما استحدث المصرف المركزي اختبار القدرة على تحمل ضغط المخاطر المناخية في عام 2023، والذي يستهدف بصورة رئيسية مخاطر التحوّل نحو اقتصاد مستدام، لتعميق فهم تأثير التغيّر المناخي على القطاع المصرفي.

وفي مجال مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، عزّزت دولة الإمارات نهجها لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وانتشار التسلّح، وأثمرت هذه الجهود في استبعاد اسم دولة الإمارات من عملية المراقبة المعززة لمجموعة العمل المالي في شهر فبراير 2024 وأبرزت الدور المستمر لجميع الأطراف المعنية لضمان حماية النظام المالي للدولة واقتصادها من هذه المخاطر.

وأخيراً، شكّل إنشاء مجلس الاستقرار المالي لدولة الإمارات في عام 2023 إنجازاً بارزاً سيجتمع بين ممثلين من الجهات الرقابية الرئيسية ووزارة المالية من أجل تنسيق الجهود الرامية لمعالجة المخاطر الكلية في جميع أنحاء دولة الإمارات، وبالنسبة لعام 2024، سيستمر المصرف المركزي في أداء دوره الحيوي للحفاظ على مرونة القطاع المالي في دولة الإمارات واستدامته وحماية استقرار النظام المالي على نطاق واسع.



## كلمة معالي خالد محمد بالعمى محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

أثبت النظام المالي لدولة الإمارات في عام 2023 قدرته على التكيف مع البيئة العالمية التي تسودها أوضاع تمويل مشددة ونمو عالمي أضعف ومخاطر جيوسياسية متزايدة. وكانت جاهزية مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("المصرف المركزي") تدعم مرونة النظام المالي، بهدف معالجة تزايد المخاطر في النظام المالي من خلال تطبيق تدابير السياسات والتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين.

وبالرغم من زيادة مخاطر التطورات المعاكسة في النظام المالي العالمي في عام 2023، والمتمثلة في التحديات الاقتصادية الكلية والضعف على القطاع المصرفي في بعض المناطق الجغرافية، ظلّت أوضاع الاستقرار المالي محلياً دون تغيير على نطاق واسع مقارنةً بعام 2022. وأدت بيئة ارتفاع أسعار الفائدة تحديداً إلى تمسّن ربحية البنوك العاملة في دولة الإمارات، وزيادة حجم رأس المال في النظام المالي مع حدوث انخفاض كبير في صافي القروض المتعثرة من 3.0% إلى 2.4%. وفي ظل التحديات المالية الكلية على المستوى العالمي، تطلّ الاتفاق الاقتصادية لدولة الإمارات إيجابية، إذ أنه من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.0% في عام 2024 وأن يشهد النمو مزيداً من التسارع في عام 2025. ومع ذلك، يظلّ اقتصاد دولة الإمارات وقطاعها المالي معرضاً لنقاط الضعف التي يُعاني منها النظام المالي العالمي نظراً للطبيعة المنفتحة لاقتصاد الدولة.

## الموجز التنفيذي

أدت التطورات الاقتصادية العالمية إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.6% في عام 2023، وظلّ القطاع غير النفطي إيجابياً، حيث سجّل توسعاً كبيراً بنسبة بلغت 6.2% بفضل الأداء القوي لقطاعات مثل السياحة والعقارات والتمويل. وبالرغم من انخفاض معدلات التضخم خلال العام، يتوقع المصرف المركزي ارتفاعها في عام 2024 بسبب ارتفاع أسعار السلع العالمية والتعدلات المحتملة على أسعار الصرف. وتظلّ الاتفاق الاقتصادية بصفة عامة إيجابية، مع توقّعات نمو بنسبة 4.0% في عام 2024 ومزيد من التسارع في عام 2025.

أظهر النظام المالي في دولة الإمارات استقراراً في عام 2023، ويُعزى هذا النجاح جزئياً إلى تدخلات السياسة باستمرار التي قام بها المصرف المركزي منذ الأزمة المالية العالمية، إذ عزّزت هذه التدخلات المرونة في عددٍ من المجالات الرئيسية، مثل كفاية رأس المال وإدارة السيولة وممارسات تقييم المخاطر. ومع ذلك، أبرزت الاضطرابات المصرفية في الولايات المتحدة وسويسرا مدى هشاشة النظام المالي والحاجة إلى توخي الحذر الدائم في فترات تطبيع السياسة، إذ إنّ الطبيعة المترابطة للنظام المالي لدولة الإمارات تعني احتمالية حدوث تداعيات عالمية من أحداث الضغط وأن تؤثر أيضاً على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في الدولة.

أثبت القطاع المصرفي في دولة الإمارات مرونته طوال عام 2023، وكانت هذه المرونة واضحة من خلال مصدات قوية لحماية رأس المال، وظروف السيولة المواتية، وتمسك نسب جودة الأصول، وزيادة الربحية نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة ونمو القروض.

وتشهد البنوك العاملة في دولة الإمارات تحديات تعكس مخاطر الاستقرار المالي السائدة في الأسواق المتطورة، بما فيها التباطؤ الاقتصادي الكلي والتطورات الجيوسياسية والتغير المناخي والتهددات السيبرانية وتقلّب أسعار الأصول، وبالرغم من هذه الظروف الصعبة، حافظ القطاع المصرفي على مكانة قوية، إذ أكدت اختبارات القدرة على تحمل الضغط التي أجراها المصرف المركزي في عام 2023 قدرة النظام المصرفي على الصمود في وجه التحديات مثل التضخم وعدم اليقين في السوق، وأبرز تحليل تجريبي لمخاطر المناخ أوجه الضعف المحتملة، مشدداً على الحاجة لاتخاذ تدابير استباقية للحد من آثارها.

وأبدى قطاع التأمين بشكل كلي في دولة الإمارات أيضاً سلامة مالية قوية في عام 2023 تجلّت في ارتفاع أقساط التأمين المكتتبه وتمتدّن الربحية وسلامة الملاءة المالية، إلا أن القطاع - شأنه شأن القطاع المصرفي - يواجه مخاطر مرتبطة بالاقتصاد العالمي وأوجه عدم اليقين الجيوسياسية، ولذلك فإنّ المراقبة الدقيقة للتقلبات السوقية ومخاطر التغير المناخي والتطوّرات التقنية تعدّ أموراً هامة للغاية في عام 2024.

وكان عام 2023 خطوةً مهمّة في تعزيز الاستقرار المالي في نظام المدفوعات في دولة الإمارات، وتجلّى ذلك بتنفيذ مبادرات رئيسية ضمن الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع.

كما أبرز استكمال دولة الإمارات لمتطلبات خطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي واستبعاد اسم الدولة من عملية المراقبة المعززة في شهر فبراير 2024 إقرارها لتقدّم كبير في تنفيذ توصيات لمواجهة غسل الأموال ولمكافحة تمويل الإرهاب، ممّا يُعزّز نزاهة النظام المالي للدولة وسلامته.

أنشأت دولة الإمارات مجلس الاستقرار المالي في عام 2023 تقديراً منها لأهميّة الجهود المنسّقة، حيث يهدف هذا المجلس إلى تعزيز الاستقرار المالي وحمايته وضمان مساهمة النظام المالي بفعالية في التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ سيُسكّل النهج التعاوني للمجلس عاملاً مهماً في التعامل مع التحديات المستقبلية والحفاظ على القوة المالية لدولة الإمارات.

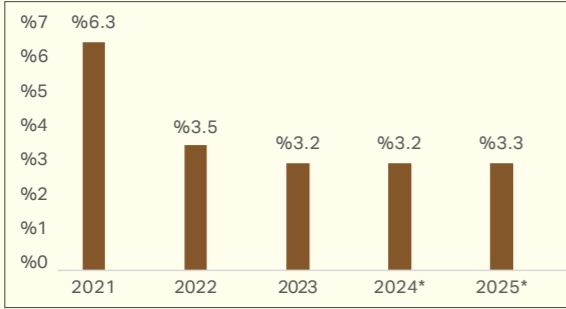


# 01 البيئة المالية الكلية

## 1.1 التطورات المالية الكلية

ساهم الأداء القوي في القطاعات الاقتصادية المختلفة في دولة الإمارات في توسيع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي بنسبة 6.2%، وانخفض التضخم في دولة الإمارات إلى نسبة 1.6% في عام 2023، ولكنه من المتوقع أن يرتفع بنسبة بسيطة هذا العام بسبب عوامل عالمية. تُشير المؤشرات الرئيسية للظروف المالية الكلية لدولة الإمارات إلى موقف حيادي في الدورة المالية، مع عدم وجود أي أدلة على ارتفاع مستوى الائتمان.

### الرسم البياني 1.1.1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي



\*التوقعات

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو

### اقتصاد دولة الإمارات

كان عام 2022 استثنائياً بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما في عام 2023 فقد بلغت نسبته 3.6%، مما يعكس على حد سواء انخفاض إنتاج النفط وقوة النشاط الاقتصادي غير النفطي، كما شهد الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي توسعاً بنسبة 6.2% على خلفية تعافي السفر والسياحة العالميين والأداء القوي في قطاعي العقارات والبناء، بدعم من ازدياد أعداد القادمين إلى الدولة من بين أمور أخرى وازدياد الأرباح في القطاع المالي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة

### الاقتصاد العالمي

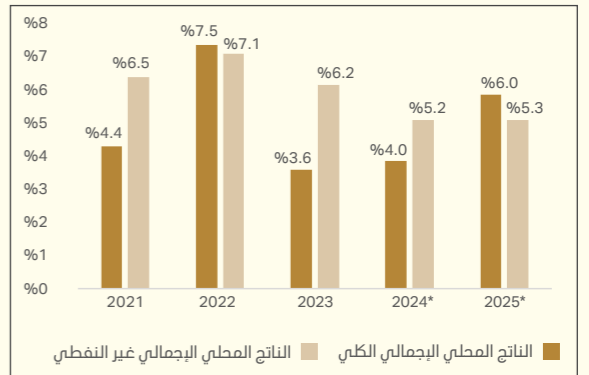
شهد الاقتصاد العالمي في عام 2023 تحولاً تميز باعتدال التضخم واستقرار النمو، مما مهد لتراجع بسيط في الاقتصاد العالمي. ويقدر صندوق النقد الدولي توسع النمو العالمي بنسبة 3.2% خلال السنة، كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار الفائدة من قبل المصرف المركزي لكبح التضخم، وسحب الدعم المالي في ظلّ تعاظم أعباء الدين، وتباطؤ نمو الإنتاجية. انخفض التضخم الكلي العالمي إلى 6.7% في عام 2023 مع التحرك بثبات نحو المستهدفات المحددة له في معظم الاقتصادات. كما أنه من المرجح حدوث انخفاض أسرع من المتوقع في التضخم في مختلف المناطق بسبب انفسار التحديات من جانب السلع المعروضة وتنفيذ سياسات مالية مشددة.

تستند الآفاق المستقبلية لعام 2024 إلى المرونة الاقتصادية الأقوى من المتوقع في الولايات المتحدة وبعض الأسواق الناشئة الكبيرة، إلى جانب الدعم المالي في الصين، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي عند نسبة 3.2% في عام 2024 مع استمرار التحديات، ومنها التطورات الجيوسياسية وخطر حدوث تباطؤ عالمي نتيجة الحاجة إلى الإبقاء على أسعار فائدة أعلى لفترة أطول.



وزيادة الفعاليات المرتبطة بالنشاط المالي مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28). وفي الوقت ذاته، أثرت اتفاقية أوبك+ لتخفيض الإنتاج بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً بدءاً من إبريل 2023 بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي النفطي في عام 2023، والذي انخفض بنسبة بلغت 3.1%. أما بالنسبة لعام 2024، يتوقع المصرف المركزي انتعاش نمو الناتج الحقيقي إلى 4.0% بسبب تحقيق نمو بنسبة 0.7% في القطاع النفطي ونسبة 5.2% في القطاع غير النفطي. كما أنه من المتوقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 6.0% في عام 2025، نتيجة لاستقرار الإنتاج النفطي واستمرار النمو في القطاع غير النفطي.

### الرسم البياني 2.1.1: إجمالي معدلات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغير النفطي لدولة الإمارات



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2021 - 2023) والمصرف المركزي (2024 - 2025) \*التقديرات والتوقعات

تراجع التضخم في دولة الإمارات إلى نسبة 1.6% في عام 2023 مقارنةً بنسبة 4.8% في عام 2022، ويعكس هذا التراجع في التضخم المرصود خلال العام إلى حد كبير انخفاض أسعار الطاقة، والتي قابلها أيضاً انخفاض في أسعار النقل التي سجلت تراجعاً بنسبة 5.6%. وفي المقابل، وعلى مستوى المكوثات الأخرى في سلّة الاستهلاك، كان الارتفاعات الأكبر في الأسعار في قطاع المطاعم والفنادق (6.6%) والأغذية والمشروبات (3.8%) والأثاث والمواد المنزلية (3.2%) والمنسوجات والألبسة والنحذية (3.2%). يتوقع المصرف المركزي ارتفاع التضخم إلى نسبة 2.2% في عام 2024، وهي لا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي، وذلك على

خلفية ارتفاع أسعار السلع (النفط والقمح والذرة) والانخفاض المتوقع لقيمة الدولار الأمريكي. وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن تتراجع ضغوط التضخم من الطلب المحلي في ظل تراجع أعداد القادمين إلى الدولة وتغير الناتج غير النفطي وبعض العوامل مقارنةً بالعام السابق. ومن المتوقع أن يبقى التضخم كما هو عند نسبة 2.2% في عام 2025.

### المخاطر المالية الكلية العالمية

شكّلت المخاطر المالية الكلية العالمية المستمرة معالم المشهد المالي طوال عام 2023 في ظل ارتفاع أسعار الفائدة بعد الجائحة والتطورات الجيوسياسية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، ويُذكر أنّ الاضطراب في القطاع المصرفي في مارس 2023 في الولايات المتحدة وسويسرا (برجس الاطلاع أدناه صفحة 15) أبرز مدى هشاشة الأسواق المالية، مما أكد على الأهمية الكبيرة للممارسات الناجحة لإدارة المخاطر على مستوى القطاع المالي.

### مستويات الدين والمخاطر الجيوسياسية

فرضت التأثيرات المتبقية من سياسات كوفيد-19، والتي اتسمت بارتفاع مستويات الدين على مستوى قطاعات الحكومة والشركات والأسر، ضغوطاً متجددة على النظام المالي العالمي<sup>1</sup>، إذ تُشكّل ارتفاع تكاليف التمويل تهديداً للجدوة الائتمانية للبنوك والمستثمرين من غير البنوك الراغبين في ترحيل التزامات الدين، ومن الممكن أن يؤدي هبوط أسعار الأصول العالمية، وتحديدًا العقارات التجارية بسبب شروط الإقراض المشددة، إلى تفاقم أوجه الضعف في عام 2024. وتتزايد المخاوف بسبب الاستدانة بين المؤسسات المالية غير البنكية واستخدام المشتقات المالية المعقدة، مما يثير مخاوف إضافية حول انتشار المخاطر النظامية.

ومن الممكن أن يكون للصراعات المستمرة وحالة عدم الاستقرار في المنطقة في عام 2023 وما بعده تأثير ناجم يؤدي إلى تعطّل سلسل الإمداد العالمية للسلع والخدمات الهامة، وقد يؤدي هذا التعطّل بدوره إلى نقص في السلع وارتفاع في الأسعار، مما سيؤثر على مختلف القطاعات من السلع اليومية إلى مشاريع البنية التحتية الكبيرة، وتعتبر دولة الإمارات معرضة لهذه الصدمات الخارجية، نظراً لتأثيرها مركز تجاري كبير.

### التحديات الناشئة في الأفق

يتزايد وضوح التعرّض لوجه الضعف المتعلقة بالمناخ، إذ تُشكّل التحديات المادية والتحول غير المنظم إلى الاقتصاد منخفض الكربون مخاطر تتمثل في عدم استقرار السوق من خلال ارتفاع أقساط التأمين ضد المخاطر وانخفاض أسعار الأصول. كما تتطلب التحديات السيبرانية المتزايدة توخي الحذر نظراً لثقل حدوث هجومي ناجح على البنية التحتية المالية الرئيسية قد يُعطّل الخدمات المالية ويُضعف الثقة.

وفي حين أنّ التطور السريع لأسواق العملات المشفرة وتربطها المحتمل مع قطاع الخدمات المالية التقليدية لا يثير القلق في الوقت الراهن، إلا أنه يتطلب عناية خاصة من منظور الاستقرار المالي.

### توخي الحذر والتعاون

يوصل المصرف المركزي توخي الحذر في مراقبة التوجهات الناشئة، وتحديد أوجه الضعف بطريقة استباقية، والحد من المخاطر النظامية في النظام المالي لدولة الإمارات، إذ يُحافظ المصرف المركزي من خلال الاستفادة من مجموعة سياساته وأدواته الشاملة على المرونة اللازمة لمواجهة هذه التحديات وأداء مهام عمله. كما يؤدي المصرف المركزي دوراً فاعلاً في عملية وضع السياسات العالمية، إدراكاً منه لأهمية التعاون الدولي في معالجة أوجه الضعف ووضع أطر قوية لإدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي.

### تطورات الأسواق المالية

واصلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في دولة الإمارات ارتفاعها متبعةً مسار سعر الفائدة الفعلي على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة، إذ رفع المصرف المركزي سعر الأساس من 4.4% في نهاية عام 2022 إلى 5.4% في يوليو 2023 وأبقى على سعر الفائدة الرئيسي كما هو حتى نهاية العام.

وتوشعت الفجوة بين سعر الأساس وأسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة بشكل كبير خلال العام، إذ انخفض سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (دنيا) عن سعر الأساس بمتوسط بلغ 30 نقطة أساس تقريباً، مما يعكس وجود احتياطات فائضة كبيرة ومتزايدة على مستوى النظام في قطاع البنوك، والتي ارتفعت بأكثر من 10% (من 113.3 مليار درهم في بداية العام إلى 124.8 مليار درهم في نهاية عام 2023). وفي الوقت ذاته، دفعت ندرة المعاملات

التجلة المحتملة بالدولار الأمريكي إلى مقايضة بين العملات مع درهم الإماراتي إلى النطاق السلبي (ما يصل إلى -40 نقطة أساس) خلال النصف الثاني من عام 2023، ولكنّ تفضيل الدولار الأمريكي تماشياً بسرعة خلال الأسابيع الأولى من عام 2024.

وتماشياً مع ارتفاع أسعار الفائدة، واصلت عائدات الأذونات النقدية ارتفاعها في عام 2023. وارتفع متوسط العائد عليها لمدة 28 يوماً من 4.54% في المزاد الأول في عام 2023 إلى 5.61% في المزاد الأخير، مع وجود فارق سوق ثانوي لسندات الخزنة الأمريكية بين 20-30 نقطة أساس في المتوسط. وارتفعت أيضاً عائدات الأذونات النقدية طويلة الأجل، ولكنّ منحى الأذونات النقدية تدنى قليلاً، إذ أشارت ضغوط تراجع التضخم والنمو الأقوى من المتوقع للولايات المتحدة إلى وتيرة معتدلة لانخفاضات سعر الفائدة خلال عام 2024<sup>2</sup>.

وبشكل مشابه لعام 2022، واصلت تكلفة الحماية من التعرّض السيادي لتبوظبي ودبي انخفاضها خلال العام، إذ انخفضت فروقات مبادلات مخاطر الائتمان للصناديق السيادية بنحو خمس نقاط أساس في المتوسط على امتداد الفترة (وظلت عند مستوياتها التاريخية المنخفضة).

### الدورات المالية الكلية

تُشير المؤشرات الرئيسية للأوضاع المالية الكلية لدولة الإمارات إلى موقف حيادي في الدورة المالية، مع قُرب مؤشر الدورة المالية للمصرف المركزي من المستويات الحيادية وفجوة سلبية بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. لقد حافظ المصرف المركزي على مصداقية حماية رأس المال للتقلبات الدورية عند مستوى 0% في عام 2023.

### الدورة المالية

يرصد مؤشر الدورة المالية للمصرف المركزي<sup>3</sup> حالت الإنكماش والتوسعات في أسعار الأصول والائتمان الخاص بقياس الارتفاعات المحتملة في أسعار الأصول الناتجة عن الائتمان التي تكون في صميم تحليل الدورة المالية المحلية. إذ تشير القيمة الإيجابية المرتفعة للمؤشر قُرب اقتصاد الدولة من ذروة الدورة المالية، ويشير باحتمالية تزايد المخاطر النظامية. انخفض المؤشر في عام 2023 إلى وضعه الحيادي.

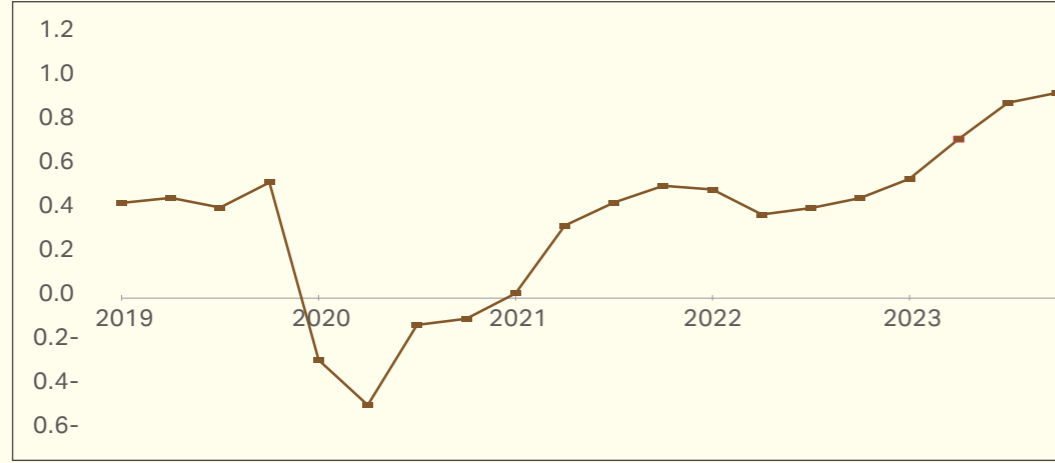
<sup>2</sup> يندرج إصدار المصرف المركزي للأذونات النقدية ضمن إطار الهدف الأساسي لدعم تطور سوق رأس المال المحلي وتعزيز الضمان في النظام المالي، إذ تُساعد الأذونات النقدية إلى جانب إصدار الحكومة التجارية المنتظم للسندات بالعملية. على تأسيس منحى عائد مستمر يُوفر معياراً ومؤشراً مرجحاً للسهولة وموثوقاً للمعاملات المالية في دولة الإمارات، ومنها الرهونات العقارية ومشاريع رأس المال.

<sup>3</sup> مؤشر الدورة المالية لدولة الإمارات هو مؤشر داخلي للمصرف المركزي، تم إنشاؤه ويجمع بين المتوسطات المتحركة لمعدلات النمو ربع السنوية الصافية للائتمان والعقارات وأداء سوق الأوراق المالية بأوزان متساوية.

<sup>1</sup> بلغ مستوى الدين الإجمالي 238% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في العام الماضي، وهو أعلى بمقدار 9 نقاط مئوية من عام 2019. المصدر: قاعدة بيانات الدين العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

تحسّن المؤشر تحسناً ملحوظاً طوال عام 2023، وتأثر إيجاباً بالسيولة القوية لقطاع البنوك في الدولة ووضع التمويل فيها، بالإضافة إلى ربحية البنوك وتحسّن جودة النّصول.

#### الرسم البياني 5.1.1: مؤشر اتجاه الاستقرار المالي لدولة الإمارات

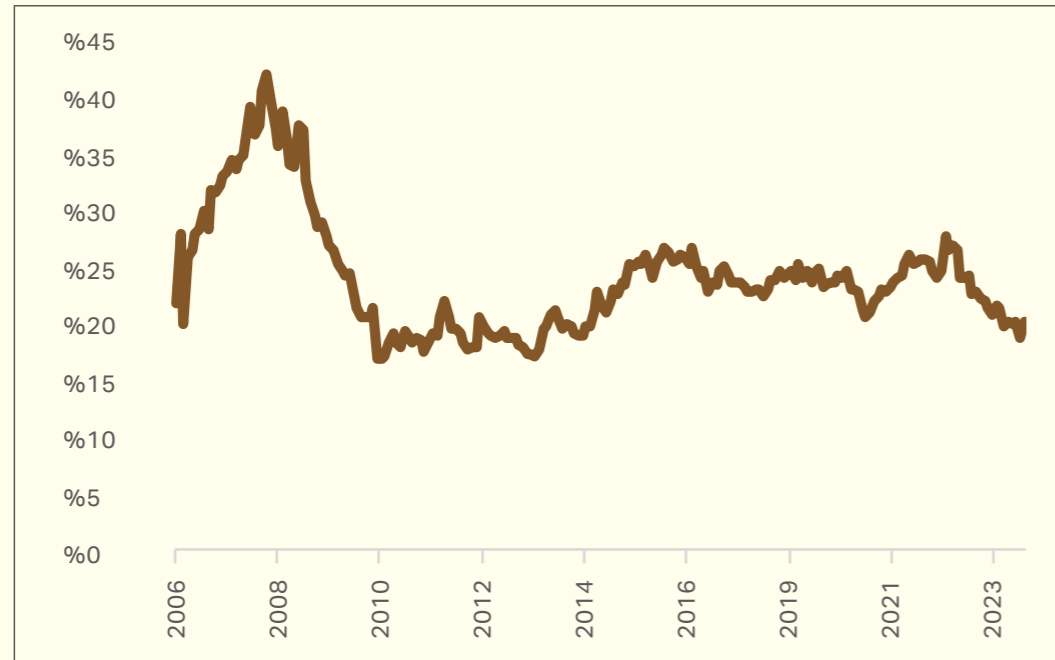


المصدر: المصرف المركزي

#### هيكل التمويل

يعد تحليل الاتجاهات في هيكل التمويل للقطاع المصرفي أمراً ضرورياً في تقييم التزايد المحتمل في أوجه الضعف النظامية الناتجة عن دورة التمويل للنظام المصرفي. تشير نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية<sup>7</sup> إلى ما إذا كان نمو الائتمان ممولاً من مصادر مستقرة. وظلت هذه النسبة التي بلغت 20% أقل كثيراً من المتوسط التاريخي لها البالغ 24%، وتحسّنت بمقدار 2.6 نقطة مئوية منذ نهاية عام 2022، ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى النمو القوي المستمر في الودائع المقيمة من الشركات والأفراد، ويُشير ذلك إلى قاعدة تمويل قوية ومستقرة للبنوك في دولة الإمارات، ممّا يُعزّز قدرتها على تسهيل نمو الائتمان المستقبلي المحتمل للاقتصاد.

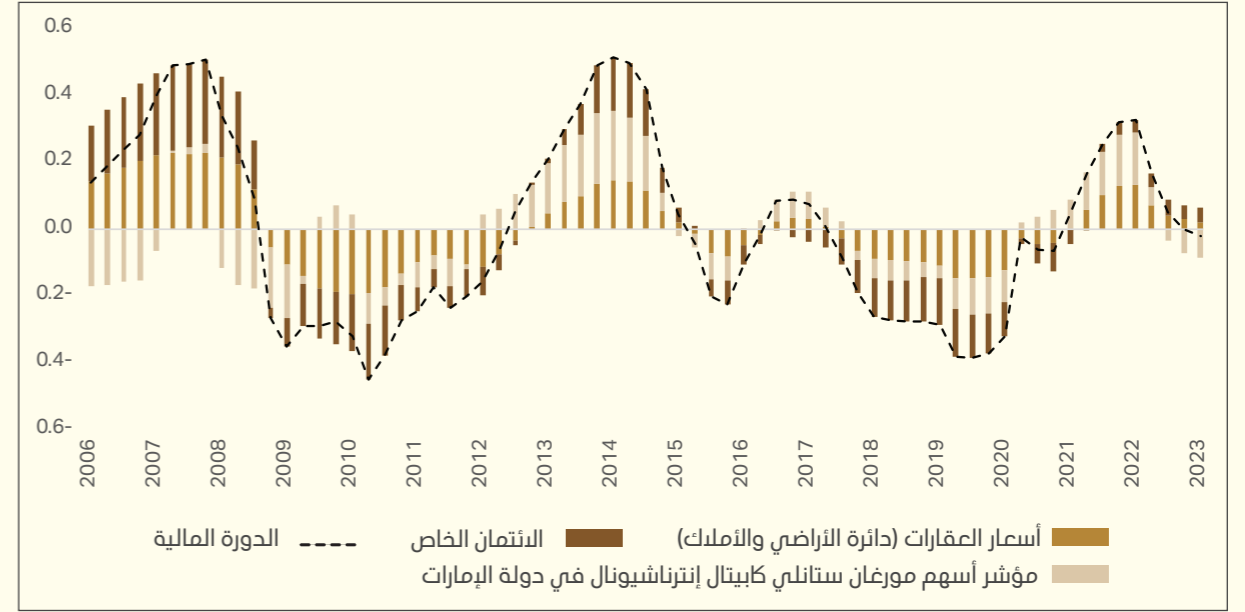
#### الرسم البياني 6.1.1: نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية



المصدر: المصرف المركزي

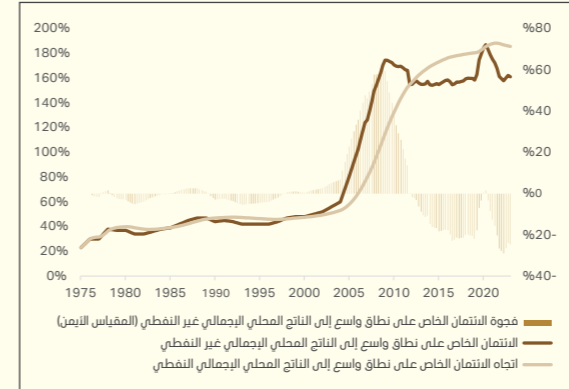
<sup>7</sup> تعني القيمة المنخفضة للنسبة إلى وجود حالة تمويل أكثر استقراراً للنظام المصرفي. يُصنّف المصرف المركزي الخصوم الأساسية بأنها ودائع مقيمة من الحكومات والشركات غير المالية والأسر، بينما يعتبر الباقي خصوماً ثانوية.

#### الرسم البياني 3.1.1: مؤشر الدورة المالية لدولة الإمارات



المصدر: المصرف المركزي

#### الرسم البياني 4.1.1: الائتمان الخاص على نطاق واسع إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي



المصدر: المصرف المركزي

#### مؤشر اتجاه الاستقرار المالي

يوضّح مؤشر اتجاه الاستقرار المالي<sup>6</sup> وضع المتغيرات المالية الكلية مقارنةً بقيمتها التاريخية، ويُشير القيم الإيجابية في هذا المؤشر إلى بيئة مواتية مقارنةً بالملاحظات التاريخية، بينما تُشير القيم السلبية إلى ضعف المرونة واحتمالية زيادة الضعف.

#### دورة الائتمان

يشكل تحليل معدل نمو الائتمان في القطاع الخاص مقارنةً مع مستوى النشاط الاقتصادي<sup>4</sup> مؤشراً آخرًا يُستخدم للكشف عن أي احتمال لتزايد المخاطر النظامية ولتضخّم في الاقتصاد مدفوع بالافتراض المفرط والائتمان المتزايد. سجل ائتمان القطاع الخاص<sup>5</sup>، والذي يشمل الاقتراض من البنوك العاملة في دولة الإمارات (70%) والسندات الصادرة عن كيانات في الإمارات (13%) وقروض لجهات من الإمارات في الخارج (17%) نمواً سنوياً قوياً بنسبة 9.1% في عام 2023. وجاء معظم النمو من الاقتراض من البنوك العاملة في دولة الإمارات، حيث نمت القروض بنسبة 7.7% على أساس سنوي. وارتفعت نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الاسمي بمقدار نقطة مئوية واحدة لتصل إلى 161%، وبلغت فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والتي يمكن أن تشير إذا كانت إيجابية إلى ارتفاع الائتمان في النظام، نحو 25- نقطة مئوية في عام 2023.

<sup>4</sup> يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي هنا بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي الكلي، حيث يعتبر هذا مقياساً أكثر دقة للنشاط الاقتصادي في الدولة عند مقارنته بمستويات الافتراض، ويعتبر أداة شائعة في الدول الفنية بالموارد.

<sup>5</sup> يُعرف إجمالي الائتمان الخاص بأنه إجمالي الائتمان المقترض من قبل القطاع الخاص المقيم في دولة الإمارات، بما في ذلك الكيانات المرتبطة بالحكومة، وبإستثناء القطاع الحكومي.

<sup>6</sup> يجمع مؤشر اتجاه الاستقرار المالي بين 18 مؤشراً مالياً كلياً ذو صلة بصورته النظام المالي للدولة بأوزان متساوية.

## مجلس الاستقرار المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة

### نبذة عامة

أقرّ مجلس الوزراء في عام 2023 المرسوم بقانون اتحادي رقم 13 لعام 2023 بشأن إنشاء وتنظيم مجلس الاستقرار المالي الذي قضى بإنشاء مجلس الاستقرار المالي لدولة الإمارات ووقع عليه صاحب السمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. يتبع المجلس لمجلس الوزراء ويتمتع بشخصية اعتبارية واستقرار مالي وإداري. تفتت صياغة القانون تماشياً مع التوصيات المقدمّة من صندوق النقد الدولي بمراعاة طبيعة الهيكل الرقابي في دولة الإمارات.

يهدف المجلس إلى تعزيز وحماية الاستقرار المالي للحولة وتحديد إجراءات إضافية والتوصية بها للحد من المخاطر النظامية وتسهيل التعاون بين الجهات الرقابية وضمان مساهمة النظام المالي بفعالية في استخدام التنمية الاقتصادية وتعزيز الانضباط في النظام المالي.

### هيكل المجلس

تتم إدارة المجلس من قبل مجلس الإدارة برئاسة رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وعضوية:

- وزير دولة للشؤون المالية.
- محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع.
- رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي المالي العالمي ممثلاً عن سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي.
- رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية.
- وكيل وزارة المالية.
- مساعد محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لقطاع السياسة النقدية والاستقرار المالي.

### الصلاحيات

يُمكن للمجلس إنفاذ قراراته من خلال إلزام السلطات باتباعها أو توضيح أسبابها لعدم الامتثال لتلك القرارات. ويجوز لمجلس الإدارة إصدار قرارات مصحوبة بأسباب توضّح الأهداف وألية التنفيذ لأي من السلطات الرقابية الممثلة في المجلس أو أي سلطات أخرى يُضيفها مجلس الوزراء بناءً على مقترح رئيس مجلس الإدارة ويُلزمها بتنفيذ السياسات الاحترازية الكلية المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالنظام المالي أو تنفيذ مهام معيّنة للحفاظ على الاستقرار المالي.

يحق للسلطات الاعتراض على قرارات مجلس الإدارة خلال فترة لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ صدور القرار، وإلا يُعد القرار ملزماً، وتلتزم السلطات في هذه الحالة بتزويد المجلس بتقرير يتضمّن خطة لتنفيذ القرار.

في حال الاعتراض على قرارات مجلس الإدارة خلال فترة الـ 30 يوماً، يجب أن تُقدّم السلطات المبررات للزمتة لعدم تنفيذ القرار، واقتراح خطط بديلة لتحقيق الهدف، وعرضها على مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه مناسباً.

## الأزمة المصرفية في مارس 2023: ناقوس خطر لإدارة المخاطر والرقابة عليها

تُشكّل الأزمة المصرفية التي حدثت في مارس 2023 في الولايات المتحدة الأميركية وسويسرا تذكيراً مهماً بمدى هشاشة النظام المالي العالمي ومثّلت أكبر ضغط مصرفي على مستوى النظام بأكملة منذ الأزمة المالية العالمية 2008/2009.

تعرّضت خمسة بنوك في قارتين تملك أصولاً تصل قيمتها مجتمعة إلى نحو 1.13 تريليون دولار أمريكي خلال فترة قصيرة (8 إلى 19 مارس 2023) إما للإغلاق أو فرض الحراسة أو الإنقاذ (لجنة بازل للرقابة المصرفية 2023)<sup>8</sup>، وتفاقم هذا الحدث، الذي تسببت به مشاكل محددة في كل بنك متعزّز، ليتحوّل إلى أزمة ثقة على نطاق أوسع فيما يخص مرونة النظام المصرفي العالمي.

عملت السلطات استجابةً للأزمة للحد من الضرر، إذ قامت البنوك المركزية بضخ سيولة كبيرة، وتمّ تفعيل أنشطة مقايضات الصرف الأجنبي وتطبيق الضمانات الحكومية وتمديد برامج التأمين على الودائع في بعض الدول، وبالرغم من هذه الجهود، انتشرت الأزمة، ممّا أثر على أسعار الأصول، وأدى إلى ارتفاع تكلفة التأمين ضد تعزّز البنوك، وتأثرت تحديداً أدوات الشق الأئول الإضافية للبنوك، ممّا استدعى لتقديم السلطات ل ضمانات حول فرض خسائر على الدائنين والمساهمين خلال سيناريوهات الحل أو عدم الملاءة المالية.

### الفترة اللاحقة لحالات الإخفاق: أوجه القصور الرقابية ومخاطر نماذج الأعمال

في حين أنّ الأزمة التي حصلت في مارس 2023 تؤكّد بلا شك على أهميّة الإدارة القوية للمخاطر والحوكمة على مستوى البنوك الفردية، يتبيّن بإلقاء نظرة أقرب وجود عوامل على نطاق أوسع قد تؤثر على المؤسسات المالية الأخرى في المستقبل.

أولاً، تُبرز حالات الإخفاق عدم اليقين القائم في التغيير العالمي المستمر على زيادة أسعار الفائدة - والتطوّرات الاقتصادية الكلية على نطاق أوسع - وأثرها على الميزانية العمومية للبنوك، إذ أبرزت الأزمة التي أدت إلى إخفاق عددٍ من البنوك في الولايات المتحدة على سبيل المثال مدى حساسية بعض نماذج الأعمال للتطبيع الجاري في أسعار الفائدة.

وكشفت السرعة غير المسبوقة لسحوبات الودائع، وبالأخص بين مودعين مبالغ عالية وغير المؤمّن عليهم، ضعفاً في مراقبة نُظم السيولة. كما فاجأت المخاطرة الكبيرة المرتبطة بنماذج الأعمال الخارجة عن المألوف الجهات الرقابية.

إضافةً إلى ذلك، أدت الثقة في بنك واحد، وإن لم يكن يُعد فاعلاً على مستوى عالمي، إلى زعزعة الثقة في القطاعات والأسواق المصرفية في العديد من الدول، ويبرز ذلك ترابط النظام المالي واحتمالية وجود انعكاسات عرضية للمشاكل المحلية.

### الدروس المستفادة من الأزمة: المضي قدماً

أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية (2023) إلى وجود عددٍ من الدروس التي يُمكن للمؤسسات المالية والجهات الرقابية تعلّمها من أحداث مارس 2023. أولاً، يجب على البنوك منح أولوية كبيرة للحوكمة المؤسسية القوية إلى جانب إدارة وضوابط المخاطر الداخلية التي تضمن تبنّي ممارسات مستنيرة واحترازية لقبول المخاطر، ويشمل ذلك الحرص على تنفيذ إطار بازل 3 والالتزام بالتوقعات المحددة في المخرجات الصادرة عن اللجنة السابقة، مثل مبادئ الحوكمة المؤسسية للبنوك.

<sup>8</sup> لجنة بازل للرقابة المصرفية (2023)، تقرير حول الأزمة المصرفية في عام 2023، أكتوبر 2023.



## تحسين دولة الإمارات لإطار مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

يتولى المصرف المركزي مسؤولية الإشراف على سلامة النظام المالي في دولة الإمارات، وتُشكّل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب جزءاً من عالم المخاطر الخاضع للرقابة المستمرة على النظام المالي من قبل المصرف المركزي، إذ إنّ التعرّض المفرط لهذه المخاطر من شأنه تعطيل سلاسة عمل النظام المالي والاقتصاد على نطاق أوسع، بما في ذلك تمويل المؤسسات المالية وتحديد أسعار الأصول وتدفعات رأس المال<sup>9</sup>، وقد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع كبير جداً في تكاليف الامتثال للمؤسسات المالية وزيادة وقت المعالجة للمدفوعات العابرة للحدود.

استبعت مجموعة العمل المالي، وهي منظمة دولية لوضع المعايير وقيادة العمل العالمي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وانتشار التسلّح، في جلستها العامة في فبراير 2024 اسم دولة الإمارات العربية المتحدة من قائمة الدول الخاضعة للمراقبة المعززة<sup>10</sup>، إذ أقرّت المجموعة قيام دولة الإمارات بتعزيز نظامها لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بطريقة شاملة من خلال ستة تدابير مميزة وتكميلية<sup>11</sup>: (1) زيادة عدد الطلبات العابرة للحدود لتسهيل التحقيقات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ (2) تحسين الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة وفرض عقوبات فعّالة على عدم الامتثال لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وزيادة رفع تقارير الأنشطة المشبوهة؛ (3) تنفيذ تدابير خفض شاملة قائمة على المخاطر لمنع استخدام<sup>12</sup> الشخصيات الاعتبارية لغايات غسل الأموال؛ (4) توفير موارد إضافية لوحدّة المعلومات المالية لزيادة إمكانياتها؛ (5) زيادة التحقيقات والملاحقات القضائية؛ (6) ضمان التنفيذ الفعّال للعقوبات المالية المستهدفة. وقرّ المصرف المركزي قيادة عامة للقطاع المالي من خلال رئاسة اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة.

وكانت دولة الإمارات خاضعة لعملية المراقبة المعززة من قبل مجموعة العمل المالي عُقب تقييم سابق تمّ نشره في إبريل 2020. نشرت مجموعة العمل المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي جهة إقليمية للتعاون بين 21 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقييمها الأخير للتقدّم الذي أحرزته دولة الإمارات في تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي في يونيو 2023<sup>13</sup>.

هذا وسيواصل المصرف المركزي الرقابة عن كثب على المؤسسات المالية المرخّصة في المنظومة المالية بكاملها لضمان الامتثال لقوانين مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على المستوى الاتحادي وللحفاظ على معايير متطورة لتحديد الجرائم المالية ومراقبتها والحد منها.

ثانياً، تتولّى الجهات الرقابية دوراً مهماً في ضمان حفاظ البنوك على هياكل فعالة للحوكمة وإدارة المخاطر، ويشمل ذلك تقييم تشكيل مجالس الإدارة وضمان تمتع أعضاء مجالس الإدارة بالخبرات اللازمة وتقييم قدرة مجلس الإدارة على إدارة التحديات بفعالية والإشراف على أنماط المخاطر وتوجيه الاستراتيجية. بالإضافة لذلك، يجب على المشرفين فحص الاستقلالية والتفويض الممنوح لوظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، كما أنّ إرساء ثقافة قوية للمخاطر على مستوى المؤسسة ومواءمة برامج الحوافز للإدارة العليا مع قبول المخاطرة الاحترازية يُعد من الجوانب المهمة للإشراف بفعالية.

وخارج إطار المؤسسات الفردية، يجب على المشرفين منح أولوية لتكوين فهم شامل لجدوى نماذج أعمال البنوك واستدامتها، إذ إنّ تحديد نماذج الأعمال الخارجة عن المألوف والمبادرة بمعالجة أية أوجه ضعف في مرحلة مبكرة أمرٌ أساسي للحفاظ على الاستقرار المالي. كان التعرض المشترك والمركّز لمخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية من بين المسائل المهمة المرتبطة بأزمة البنوك في الولايات المتحدة. وفي حين أنّ هذه البنوك لم تكن خاضعة للمعيار الحالي لمخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية، فإن هذا الحدث يثير أسئلة هامة بشأن المعالجة الرقابية الحالية لمخاطر أسعار الفائدة تلك بموجب إطار بازل. وتشير لجنة بازل إلى أنّ التنفيذ الصحيح لمعيار مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية الصادر عن اللجنة، يجب أن يخفف من المخاطر التي تواجهها البنوك عن طريق تمكين السلطات من اتخاذ إجراءات فعالة وفي الوقت المناسب. وتحديداً، فإن من شأن رفع تقارير مفصلة على نحو كافٍ، والتطبيق الصارم للاختبار الخارجي / الأهمية النسبية للمعيار، وعمليات المراجعة الرقابية المعقّقة للدوافع الرئيسية لئسعار الفائدة لدى البنوك، أن يساعد على ضمان فهم شامل وإدارة ملائمة لانكشافات البنوك على مخاطر أسعار الفائدة، مما يُعزّز في نهاية المطاف قدرة القطاع المصرفي على المرونة.

بصورة عامة، وبالرغم من تركّز الأئمة المصرفية التي حدثت في مارس 2023 من الناحية الجغرافية، إلّا أنّها كان لها تداعيات عالمية، إذ إنّ الطبيعة المترابطة للنظام المالي لدولة الإمارات تصني احتمالية حدوث انعكاسات من أحداث الضغط المستقبلية على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في الدولة. ولقد أثر قرار بنك كريدي سويس في تخفيض سندات المستوى الأول الإضافية كثيراً على السوق العالمي لتلك السندات، مع حدوث انخفاض حاد في أسعار طلب الأدوات المماثلة التي تُصدرها بنوك أكبر، إلّا أنّ المصرف المركزي بادر بتقييم انكشافات البنوك المحلية لسندات المستوى الأول الإضافية، وخلص في النهاية إلى إمكانية إدارة الأثر السلبي على الأسعار وأنّه لن يُشكّل خطراً نظامياً في النظام المصرفي لدولة الإمارات، ويُجسد هذا النهج الاستباقي أهمية المراقبة الحيثية للممارسات الفعالة لإدارة المخاطر على كافة مستويات النظام المالي.

<sup>9</sup> بياجوش (Biagosch)، أثر الأطر الضعيفة لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على الاستقرار المالي. التطورات الحالية في القانون النقدي والمالي، المجلد الخامس، صندوق النقد الدولي.

<sup>10</sup> <https://www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/Fatfgeneral/outcomes-fatf-plenary-february-2024.html>

<sup>11</sup> <https://www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/Increased-monitoring-february-2024.html>

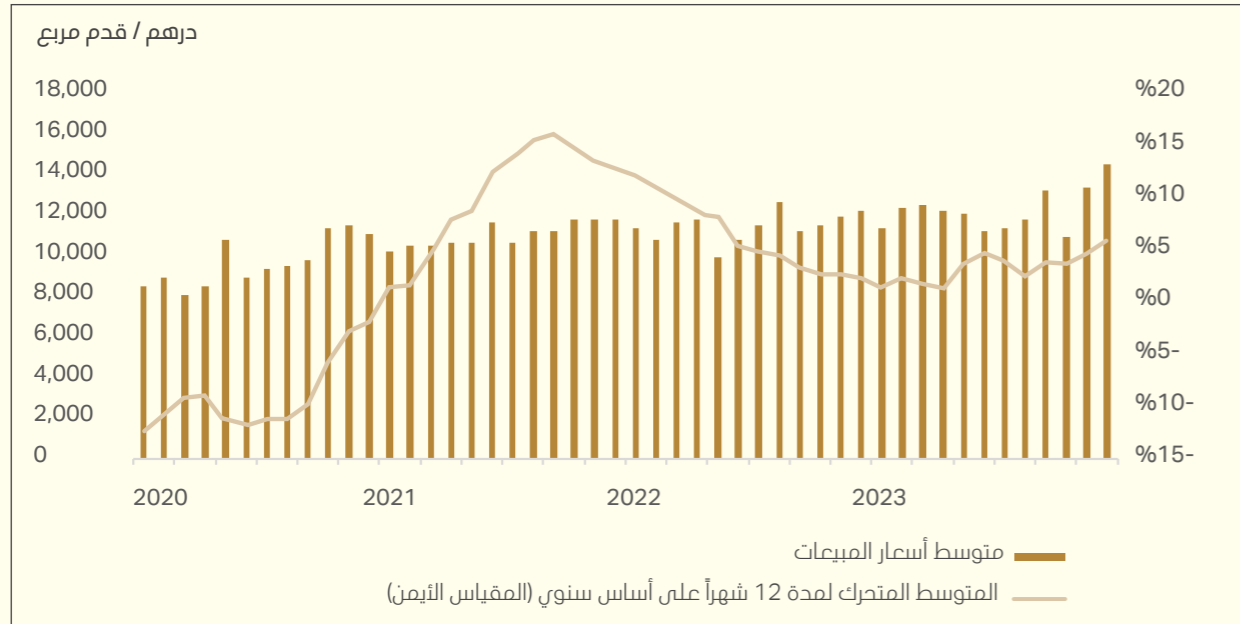
<sup>12</sup> <https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/mer/Mutual-Evaluation-Report-United-Arab-Emirates-2020.pdf.coredownload.pdf>

<sup>13</sup> <https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-fur/UAE-Follow-Up-Report-2023.pdf.coredownload.pdf>

## سوق العقارات في أبوظبي

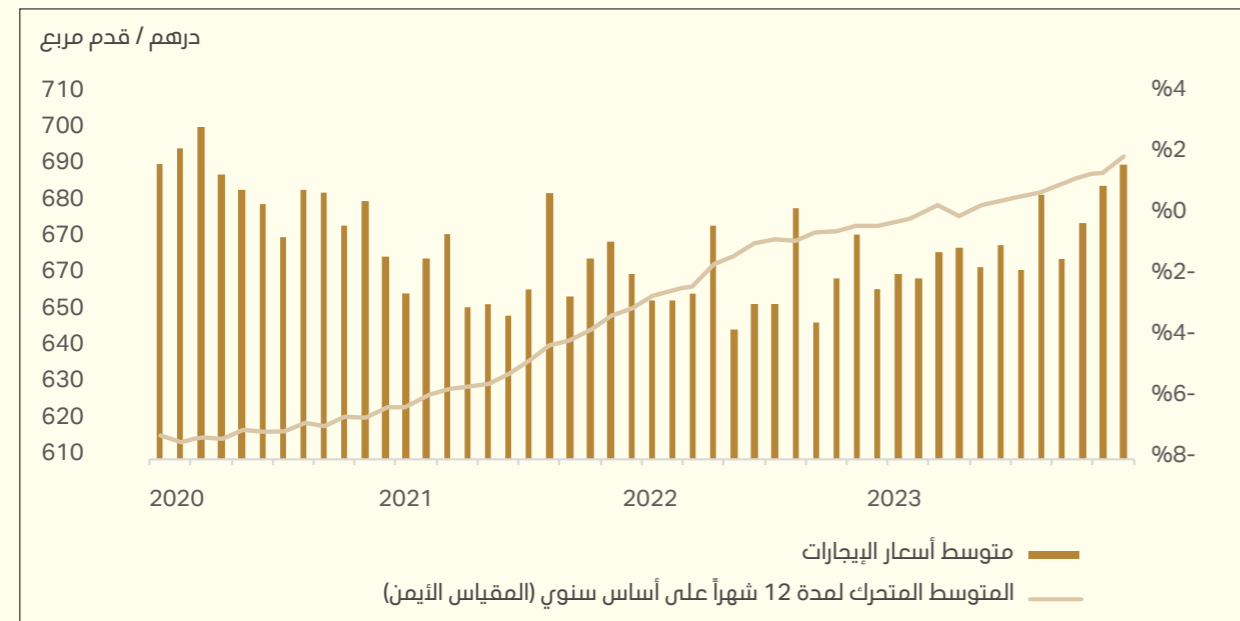
ارتفعت أسعار العقارات السكنية في عام 2023 مع نمو الطلب على العقارات السكنية في أبوظبي بنسبة 7.2%. وعلى نحو مشابه، شهدت الإيجارات في أبوظبي ارتفاعاً بنسبة 4% على مدار الفترة نفسها.

### الرسم البياني 2.2.1: متوسط أسعار بيع العقارات السكنية في أبوظبي



المصدر: حسابات المصرف المركزي استناداً لبيانات من موقع كوانتا الإلكتروني

### الرسم البياني 3.2.1: متوسط أسعار الإيجارات في أبوظبي



المصدر: حسابات المصرف المركزي استناداً لبيانات من موقع كوانتا الإلكتروني

تضاعف عدد معاملات العقارات السكنية في أبوظبي تقريباً مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى أكثر من 13,300 وحدة<sup>15</sup>. ووصلت معاملات الإيجارات إلى أكثر من 213,900 وحدة.

<sup>15</sup> المصدر: موقع كوانتا الإلكتروني.

## 2.1 أسواق الأصول

شهد سوق العقارات في دولة الإمارات نمواً كبيراً في إمارتي أبوظبي ودبي، مع وصول قيم المبيعات والمعاملات لمستويات عالية، وبلغت قيمة أسواق الأسهم 3.65 تريليون درهم من حيث القيمة السوقية للسوق في نهاية العام. وفي الأسواق المالية، حقق سوق دبي المالي نمواً بوتيرة أسرع من سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة أكثر من 18% وبنسبة نمو بلغت 13%. وشهد قطاع ديون الشركات تحسناً في جودة الأصول مع عودة نسب القروض المتعثرة وصافي نسب القروض المتعثرة إلى مستوياتها قبل الجائحة البالغة 8.1% و 3.4% لأول مرة منذ الجائحة.

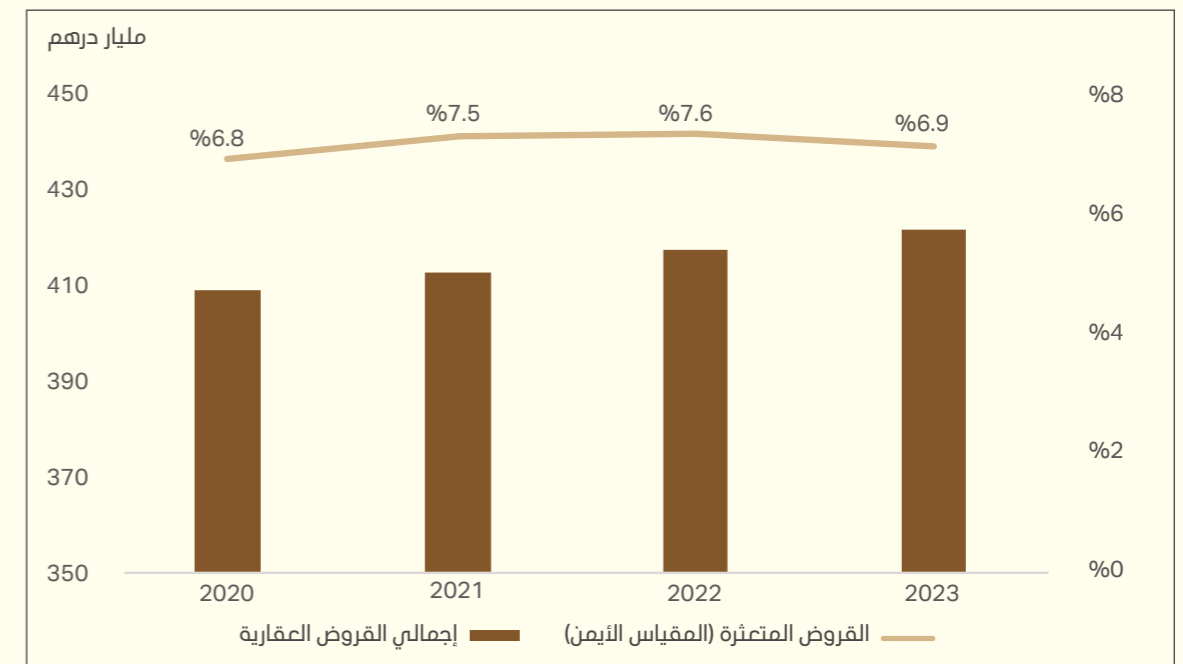
### سوق العقارات

بنسبة 2.4%، بينما انخفضت القروض المتعثرة إلى 6.9% في عام 2023، ويعزى ذلك نسبياً إلى النمو في القروض العقارية.

ويواصل المصرف المركزي تطبيق ضوابط على عمليات الإقراض القائمة على المقترض للحد من المخاطر المفرطة في التمويل العقاري من القطاع المصرفي. وتشمل هذه الضوابط حدود القرض إلى القيمة ونسب عبء الديون القصوى، كما طبق المصرف المركزي أيضاً معايير شاملة لانكشاف البنوك على القطاع العقاري.

حافظ قطاع سوق العقارات في دولة الإمارات على أدائه القوي، حيث ظلت الأوضاع الاقتصادية الكلية لدولة الإمارات، والتركيبية السكانية، إيجابية وحافظت على جاذبيتها للمستثمرين العقاريين. وساهم التوسع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات إيجاباً في قطاع العقارات. وشكّلت الأنشطة المتعلقة بالعقارات نسبة 17%<sup>14</sup> من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي لدولة الإمارات لعام 2022 ونحو 21% من قروض القطاع المصرفي اعتباراً من 2023. وبالرغم من بيئة ارتفاع أسعار الفائدة، ازدادت القروض العقارية

### الرسم البياني 1.2.1: القروض العقارية ونسبة القروض المتعثرة



المصدر: المصرف المركزي

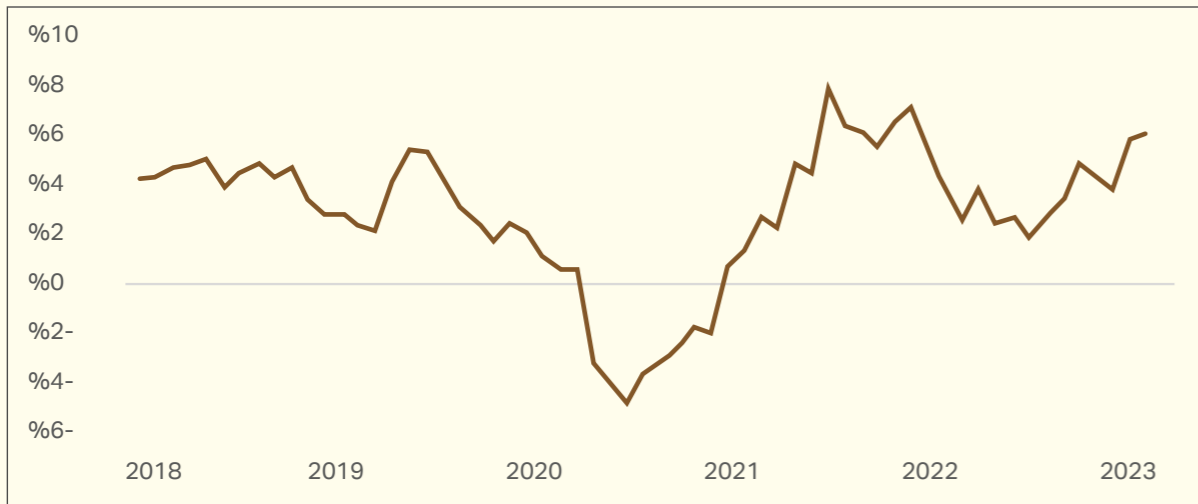
<sup>14</sup> المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، بما في ذلك قطاعي العقارات والبناء.

## أسواق الدين ورأس مال الشركات في دولة الإمارات

### ديون الشركات في دولة الإمارات

يُعد قطاع الشركات<sup>17</sup> في دولة الإمارات أحد القطاعات الرئيسية للنظام المصرفي في دولة الإمارات. ويشكل إجمالي القروض من البنوك المحلية للقطاع حوالي 56%<sup>18</sup> من إجمالي قروض النظام المصرفي للدولة. ويشكّل ائتمان القطاع الخاص<sup>19</sup> فيها ما يقرب من 74% من إجمالي قروض قطاع الشركات في الدولة. وبلغ نمو قروض الشركات المقيمة 6% مع نهاية عام 2023.

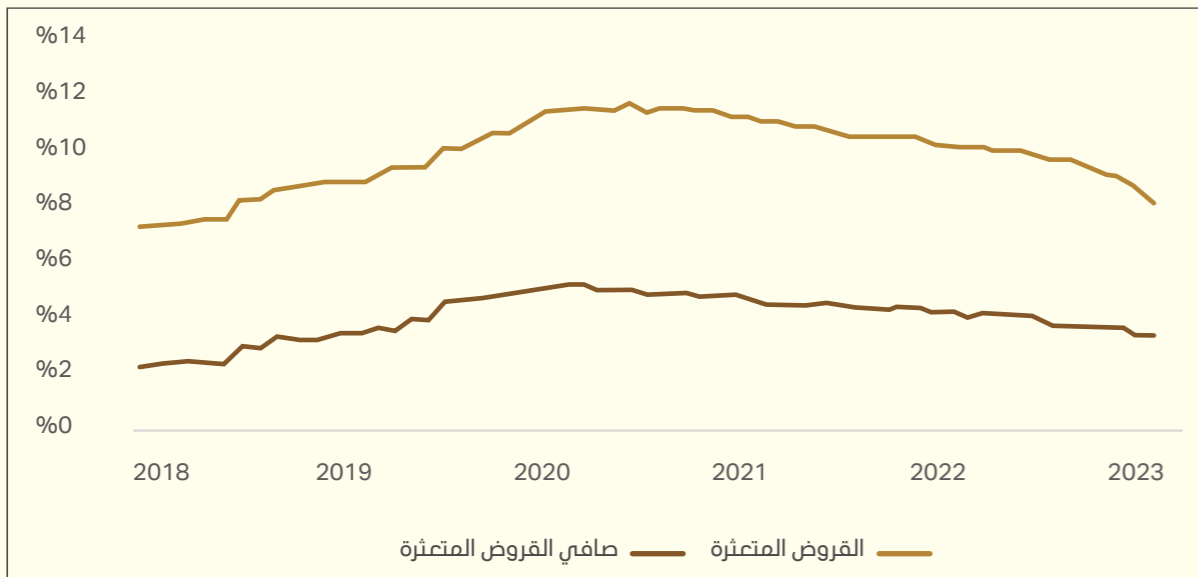
#### الرسم البياني 6.2.1: نمو قروض الشركات المقيمة



المصدر: المصرف المركزي

وصلت نسب القروض المتعثرة وصافي القروض المتعثرة<sup>20</sup> في قطاع الشركات في دولة الإمارات إلى مستويات ما قبل الجائحة وبلغت نسبة 8.1% و3.4%، على التوالي، مع نهاية عام 2023.

#### الرسم البياني 7.2.1: إجمالي القروض المتعثرة لقطاع الشركات في دولة الإمارات



المصدر: المصرف المركزي

<sup>17</sup> يشمل قطاع الشركات الكيانات المقيمة والشركات والصغيرة والمتوسطة والأفراد ذوي الثروات الضخمة.

<sup>18</sup> لا يشمل ائتمان الشركات من البنوك المقيمة خارج الدولة.

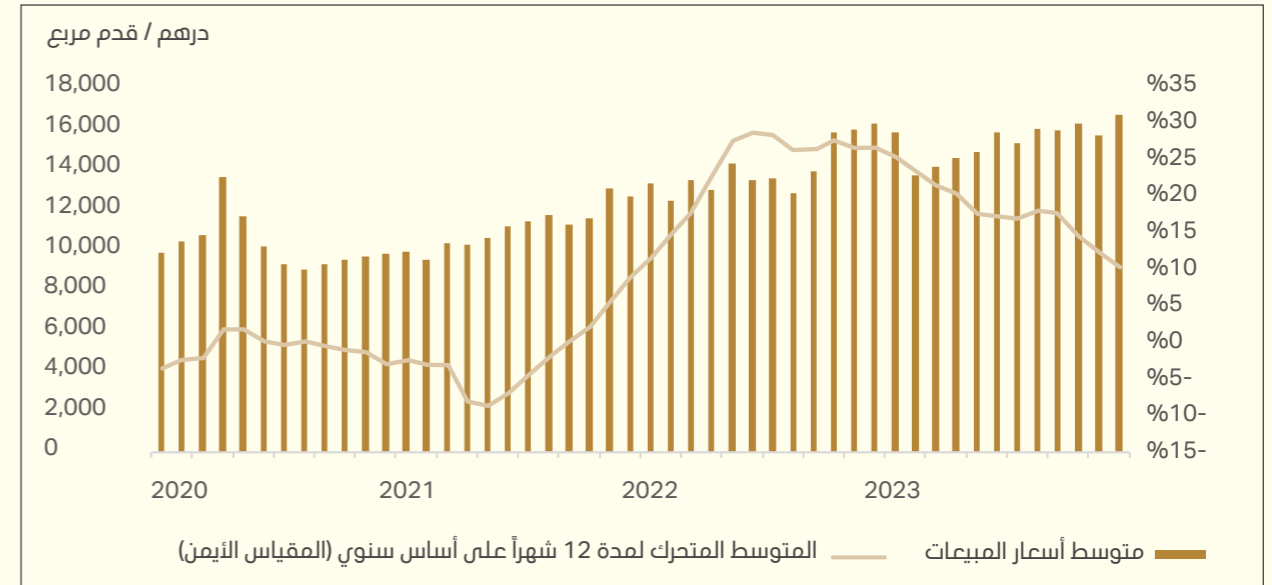
<sup>19</sup> يشمل القطاع الخاص الشركات المقيمة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد ذوي الثروات الضخمة.

<sup>20</sup> يستثنى صافي نسبة القروض المتعثرة المخصصات المحددة.

## سوق العقارات في دبي

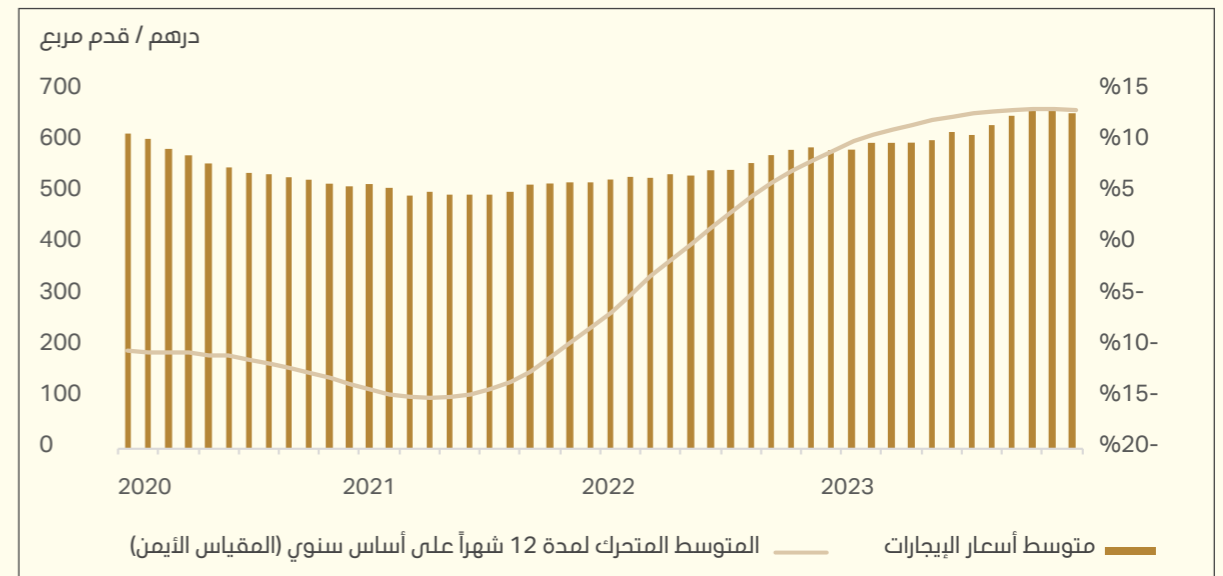
ارتفعت أسعار العقارات السكنية في دبي بنسبة 9.9% في عام 2023 بعد زيادة الأسعار خلال العام السابق. وعلى نحو مشابه، كانت الإيجارات في اتجاه تصاعدي، حيث ارتفعت بنسبة 12.7%.

#### الرسم البياني 4.2.1: متوسط أسعار بيع العقارات السكنية في دبي



المصدر: حسابات المصرف المركزي استناداً لبيانات من دائرة الأراضي والأموال

#### الرسم البياني 5.2.1: متوسط أسعار الإيجارات في دبي



المصدر: حسابات المصرف المركزي استناداً لبيانات من دائرة الأراضي والأموال

ارتفع عدد المعاملات السكنية في دبي إلى مستويات عالية، إذ تم تسجيل أكثر من 110,400 معاملة عقارية في دبي<sup>16</sup>. كما وصلت معاملات الإيجارات إلى أكثر من 574,500 وحدة.

<sup>16</sup> المصدر: دائرة الأراضي والأموال - دبي.

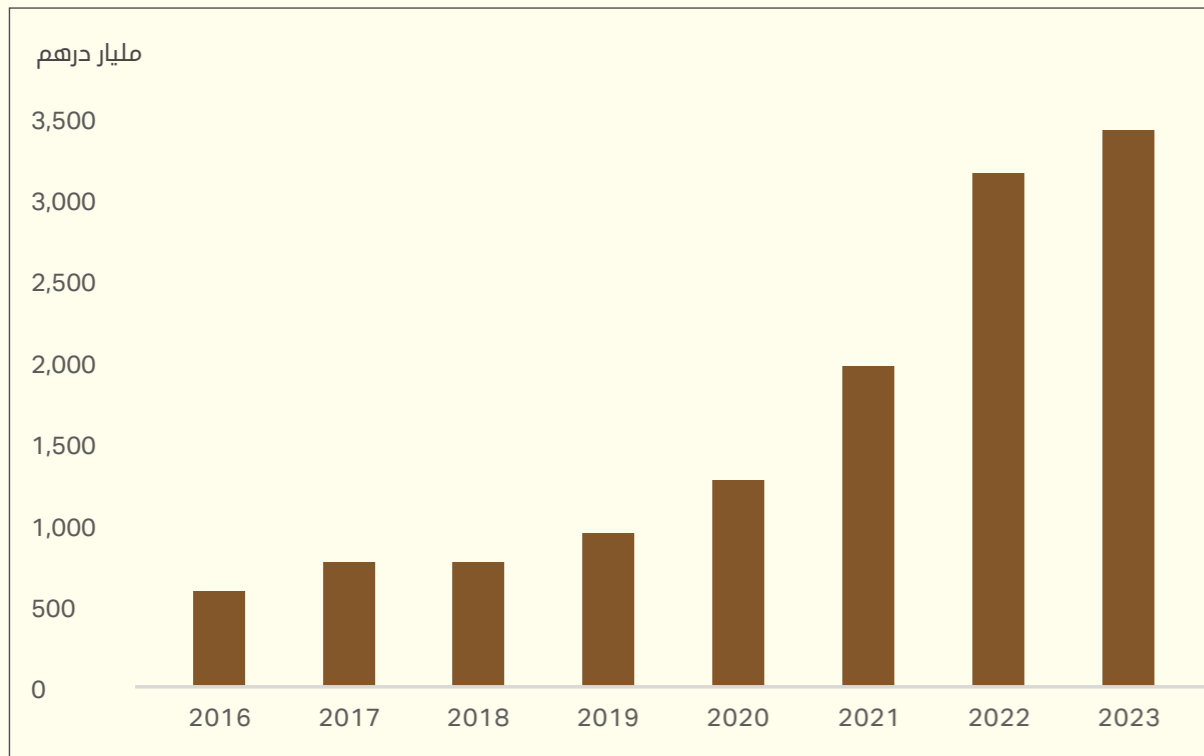
## أسواق رأس المال

قدّمت هذه المعلومات هيئة الأوراق المالية والسلع

### نظرة عامة على أسواق رأس المال في دولة الإمارات خلال العام 2023

شهدت أسواق رأس المال في دولة الإمارات نشاطاً متزايداً خلال عام 2023، إذ ارتفعت القيمة السوقية المجمعة لكل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي إلى أكثر من 3.6 تريليون درهم، وتُعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى إدراج شركاتٍ جديدة وارتفاع قيمة الأسهم في سوق دبي المالي. وازداد اهتمام المستثمرين من المؤسسات في دولة الإمارات، كما تبيّن في صافي التدفقات الداخلة الذي بلغ 7 تريليون درهم في السوقين. وتمّ تعزيز الإطار الرقابي المتعلق بصناديق الاستثمار والأصول الافتراضية بصورة أكبر خلال عام 2023، من خلال إصدار أنظمة جديدة، بالإضافة إلى تعزيز حماية المستثمرين من خلال إطلاق حملة مكثّفة ضد الأنشطة غير المرخصّة.

### الرسم البياني 10.2.1: القيمة السوقية لأسواق الأسهم في دولة الإمارات



المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

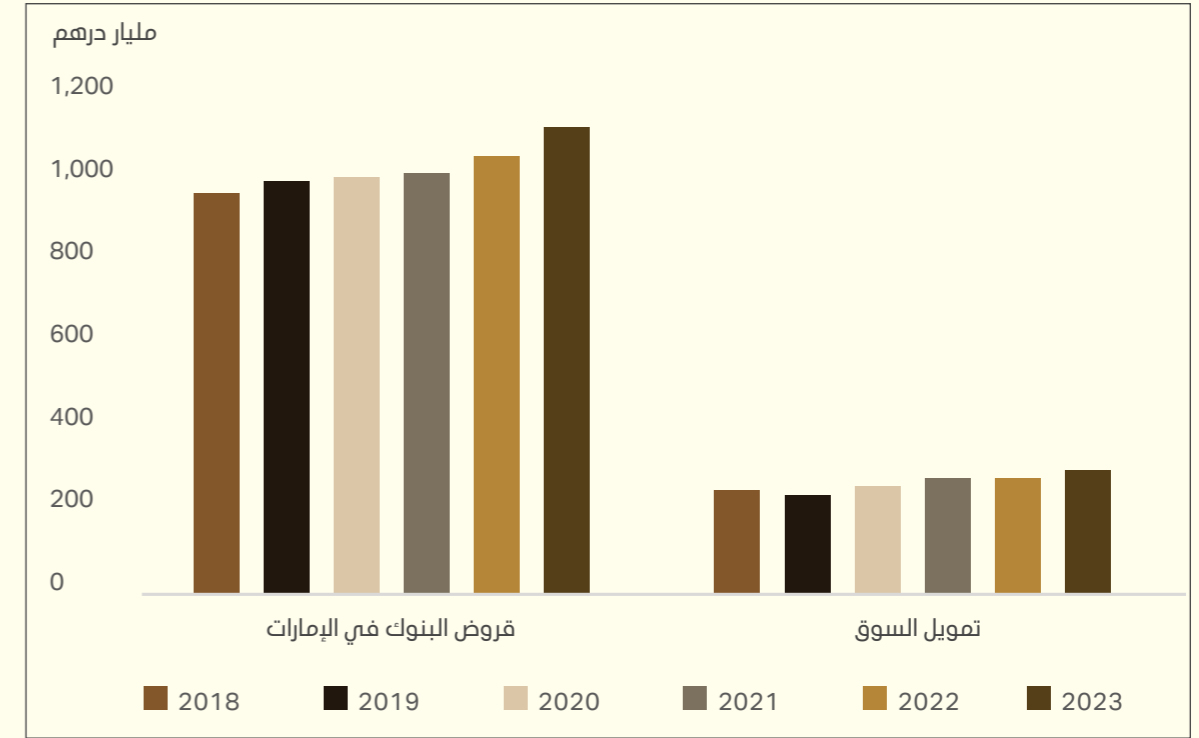
### المخاطر

سجّلت هيئة الأوراق المالية والسلع ("الهيئة") ارتفاعاً في التراخيص التجارية التي يتم إصدارها للشركات فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالأصول الافتراضية. وفي ظل اختصاصات الهيئة للرقابة على نشاط الأصول الافتراضية لغايات الاستثمار في دولة الإمارات، تمّ وضع آليات للاتصال مع الجهات المسجّلة والهيئة الرقابية على مستوى الإمارة التي تتواصل معها لتتخذ الإجراءات المناسبة ضد مزودي خدمات الأصول الافتراضية إذا كانوا يعملون خارج نطاق تراخيصهم، ونتج عن ذلك تخفيض على نطاق واسع في أنشطة الأصول الافتراضية غير المرخصّة.

شهدت أسواق الاستثمار نمواً سريعاً يُعزى جزئياً إلى انتشار المنتجات المالية وزيادة الأنشطة الترويجية من قبل الجهات غير المرخصّة التي تستهدف المستثمرين الأفراد، وأطلقت الهيئة استجابةً لذلك حملة توعوية على نطاق

شهد تمويل قطاع الشركات في دولة الإمارات زيادةً من تمويل الائتمان المصرفي والبقتراس من أسواق رأس المال حيث بلغت الزيادة 5.9% و4.8% على التوالي.

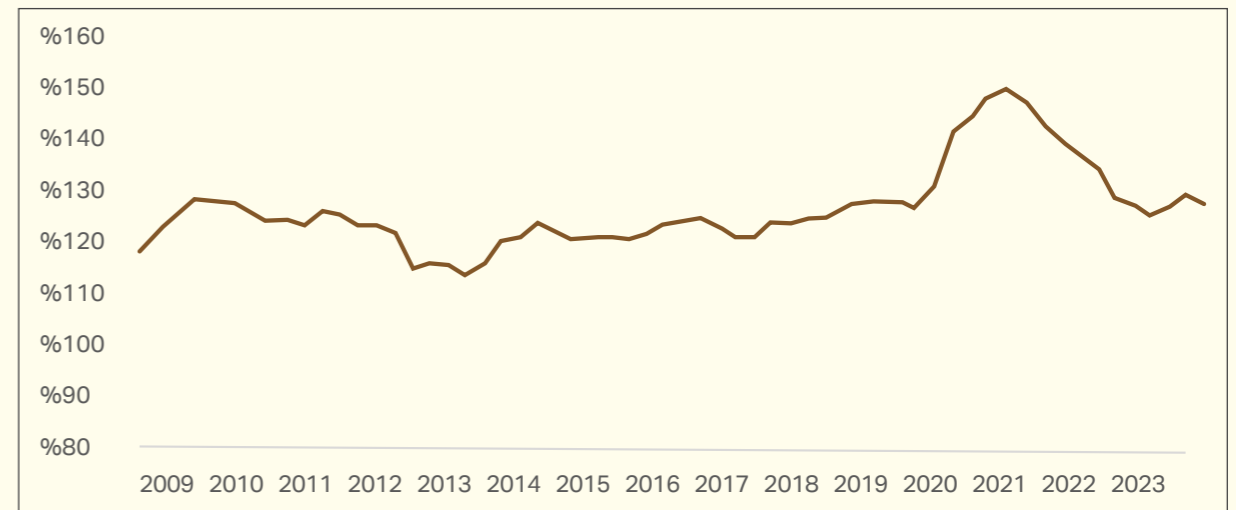
### الرسم البياني 8.2.1: ائتمان قطاع الشركات في دولة الإمارات



المصدر: المصرف المركزي وبلومبيرغ

وظلّت نسبة الائتمان لقطاع الشركات على نطاق واسع إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مستقرة نسبياً طوال العام، وتراوحت عند نسبة 128%، وكان ذلك بسبب التعافي القوي المستمر في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والنمو الأكثر اعتدالاً في ائتمان الشركات مقارنةً به.

### الرسم البياني 9.2.1: نسبة ائتمان قطاع الشركات على نطاق واسع إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي



المصدر: تقديرات موظفي المصرف المركزي، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، بلومبيرغ

وارتفعت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 12.9% لتصل إلى نحو 3 تريليون درهم، وكانت هذه الزيادة مدعومة بإدراج عدد من الشركات في السوق خلال عام 2023. وبالرغم من انخفاض مؤشر فوتسي لسوق أبوظبي للأوراق المالية خلال عام 2023، إلا أن عدد الصفقات ارتفع بنسبة 22%. كما وصل صافي التدفقات الداخلة من الاستثمارات المؤسسية إلى 6.2 مليار درهم.

### الجدول 2.2.1: أداء سوق دبي المالي

سوق دبي المالي*	2022	2023	النسبة المئوية للتغيير
المؤشر (نقطة)	3,336	4,060	21.7%
القيمة المتداولة (مليار درهم)**	90.0	101.1	12.3%
الحجم المتداول (مليار سهم)**	38.5	52.6	36.4%
الصفقات**	1,443,852	1,916,437	32.7%
القيمة السوقية (مليار درهم)***	580.8	686.8	18.3%
صافي الاستثمار الأجنبي (شراء - بيع) (مليار درهم)	5.0	5.1	0.6%
صافي المستثمرين من المؤسسات (شراء - بيع) (مليار درهم)	2.0	0.8	-60%
القيمة السوقية للأسهم الحرة (مليار درهم)	178	217.4	22.1%

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

\*حسب موقع سوق دبي المالي

\*\*تشمل الشركات العامة والخاصة (المحلية - الأجنبية) والصفقات المباشرة وصناديق المؤشرات المتداولة

\*\*\*تشمل الشركات العامة والخاصة

وارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 21.7% في عام 2023، حيث ارتفعت قيمة التداول الإجمالية بنسبة 12.3%، لتصل إلى أكثر من 101 مليار درهم خلال العام. وبصورة مماثلة، ارتفعت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بنسبة 18.3%، لتصل إلى أكثر من 685 مليار درهم في عام 2023. وتأثرت ثقة المستثمرين الأجانب في سوق دبي المالي بشكل إيجابي، حيث سجّل إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية 5 مليارات درهم خلال عام 2023. إضافةً إلى ذلك، أدرج سوق دبي المالي شركتين جديدتين في العام 2023.

أطلق سوق دبي المالي في ديسمبر المرحلة التجريبية من برنامج تداول أرصدة الكربون، الذي عرضه أول مرة خلال مؤتمر كوب 28، وتمكّن المستثمرون من المؤسسات من شراء أرصدة الكربون وبيعها.

واسع لمواجهة الأنشطة المالية غير المرخصة، مع التركيز على الحد من الممارسات الاحتيالية وتعزيز معرفة المستثمرين وحمليتهم، وأدى ذلك بدوره إلى رفع مستويات الوعي وازدياد عدد المستثمرين الذين يقومون بالإبلاغ أو الاستفسار قبل التعامل مع هذه الشركات.

واجه قطاع الصناديق المحلية تحديات في ظل الترويج لصناديق الاستثمار الأجنبية للمستثمرين الأفراد في الدولة، وذلك بسبب ضعف الرقابة المحلية وصلاحية الإنفاذ على مدراء الاستثمار لتلك الصناديق. عدّلت الهيئة استجابةً لذلك أنظمتها الخاصة بالصناديق بحيث تسمح بالترويج للصناديق الأجنبية للمستثمرين المحترفين فقط، وساهم ذلك في انخفاض التدفقات الخارجة لأموال المستثمرين في دولة الإمارات ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إنشاء المزيد من الصناديق المحلية.

### الأنظمة

أجرت الهيئة عدّة تحديثات رئيسية على الإطار الرقابي الذي يحكم صناديق الاستثمار في دولة الإمارات، وأصدرت أيضاً في إطار جهودها لدعم التمويل المستدام قراراً لحوكمة السندات الخضراء وسندات وصكوك الاستدامة، مما سمح للشركات المتداولة في السوق إصدار السندات والصكوك الخضراء المخصصة حصراً لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والمستدامة.

وصدرت أنظمة بشأن التوريد لتوسيع فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين وتزويد المؤسسات بخيارات تمويل متنوعة. كما صدر النظام المشتمل لمنصة الأصول الافتراضية في عام 2023، وباشترت الهيئة في قبول طلبات التراخيص من الشركات التي ترغب في تزويد خدمات الأصول الافتراضية.

كما وافقت حكومة دولة الإمارات في عام 2023 على نظام اختيار بديل لنظام مكافآت نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الخاص، وأصدرت الهيئة بعد ذلك قراراً حول صناديق الادخار لمكافآت نهاية الخدمة، والذي يُعدّ استكمالاً للنظام البديل المذكور، وذلك بهدف توفير الفرصة لاستثمار مكافآت نهاية الخدمة للعاملين وحمية حقوق العاملين واستحقاقاتهم.

وافقت الهيئة كذلك على طرح أسهم 8 شركات بقيمة إجمالية بلغت 14.9 مليار درهم، وقامت بتسجيل 7 عمليات طرح للسندات والصكوك، ووافقت على إنشاء 6 صناديق استثمار محلية في عام 2023 تبلغ قيمة أصولها تحت الإدارة 6.5 مليار درهم.

### الجدول 1.2.1: أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية

سوق أبوظبي للأوراق المالية*	2022	2023	النسبة المئوية للتغيير
المؤشر (نقطة)	10,211	9,578	-6.2%
القيمة المتداولة (مليار درهم)**	450.6	319.9	-29%
الحجم المتداول (مليار سهم)**	80.7	58.2	-27.8%
الصفقات**	2,860,002	3,487,955	22.0%
القيمة السوقية (مليار درهم)***	2,624.8	2,963.8	12.9%
صافي الاستثمار الأجنبي (شراء - بيع) (مليار درهم)	53.7	9.5	-
صافي المستثمرين من المؤسسات (شراء - بيع) (مليار درهم)	7.8	6.2	-19.6%
القيمة السوقية للأسهم الحرة (مليار درهم) <sup>21</sup>	565	740.7	-31.1%

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

\*حسب موقع سوق أبوظبي للأوراق المالية

\*\*تشمل الشركات العامة والخاصة المحلية والصفقات المباشرة وصناديق المؤشرات المتداولة وشركات الاستحواد للأغراض الخاصة

\*\*\*تشمل الشركات العامة والخاصة

<sup>21</sup> يقصد بالقيمة السوقية للأسهم الحرة تقييم الأسهم التي تعود ملكيتها للجمهور.

## الأصول المشفرة

شهد سوق الأصول المشفرة العالمي في عام 2023 تطوّراتٍ رقابية كبيرة بالإضافة لئحجام معاملاتٍ مرتفعة، إذ شهدت القيمة السوقية الإجمالية لسوق الأصول المشفرة ارتفاعاً تجاوز 100%، لترتفع قيمته من 829 مليار دولار في بداية العام إلى 1.72 تريليون دولار في نهاية عام 2023.<sup>22</sup> كما عزّزت الهيئات الرقابية العالمية التزامها بوضع أُطرٍ واضحة تهدف إلى تعزيز حماية المستثمرين ومعالجة الأنشطة غير القانونية وتحسين معايير حوكمة الشركات بالإضافة إلى الحد من المخاطر الناشئة عن الاستثمار بالمضاربة. كما عزّزت منظمات دولية مثل مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية من جهودها طوال العام لتحسين الرقابة على سوق الأصول المشفرة إلى جانب تضمين تغطية المخاطر الناشئة عن القطاع في إطار رأس مال القطاع المصرفي بطريقة أكثر متانة.

### مهام عمل واختصاصات المصرف المركزي واعتبارات الاستقرار المالي

في أعقاب الضغط الهائل الذي تعرّض له القطاع يكمله في عام 2022 والذي جرى تحليله في تقرير الاستقرار المالي للعام السابق، يُواصل المصرف المركزي مراقبة التطوّرات في منظومة الأصول المشفرة العالمية. وفي حين شهدت تلك الفترة انخفاضاً كبيراً في القيمة السوقية وفشل عددٍ من مقدّمي الخدمات دولياً، إلّا أنّها أظهرت أنّ مدى الترابط مع الأسواق المالية التقليدية والاقتصاد العالمي كان منخفضاً نسبياً.

وبالرغم من القيود الهيكلية المتأصلة في الحصول على بيانات دقيقة ومفصلة حول معاملات الأصول المشفرة، تُشير الأبحاث من مقدّمي تحيلات سلسلة الكتل (Chainalysis)، إلى أنّ دولة الإمارات تلقت نحو 34 مليار دولار أمريكي<sup>23</sup> في قيمة الأصول المشفرة في السلسلة خلال الاثني عشر شهراً حتى يونيو 2023. ولوضع هذا الأمر في سياقه المناسب، يُمثّل ذلك أقل من 0.2% من القيمة المتداولة على نظم الدفع التي يقوم بتشغيلها المصرف المركزي.

ومع ذلك، يظلّ المصرف المركزي على يقظة تامة بمصادر مخاطر الاستقرار المالي في الدولة التي قد تنشأ من القطاع على المدى المتوسط.

وشكّلت العملات المستقرة على نحو ثابت النسبة الأكبر من التدفقات الداخلة للأصول المشفرة إلى الدولة، ومن حالات الاستخدام الاعتيادية لتلك العملات المستقرة هو تمكين المعاملات مع الأصول المشفرة الأخرى، لغايات التداول بالمضاربة على سبيل المثال. وبالنظر إلى الدوافع المحتملة ليعتماد الأصول المشفرة على نطاق أوسع مستقبلاً، فإنّ دولة الإمارات تميّز بسكّانها الشباب المهتمين بالتكنولوجيا، مع مشاركة نسبة كبيرة من القوى العاملة بانتظام في نشاط الحوالات العابرة للحدود. وبالتالي، من الممكن أن تحظى العملات المستقرة باهتمامٍ خاص من هذه الفئة السكانية. ومع ذلك، وعند المقارنة مع اقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، يُلاحظ أنّ حالات الاستخدام الأساسية للعملات المستقرة في الأسواق الناشئة، وهي كمخزون للقيمة لتمكين الدولار<sup>24</sup>، ليس له صلة بدولة الإمارات بسبب أُسسها الاقتصادية القوية وارتباط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي.

يتولّى المصرف المركزي في إطار مهام عمله الرقابية مهمة المتابعة والرقابة على استخدام النّصول المشفرة، وبشكل أكثر تحديداً العملات المستقرة، لغايات الدفع في دولة الإمارات، وتعني خصائص تصميم العملات المستقرة وتقنية سلسلة الكتل التي تستند عليها أنّ هذا النشاط من شأنه، إذا كان مهماً من الناحية النظامية، أنه من المحتمل أن يؤثّر على الاستقرار المالي على نطاق أوسع، على سبيل المثال من خلال الانقطاعات في ترتيبات العملات المستقرة كنظام للدفع واستبدال الودائع المصرفية وبيع الأصول الاحتياطية التي تدعم العملات الرقمية بأسعار زهيدة<sup>25</sup> <sup>26</sup>. كما من الممكن أن تتأثّر السيادة النقدية لدولة الإمارات من خلال تداول العملات المستقرة المقومة بعملات أجنبية<sup>27</sup> وضعف الرقابة الناتجة على البنية التحتية للخدمة للمدفوعات. طوّر المصرف المركزي في سبيل التصدي لتأثيرات تلك المخاطر في حال نشوئها مع مرور الوقت إطاراً رقابياً وإشرافياً لرمز الدفع في العام 2023، والذي يوضّح حالة الأصول المشفرة عند استخدامها للدفع.

يُعزّز الإطار الجديد من إشراف المصرف المركزي على أساليب الدفع في دولة الإمارات من خلال التأكيد من ترخيص خدمات رمز الدفع ذات الصلة والرقابة عليها، وتوضيح أنّه لا يُمكن استخدام سوى العملات المستقرة المقومة بالدرهم كأساليب للدفع مقابل السلع والخدمات في دولة الإمارات. وللحد من تراكم المخاطر الصترارية، يُحدّد الإطار متطلبات متحفظة للأصول الاحتياطية للعملات المستقرة، والتي تهدف إلى التقليل من الانكشاف على مخاطر الائتمان والسوق، ويفرض متطلبات رأس مال للأنواع المختلفة من نشاط رمز الدفع. ولدعم الأهداف الصترارية الكلية على المدى الطويل، سيتمكّن المصرف المركزي من فرض قيود على حجم رمز الدفع وقيمه والحد الأقصى من مستخدميه عندما يُعتبر مهماً من الناحية التنظيمية، وسيتم تنفيذ الإطار في يونيو 2024، وقد تم نشره إلى حد كبير بناء على التوصيات العامة لمجلس الاستقرار المالي لتنظيم ترتيبات العملات المستقرة العالمية ومراقبتها والإشراف عليها.

وبغض النظر عن نشاط محدد لاستخدام العملات المشفرة على مستوى النظام، يرى المصرف المركزي أنّ تطبيق نفس الأهداف الرقابية المقبولة عالمياً للخدمات المالية التقليدية على قطاع الأصول المشفرة من شأنه الحد من أثر المخاطر الممتدة من قطاع الأصول المشفرة على الاستقرار المالي لدولة الإمارات، وهي: سلامة المؤسسات المالية، والأسواق المالية والبنس التحتية المنظّمة، وحماية المستهلكين والمستثمرين، والحد من مخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

يدعم المصرف المركزي التعاون الدولي ومشاركة المعلومات بين الدول لضمان التنفيذ المستمر للمعايير في هذه المجالات، ويدعم الرقابة الإشرافية عبر الحدود. ويساهم المصرف المركزي على نحو مسبق في هذه الأهداف من خلال المشاركة في رئاسة مسار عمل مجموعة عمل الأصول المشفرة التابعة لمجلس الاستقرار المالي حول مشاكل العملات المستقرة، مع التركيز خاصةً على مخاطر الاستقرار المالي التي تواجهها تحديداً الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية التي يُمكن أن تنشأ عن ترتيبات العملات المستقرة العابرة للحدود.

### العملة الرقمية للبنوك المركزية من الممكن أن تفرض الرقمنة تحدياتٍ على دور الأموال

تزداد رقمنة الخدمات المالية أكثر فأكثر مع توفير منافع محتملة كبيرة، ولكنّ الاستخدام المتزايد للشكال البديلة للمدفوعات الرقمية المقدّمة خارج القطاعات المصرفية قد يؤدّي إلى كثافة استخدام الأموال العامة وتقليص السيادة النقدية وجعل تلبية الأهداف النقدية وأهداف الاستقرار المالي بحسب مهام العمل أكثر صعوبةً على المصارف المركزية.

وحثّى تبقى البنوك المركزية مستعدّة للمستقبل، يجب أن تُلبي العملات الرقمية للبنوك المركزية طلبات إمكانية الوصول لاقتصادٍ يزداد تحوّل الرقمي مع الحفاظ في الوقت ذاته على الاستقرار المالي والنقدي.

يتم تصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية لاستخدامها مثل استخدام النقد ولكن بصيغة رقمية، ممّا يُسهّل المعاملات الإلكترونية الفورية ويحقق استفادة من التقنية لتحسين كفاءة المدفوعات وتقليل تكاليف المعاملات وتسهيل إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية<sup>28</sup>.

ومع ذلك، يجب إدارة التحوّل لاستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية بحذر لمعالجة المخاطر المرتبطة به بخصوص السرية والأمن السيبراني والتدفقات النقدية غير المشروعة والاستقرار النقدي والمالي والمنظومة المالية القائمة حالياً، وتحديد النظام المصرفي نظراً لدوره في الاقتصاد.

### العملة الرقمية للبنوك المركزية وصلتها بالاستقرار المالي

أولاً، قد تؤثّر العملة الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي من خلال الاستغناء عن الوساطة المالية للبنوك، ويرتبط الخطر باختيار المستهلكين بالاحتفاظ بالعملة الرقمية لدى المصرف المركزي، بدلاً من إبقاء أموالهم في ودائع مصرفية.

تملك البنوك عدّة طرق حتّى تتكيّف مع الاستغناء عن الودائع، ولكّنه بحسب الإجراءات التي تتخذها، فإنّ ذلك قد يرفع من تكاليف تمويلها ويؤثّر على

<sup>28</sup> الاختلافات الرئيسية بين النقد والعملات الرقمية للبنوك المركزية: (1) يُمكن استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية مباشرة للمدفوعات الإلكترونية؛ (2) لا يوجد تكاليف تخزين للعملات الرقمية للبنوك المركزية؛ (3) يجب أن تراعى خصوصية بيانات العملات الرقمية للبنوك المركزية اعتبارات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

<sup>22</sup> المصدر: Coingecko.

<sup>23</sup> Chainalysis (2023)، تقرير جغرافية العملات المشفرة لعام 2023، الصفحة 67.

<sup>24</sup> صندوق النقد الدولي، مجلس الاستقرار المالي (2023)، ورقة مضمّعة لصندوق النقد الدولي.

<sup>25</sup> (بانيتا - Panetta) (2020)، جانب العملة المستقرة، Salone dei Pagamenti.

<sup>26</sup> مجموعة عمل الأصول المشفرة للبنك المركزي الأوروبي (2020)، العملات المستقرة: تأثيراتها على السياسات النقدية والاستقرار المالي والبنية التحتية للسوق والمدفوعات والرقابة المصرفية في منطقة اليورو، سلسلة أوراق متفرقة.

<sup>27</sup> بينز، اسماعيل، ميلو، سوغيموتو (2022)، الرقابة على منظومة الأصول المشفرة: حالة العملات المستقرة والتحديات ذات الصلة، ملاحظات التكنولوجيا المالية لصندوق النقد الدولي، الصفحة 28.

دورة الحياة المتكاملة للعملة الرقمية للبنوك المركزية لضمان الجاهزية التشغيلية للتقنيات التي تستند عليها.

أرسى المصرف المركزي عُقب الإنجاز الناجح لعدّة برامج تجريبية خلال عامي 2022 - 2023 الأسس التقنية وأسس السياسة والأسس القانونية لإطلاق الدرهم الرقمي على مستوى القنوات المحلية والعبارة للحدود.

سيواصل المصرف المركزي خلال الأعوام القادمة التجهيزات لإطلاق إصدارات الدرهم الرقمي للتجزئة وللشركات العابرة للحدود بشكل كامل على مراحل مختلفة. تتوافق عملية إطلاق الدرهم الرقمي الخاضعة للرقابة مع مبادرة العملة الرقمية للبنوك المركزية في دول أخرى، مما يعزّز الثقة في إصدارات الدرهم الرقمي بشكل آمن على نطاق واسع. وتساعد طريقة العمل هذه أيضاً بمراقبة التطورات العالمية للعملة الرقمية للبنوك المركزية بشكل متواصل، مما يؤدي في نهاية المطاف لتحديد الأفكار الناشئة والدروس المستفادة.

من الممكن أن يؤثّر الدرهم الرقمي أيضاً على السياسة النقدية وهيكل النظام المالي، وبالتالي على الميزانية العمومية للمصرف المركزي. سيضمن تعديل العمليات النقدية وتسهيلات إدارة السيولة لدى المصرف المركزي للوصول إلى الدرهم الرقمي إمكانية وصول كامل إلى أموال المصرف المركزي، إذ من الممكن وضع معايير لحدود الاحتفاظ بناءً على تحليل شامل يُراعي كافة العوامل ذات الصلة في الدولة.

يجب الحد من حالات القلق المرتبطة بالأمن السيبراني من خلال الربط الدقيق بشبكات الهوية وتطبيق ضمانات مثل الإطلاق التدريجي وضوابط المعاملات وترقية أطر إدارة المخاطر، ويُمكن للاعتماد على إطار فعال للهوية لتلبية التزامات مواجهة غسل الأموال ومبدأ اعرف عميلك وإمكانية تتبّع الدرهم الرقمي تقليل خطر الجرائم المالية.

أطلق المصرف المركزي في عام 2023 أربع حالات استخدام تجريبية في الاقتصاد الرقمي للدرهم الرقمي مع بنوك مختارة، وقام أيضاً باختبار

## مشروع الدرهم الرقمي للمصرف المركزي

وضع المصرف المركزي عدّة مبادئٍ توجّه تصميم الدرهم الرقمي وحوكّمته لضمان الاستقرار المالي والنقدي ودعم الشمول المالي والحد من الجرائم المالية.

وقام المصرف المركزي بتحليل إصدار العملة الرقمية للبنوك المركزية تطبيقاً شاملاً من المنظور الأكاديمي ومنظور السياسات والتقنيات<sup>29</sup>. ولتعزيز الأسس اللزم للمزيد من العمل على جوانب السياسات، استخدم المصرف المركزي نماذج اقتصادية مخصصة لبيانات دولة الإمارات لإجراء عمليات محاكاة نوعية لمختلف النتائج المتوقعة من إصدار العملة الرقمية للبنوك المركزية.

وفيما يخص الاستغناء عن الوساطة المالية للبنوك، يُشير التحليل إلى أنّ الدرهم الرقمي قد يؤدي إلى سحب ما يصل إلى 5% من الودائع المصرفية في سيناريو الاعتماد الزائد بشكل متحقّق، ومن المقدّر ألا يكون لذلك سوى تأثير سلبي طفيف على أرباح البنوك. وبالنظر إلى أنّ البنوك في دولة الإمارات تملك سيولةً فائضة، فإنّه من المستبعد أن تتقلّص نتيجة تقليل أنشطة الإقراض والاستثمار لديها<sup>30</sup>. يُقدّر موظفو المصرف المركزي أنّ معدّل اعتماد بنسبة 5% من الممكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تصل إلى 0.4% على مدار فترة خمس سنوات، ولكنّه قد يترك تأثيرات كبيرة على الشبكة والرفاهية مع احتمالية أكثر لتعزيز النمو الاقتصادي.

سيُحافظ نموذج التوزيع ذو الشريحتين/الهجين الذي ينطوي على إصدار المصرف المركزي للدرهم الرقمي وتوزيعه من قبل البنوك ومقدّمي خدمات المحافظ الرقمية الأخرى له، على الدور القائم للبنوك في النظام المالي، وسيُشجّع وضع حدٍ لمبلغ الاحتفاظ/المعاملة وعدم فرض مقابل مالي على الدرهم الرقمي على استخدام الدرهم الرقمي كوسيلة للدفع بدلاً من مخزني للقيمة، وبالتالي تقليل الانقطاعات في الوساطة المالية.

معدلات إقراضها وإنشاء الائتمان، وبالتالي يؤثّر سلباً على الاقتصاد. بالإضافة إلى تأثير الاستغناء عن الوساطة المالية للبنوك على الأرباح، وتوفير بديل أقل سعراً وأكثر كفاءة للمدفوعات والحوالات عبر الحدود، فقد تؤثّر العملة الرقمية للبنوك المركزية أيضاً سلباً على الأرباح في القطاع المالي.

ثانياً، قد تؤثّر العملات الرقمية للبنوك المركزية على تنوّع الخدمات المالية، وتُعدّ العملات الرقمية للبنوك المركزية مسؤولية مباشرة للمصرف المركزي، وبالتالي لا تصل أي خطر ائتمان. ويُمكن للجمهور خلال أوقات الضغط تحويل وداخهم بسرعة إلى العملات الرقمية للبنوك المركزية الآمنة، ممّا قد يتسبّب بسحب منظّم للودائع المصرفية، وقد يُصبح السحب المنظّم نظرياً أسهل وأسرع وتيرة، إلا أن الرقمنة قد تجعل بالفعل عمليات السحب الفردية أسهل وأسرع كما تمت ملاحظته خلال التّزمة المصرفية التي حدثت في مارس 2023 في الولايات المتحدة.

ترتبط هذه المخاطر بصورة رئيسية بعدم اليقين المتعلّق بسرعة اعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية، إذ إنّ كلاً من الاعتماد البطيء جداً (كما تمت ملاحظته حتّى الآن في الأسواق الأخرى) والاعتماد السريع قد يعثّران على حدٍ سواء على القلق الذي ينبغي معالجته باستخدام خيارات تصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية.

ثالثاً، من الممكن أن تكون التقنيات الجديدة عرضةً للهجمات السيبرانية، والتي قد تقوّض الثقة في النظام المالي، وينطبق الأمر نفسه على الجرائم المالية وغسل الأموال والاحتيال، علماً بأنّ هذين النوعين من المخاطر يُشكّلان اعتباراً مهماً لنظم المدفوعات الرقمية الحالية.

قامت البنوك المركزية بتحليل المخاطر المذكورة وحددت طرقاً لإدارتها منذ البداية من خلال خيارات ملائمة لتصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية. وقد بدأ المصرف المركزي، مثله مثل العديد من البنوك المركزية الأخرى، في مشروع العملات الرقمية للبنوك المركزية، وهو الدرهم الرقمي، في إطار برنامج تحوّل البنية التحتية المالية.

<sup>29</sup> التقرير التالي حول الدرهم الرقمي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 2024.

<sup>30</sup> بالنظر إلى حالة عدم اليقين الكبيرة المرتبطة بمعدّلات الاعتماد، بحث المصرف المركزي أيضاً في مدى أهمية الاستغناء عن الوساطة المالية وأثرها على القطاع المصرفي لطالبت ازدياد اعتماد الدرهم الرقمي.

# 02 تقييم النظام المصرفي في دولة الإمارات

## 1.2 تقييم القطاع المصرفي

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على مرونته خلال عام 2023، مع بقاء إجمالي مركز رأس المال كفاً، ووجود مصدات قوية لحماية السيولة، وظروف تمويل مواتية، وتحسن نسب جودة الأصول. بالإضافة لذلك، ارتفعت ربحية البنوك على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة والنمو المستدام للقروض في ظل توقعات اقتصادية إيجابية لدولة الإمارات. وبالنسبة للفترات المستقبلية، ينبغي على القطاع المصرفي العمل في بيئة تشغيلية مرنة تتسم بأوجه عدم يقين كلية من الناحيتين العالمية والجيوسياسية. علاوة على ذلك، يقتضي التحول الرقمي الذي يتسم بوتيرة سريعة للخدمات الحالية وكذلك الحاجة للمرونة لمواجهة تغيّر المناخ اعتماد نماذج أعمال احترازية وسريعة.

ستواصل التطورات الجيوسياسية العالمية والإقليمية والتوقعات الاقتصادية الكلية الصعبة في بعض الاقتصادات الرئيسية تمثيل التطورات المعاكسة خلال عام 2024. وفي حين أنّ انكشاف البنوك في دولة الإمارات على الدول المتأثرة بالتطورات الجيوسياسية والتحديات الاقتصادية الكلية ظلّ معتدلاً، إلا أنّ المخاطر الناشئة عن الظروف المالية العالمية والقطاع المصرفي المحلي تستدعي مواصلة المراقبة الحثيثة.

يحمل تغيّر المناخ في طياته مخاطر وفرص مالية متعلقة بالمناخ للقطاع المصرفي العالمي. وفي هذا الخصوص، أصدرت مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات في عام 2023 مبادئ الإدارة الفعّالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ. وخلال العام، بلغ الإصدار الجديد للبنوك في دولة الإمارات لسندات الدين المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة أعلى مستوى مسجّل لها، إذ بلغت قيمتها نحو 11.6 مليار دولار<sup>31</sup> مع استمرار البنوك في دولة الإمارات في تعزيز التزاماتها بالتمويل المستدام.

### نظرة عامة والاتجاهات السائدة في القطاع المصرفي للدولة

يواصل المشهد التشغيلي العالمي لقطاع البنوك تأثره باجتماع عددٍ من العوامل، منها البيئة الاقتصادية الكلية الصعبة عالمياً التي تتسم بارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وعدم التيقن من الناحية الجيوسياسية المتواصلة والمخاطر المتعلقة بتغيّر المناخ والاعتماد السريع للتقنيات التي تؤدي لانتقاعات والتحول الرقمي للخدمات المالية.

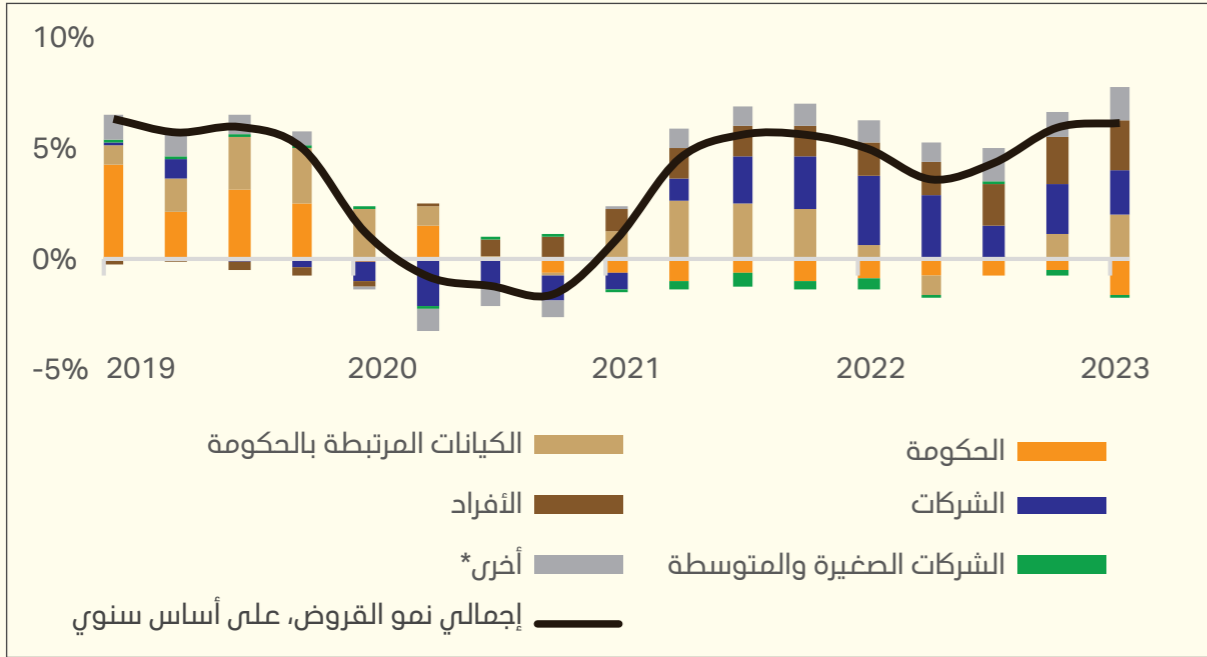
وشهدت الظروف المالية العالمية تشدداً أكثر خلال عام 2023 في ظل ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات العالمية الرئيسية. وأشار استطلاع للسوق المالي إلى أنّه من المتوقع ثبات أسعار الفائدة مع الاقتراب من النصف الأول من عام 2024، مع احتمالية خفض أسعار الفائدة فقط في أواخر العام. وفي حين أنّ ارتفاع أسعار الفائدة عاد بالنفع على ربحية البنوك في دولة الإمارات في عام 2023، ينبغي على البنوك مواصلة إدارة التأثيرات المحتملة لبيئة ارتفاع أسعار الفائدة.



<sup>31</sup> تقديرات المصرف المركزي بناء على قاعدة بيانات S&P Capital IQ.



### الرسم البياني 1.1.2: نمو القروض في النظام المصرفي



\*تشمّل فئة "أخرى" المؤسسات المالية غير البنكية والأفراد ذوي الثروات الضخمة والسندات التجارية

المصدر: المصرف المركزي

المالية، وارتفعت حيازات سندات الدين الأجنبية بنسبة 27.6%، ويعود ذلك بصورة رئيسية للديون السيادية، بينما ارتفعت حيازات سندات الدين المحلية بنسبة 10.5% في كل من سندات الدين السيادية وسندات دين الشركات الخاصة.

وأثرت تقلبات السوق المالي العالمي على أسعار سندات الدين. وفي حين ظل التأثير على القطاع المصرفي في دولة الإمارات محدوداً، إلا أنه أكد على أهمية ممارسات إدارة المخاطر الاحترازية والانتباه المستمر للمخاطر غير المباشرة المحتملة من الظروف المالية العالمية على القطاع المصرفي المحلي.

وتكونت محفظة سندات الدين للقطاع المصرفي في دولة الإمارات من نسبة 53.9% مصنفة كتكلفة مطفأة، ونسبة 38.7% كقيمة عادلة من خلال الحقل الشامل الترخ، بينما كانت النسبة المتبقية البالغة 7.4% قيمة عادلة من خلال الربح والخسارة. وظلت المخاطر الائتمانية في محفظة سندات الدين للقطاع المصرفي في دولة الإمارات معتدلة، وكان أكثر من 85% من المحفظة مكوناً من سندات من الفئة الاستثمارية، وأكثر من 40% من سندات دين مصنفة بالفئة (AA-) وما فوقها.

### الانكشاف العقاري

طبّق المصرف المركزي معياراً شاملاً جديداً لانكشافات البنوك على القطاع العقاري<sup>34</sup>، ويشتمل المعيار على تعريف شامل لجميع الانكشافات العقارية في الميزانية العمومية وخارجها بناءً على الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية. أدى تطبيق المعيار إلى تحسين تعريف الانكشافات العقارية وقياسها والإشراف عليها بناءً على المخاطر. ويُمثّل الانكشاف العقاري العام المرجح بالمخاطر الائتمانية للنظام المصرفي لدولة الإمارات حسب المعايير الشاملة ما نسبته 20.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية كما في نهاية عام 2023، إذ انخفض بنسبة 22.4% من العام الماضي، ويُعزى الانخفاض في نسبة الانكشاف العقاري بصورة رئيسية إلى الاعتدال في القروض والتمويل المقدم للعقارات التجارية.

### محفظة سندات الدين للبنوك

سُجّلت محفظة سندات الدين للنظام المصرفي في دولة الإمارات نمواً بنسبة 21.9% في عام 2023، وذلك على خلفية وفرة السيولة، وشكّلت محفظة سندات الدين ما نسبته 14.0% من إجمالي الأصول و 97.0% من إجمالي محفظة الاستثمارات

للأفراد. وبالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة للتمويل، شهدت قروض الرهن العقاري توسعاً بنسبة 10.8% خلال العام، مما يعكس الطلب المستدام على الممتلكات السكنية وسط التدابير الهيكلية الحكومية الداعمة التي تُشجّع على تملك المنازل. وسُجّلت القروض الشخصية وقروض السيارات والبطاقات الائتمانية نمواً ملحوظاً بنسب 8.9% و 27.7% و 15.9% على التوالي.

### الانكشاف الائتماني للشركات

شهد إقراض البنوك للشركات<sup>33</sup> معدل نمو بلغ 4.6% في عام 2023، ويُعزى معظم النمو إلى التوسع في قطاعات قروض الشركات الخاصة وقروض الشركات المرتبطة بالحكومة، والتي ارتفعت بنسبة 5.1% وبنسبة 13.9% على التوالي، مما يعكس الطلب المستمر على تمويل الأعمال ومشاريع البنية التحتية. وفي الوقت ذاته، بلغت نسبة إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، وإن كان بوتيرة أبطأ 1.1% خلال العام، وتراجع الإقراض للقطاع الحكومي للعام الثاني على التوالي بنسبة 12.4% وسط الظروف المالية المواتية.

يتطلب التحول الرقمي السريع للخدمات المالية واعتماد تقنيات جديدة قيام البنوك بإثبات المرونة الاستراتيجية في نماذج أعمالها بالإضافة إلى المرونة في التعامل مع المخاطر المتعلقة بالتقنيات. أجرى المصرف المركزي تحولاً رقمياً شاملاً للقطاع المالي في دولة الإمارات، وشمل ذلك منصة دفع فوري ومنظومة محلية لبطاقات الدفع وعملة رقمية للبنوك المركزية.

حققت دولة الإمارات إنجازات كبيرة في مجالات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لاستكمال خطط العمل والتوصيات المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي، إذ تم رفع اسم دولة الإمارات في فبراير 2024 بنجاح من قائمة الدول الخاضعة للمراقبة المعززة لدى مجموعة العمل المالي. علوةً على ذلك، سيواصل الالتزام المستمر للمؤسسات المالية بالدولة في الحفاظ على معايير مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، تعزيز نزاهة النظام المالي في الدولة وسلامته.

### بيئة الائتمان المصرفي

بلغت قيمة أصول القطاع المصرفي لدولة الإمارات 4.1 تريليون مع نهاية عام 2023، حيث بلغ معدّل النمو السنوي 11.1%، وتوسعت محفظة قروض النظام المصرفي لدولة الإمارات بنسبة 6.0% في عام 2023، واستمرّ الإقراض المحلي في كونه دافعاً رئيسياً لإجمالي النمو الائتماني، وتحديداً لقطاعات الشركات الخاصة والأفراد. وكان النمو الائتماني المتواصل مدعوماً بالطلب من قطاعات الأعمال والمستهلكين وسط توقعات اقتصادية محلية إيجابية تفوقت على تأثير ارتفاع أسعار الفائدة<sup>32</sup>. كما دعمت ظروف التمويل القوية والقدرة الائتمانية الوفيرة رغبة البنوك في الائتمان، وذلك لاستيعاب الزيادة في الطلب على القروض خلال عام 2023.

### الانكشافات الائتمانية للأفراد

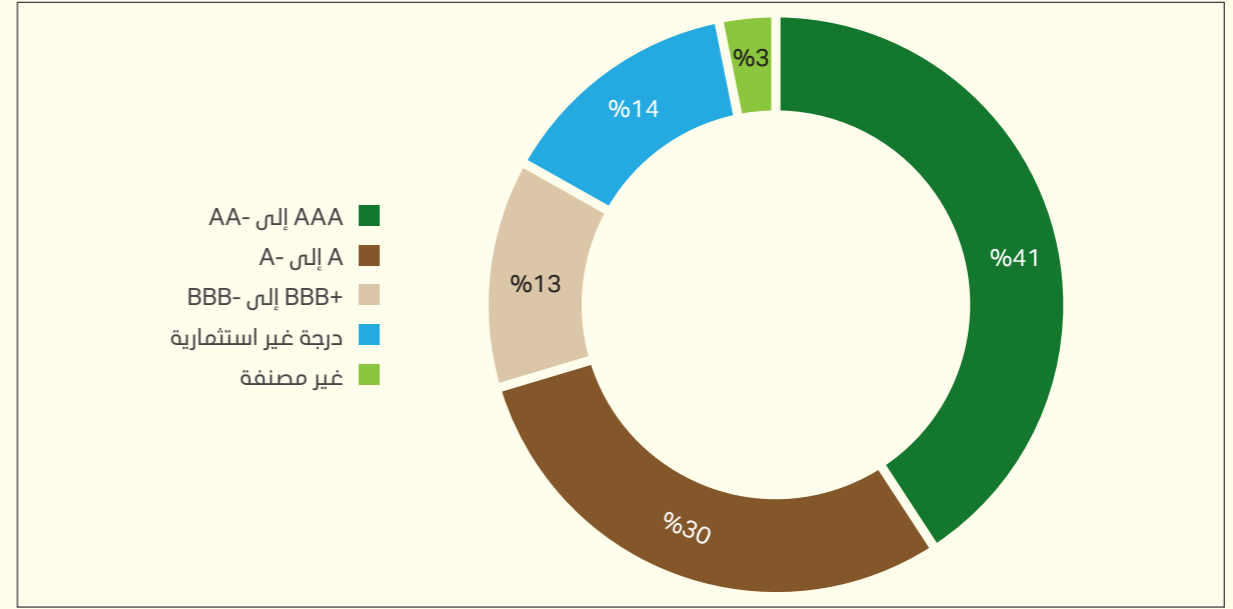
سُجّلت الائتمان الممنوح للأفراد المقدم من البنوك في دولة الإمارات نمواً بنسبة 11.3% في عام 2023، وواصل النمو في محفظة القروض المقدمة للأفراد توسعته على مستوى الفئات الفرعية الرئيسية

<sup>32</sup> استطلاع الائتمان الذي نشره المصرف المركزي في الربع السنوي الرابع من عام 2023.

<sup>33</sup> يتألف الائتمان الممنوح للشركات من الإقراض للشركات الخاصة والكيانات المرتبطة بالحكومة والحكومة وتمويل التجارة والأفراد ذوي الثروات الضخمة والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية غير البنكية.

<sup>34</sup> للمزيد من التفاصيل حول معيار انكشاف البنوك على القطاع العقاري للمصرف المركزي، يُرجى الرجوع إلى المصرف المركزي (2021): [https://www.centralbank.ae/media/21qbnudr/cbaue-enhances-its-oversight-over-uae-banks-real-estate-exposures-en\\_0.pdf](https://www.centralbank.ae/media/21qbnudr/cbaue-enhances-its-oversight-over-uae-banks-real-estate-exposures-en_0.pdf)

### الرسم البياني 2.1.2: مكونات محفظة سندات الدين



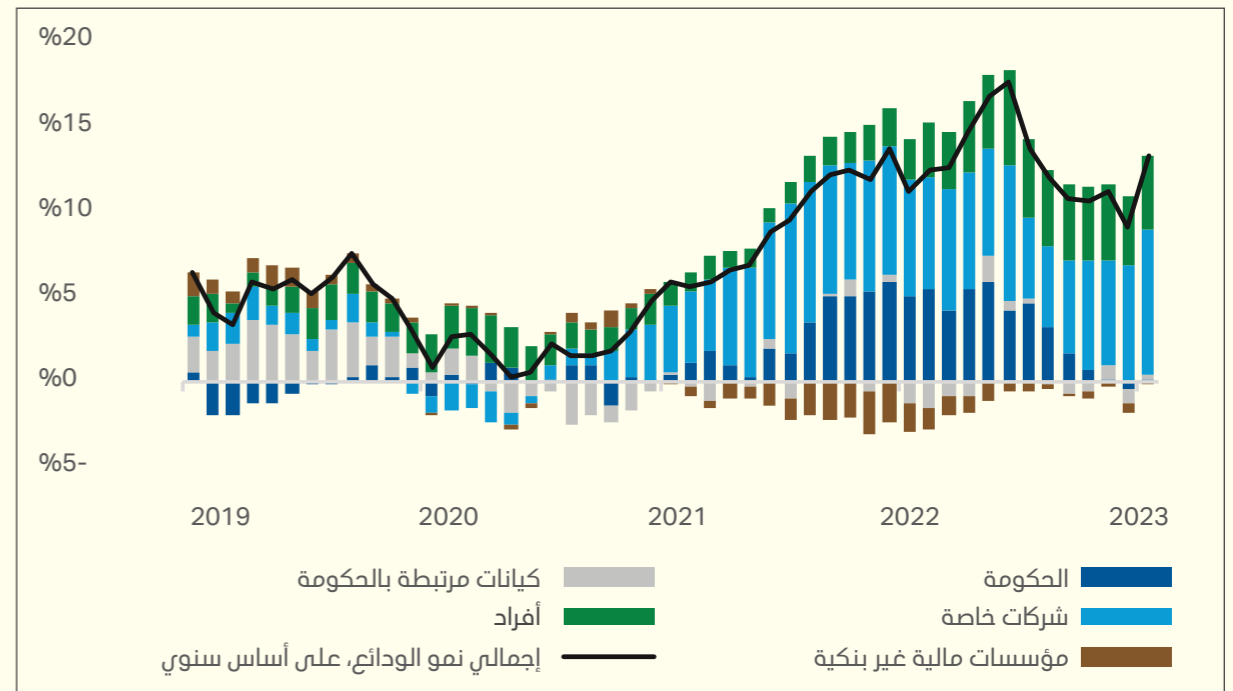
المصدر: المصرف المركزي

### التمويل والسيولة

ظلت أوضاع التمويل والسيولة في النظام المصرفي في دولة الإمارات إيجابية خلال عام 2023 بدعم من النمو القوي للودائع، إذ تمثل الودائع المصدر الأساسي للتمويل، وتشكل ما نسبته 71.4% من إجمالي الخصوم، بينما ساهم تمويل سوق رأس المال بحصة أصغر من إجمالي الخصوم بلغت نسبتها 6.4%.

وسجل النظام المصرفي في دولة الإمارات نمواً في الودائع بأرقام مزدوجة في عام 2023، إذ ارتفع إجمالي ودائع النظام المصرفي بنسبة 13.5% على أساس سنوي، ويعود ذلك بصورة رئيسية للتدفقات الداخلة للودائع القوية المقيمة من قطاعات الشركات الخاصة والأفراد، وساهمت ودائع الشركات الخاصة بما مقداره 8.7 نقطة مئوية من إجمالي نمو الودائع، وتبعتها ودائع الأفراد بما مقداره 4.5 نقطة مئوية.

### الرسم البياني 3.1.2: نمو الودائع في النظام المصرفي في دولة الإمارات



المصدر: المصرف المركزي

تحسّنت نسبة القروض إلى الودائع بمقدار 5.6 نقطة مئوية لتصل إلى 79.0% نتيجة النمو القوي للودائع، وكانت نسبة القروض إلى الودائع أقل بمقدار 10.4 نقطة مئوية عن متوسط الخمس سنوات، مما يُشير إلى القدرة الائتمانية الوفيرة للنظام المصرفي في دولة الإمارات.

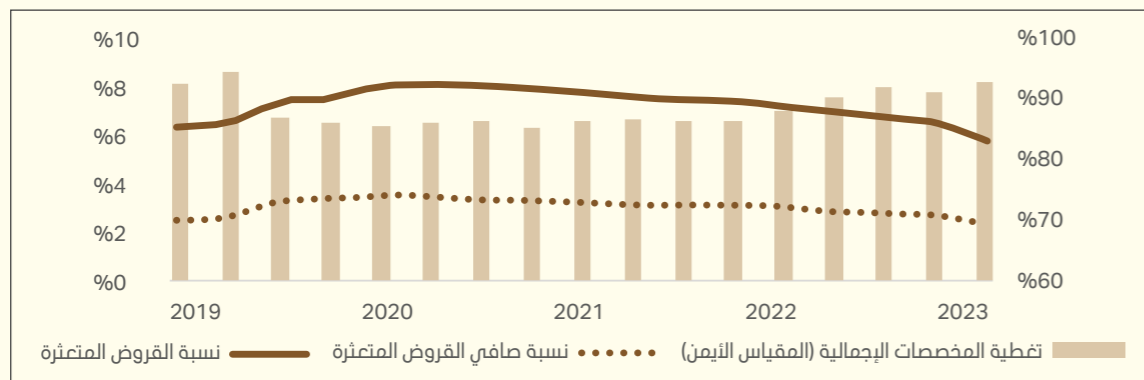
وواصل تمويل سوق رأس المال تراجعاً، مما يعكس النمو القوي للودائع وبيئة ارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع المبلغ القائم لتمويل سوق رأس المال بنسبة 2.4% على أساس سنوي، ويُعزى السبب الرئيسي لذلك في أدوات الدين مستحقة الأداء واعتدال الإصدارات الجديدة.

وعكست نسب السيولة في النظام المصرفي في دولة الإمارات، ونسبة الأصول السائلة المؤهلة<sup>35</sup> ونسبة تغطية السيولة<sup>36</sup> أوضاع السيولة الوفيرة، والتي بلغت 22.0% و160.8% على التوالي. بالإضافة لذلك، ظلّت مؤشرات تمويل النظام المصرفي في دولة الإمارات سليمة طوال العام مع وصول نسب السلفيات إلى نسبة الموارد المستقرة ونسبة صافي مصادر التمويل المستقر إلى 73.9% و111.6% على التوالي.

### جودة الأصول

واصل إجمالي نسب جودة الأصول<sup>37</sup> في محفظة قروض البنوك في دولة الإمارات تحسنه مع تراجع نسبة صافي القروض المتعثرة ونسب القروض المتعثرة واستقرار معدلات التأخر عن السداد وتحسّن مستويات المخصصات، وظلّ تأثير أسعار الفائدة

### الرسم البياني 4.1.2: نسب جودة الأصول في النظام المصرفي (%)



المصدر: المصرف المركزي

المرتفعة في ظل التشديد المالي العالمي على نسب جودة الأصول الكلية محدوداً حتى الآن.

ومع نهاية عام 2023، تراجعت نسبة صافي القروض المتعثرة<sup>38</sup> ونسبة القروض المتعثرة إلى 2.4% و5.9% على التوالي، وتحسّنت أيضاً المستويات الإجمالية لمخصصات النظام المصرفي. وارتفعت تغطية المخصصات الإجمالية إلى 93.8%، وهي أعلى بمقدار 2.1 نقطة مئوية من متوسط الخمس سنوات، مع تغطية مخصصات محددة بنسبة 60.6%. ويُعزى التحسّن في نسب جودة الأصول إلى التوقعات الاقتصادية المحلية المواتية والتعافي من الجائحة والتقييمات الإشرافية المتواصلة والتدابير التصحيحية للمصرف المركزي لمعالجة القروض المتعثرة السابقة.

وظلّت نسبة صافي القروض المتعثرة في محافظ الأفراد في البنوك مستقرة عند 1.3% كما في نهاية عام 2023، وهي أقل بمقدار 0.4 نقطة مئوية عن متوسط الخمس سنوات، كما انخفضت نسبة صافي القروض المتعثرة في محفظة قروض الشركات إلى 3.3%، وهي أقل بمقدار 0.8 نقطة مئوية عن متوسط الخمس سنوات.

وعلى الرغم من التأثير المحدود لبيئة ارتفاع أسعار الفائدة على نسب جودة الائتمان خلال عام 2023، ستواصل البنوك بقاءها على درجة عالية من الحذر في إدارة المخاطر واستشراف حدوث تأثيرات محتملة على المدى المتوسط في بيئة ارتفاع أسعار الفائدة.

<sup>35</sup> للمزيد من التفاصيل حول متطلبات السيولة في دولة الإمارات، يرجى الرجوع إلى أنظمة المصرف المركزي بشأن السيولة والقسم الخاص بالمتطلبات الاحترازية الرئيسية للبنوك ضمن هذا التقرير.

<sup>36</sup> تنطبق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي مصادر التمويل المستقرة على 5 بنوك معتمدة.

<sup>37</sup> للاطلاع على منهجية الإبلاغ عن نسبة صافي القروض المتعثرة ونسب القروض المتعثرة، يرجى الرجوع إلى المصرف المركزي (2019): مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يتبنى منهجية محسنة للإبلاغ عن القروض المتعثرة.

<sup>38</sup> تستبعد نسبة صافي القروض المتعثرة مخصصات محددة، وتقدم مؤشراً أفضل لجودة الأصول، مع ضرورة مراعاة مستويات المخصصات في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

## الربحية

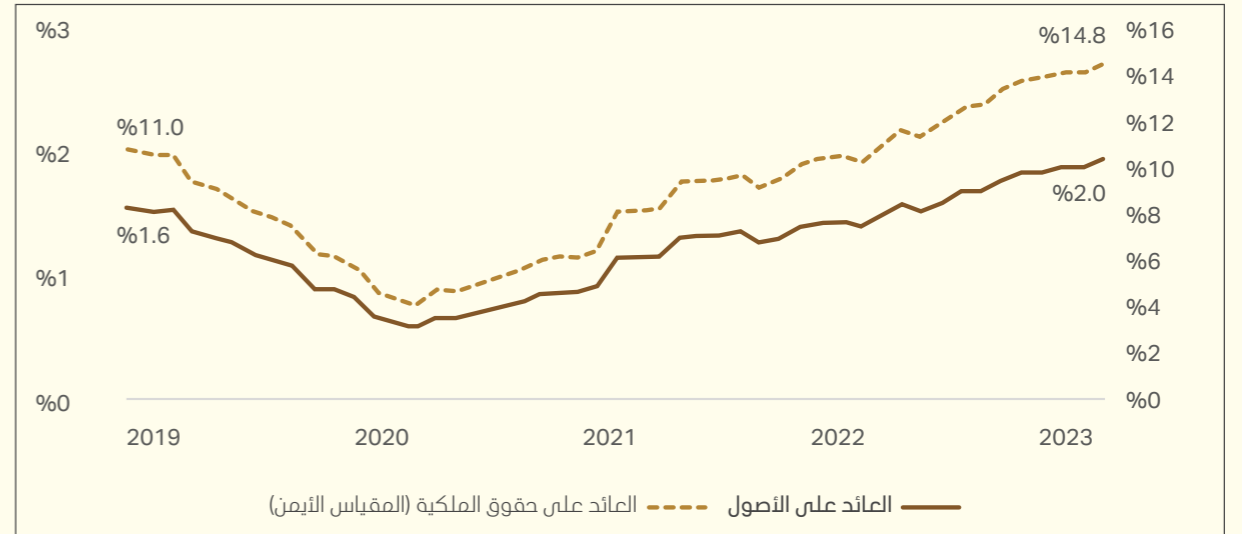
سجلت ربحية النظام المصرفي في دولة الإمارات ارتفاعاً كبيراً في عام 2023 على خلفية بيئة ارتفاع أسعار الفائدة والنمو المستدام للقروض، وبشكل إجمالي، حقق صافي الربح نمواً بنسبة 55.3% على أساس سنوي مع ارتفاع العائد على الأصول بمقدار 0.5 نقطة مئوية ليصل إلى 2.0% وارتفاع العائد على حقوق الملكية بمقدار 4.3 نقطة مئوية ليصل إلى 14.8%. بالإضافة لذلك، تحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل بواقع 4.8 نقطة مئوية لتصل إلى 31.9%، مما يعكس تحسناً كفاءة التكلفة نسبة إلى تحسّن الربحية.

سجل إجمالي الدخل التشغيلي ارتفاعاً بنسبة 32.6% على أساس سنوي وظلّ مدعوماً بالنمو القوي في صافي الدخل من الفائدة والتعافي في الدخل من غير الفوائد. كما سجل صافي إجمالي دخل الفائدة

نمواً بنسبة 41.1% على أساس سنوي نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بالإضافة إلى النمو الائتماني المستدام، وارتفع صافي إجمالي هامش الفائدة إلى 2.6% في عام 2023 من 2.1% في عام 2022. وبشكل مماثل، ارتفع الدخل من غير الفوائد بنسبة 14.2% على أساس سنوي، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى التعافي في دخل التداول والمشتقات خلال العام.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي النفقات التشغيلية بنسبة 15.3% على أساس سنوي نظراً لارتفاع نفقات الموظفين وتعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات والنفقات الأخرى. وانخفض صافي مخصصات الانخفاض في القيمة بنسبة 0.2% على أساس سنوي، وعوّضت الزيادة في المخصصات المحددة الزيادة في عمليات الاسترداد.

### الرسم البياني 5.1.2: مؤشرات ربحية النظام المصرفي في دولة الإمارات (%)



المصدر: المصرف المركزي

## رأس المال

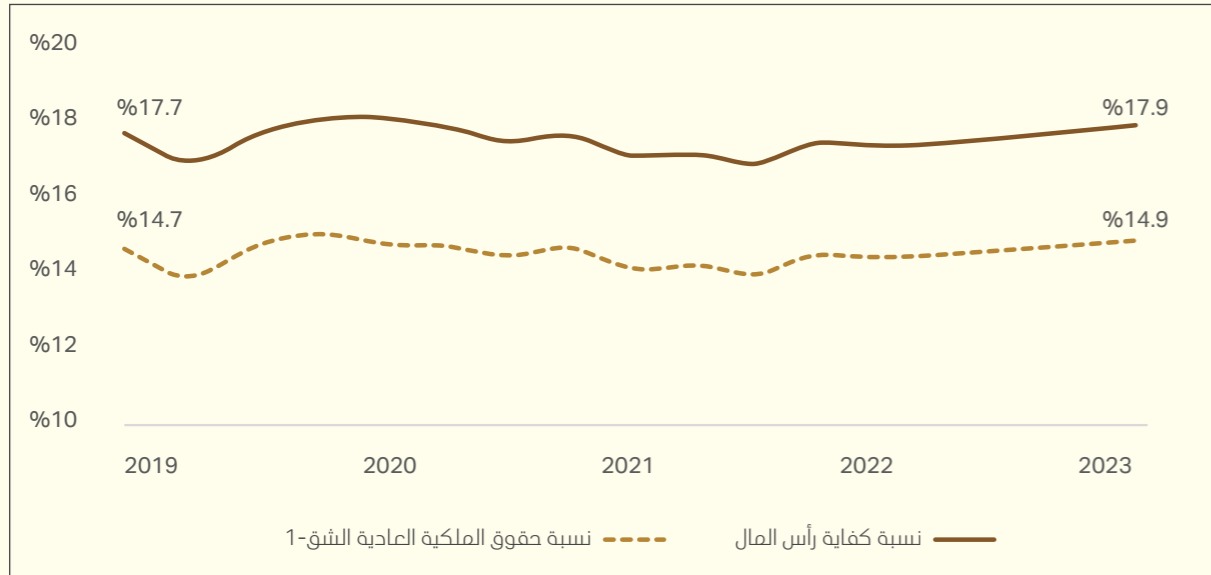
واصل النظام المصرفي في دولة الإمارات حفاظه على مصدات قوية لحماية رأس المال تتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية. وبشكل عام، تحسنت نسبة كفاية رأس المال، ونسب حقوق الملكية العادية الشق-1 بنسبة 0.5 نقطة مئوية لكل منهما، لتصل إلى 17.9% و 14.9% على التوالي من السنة السابقة.

ويعزى التحسّن في نسب كفاية رأس المال إلى النمو المرتفع في رأس المال مقارنة بالأصول المرجحة بالمخاطر. وارتفع إجمالي رأس المال بنسبة 12.9% خلال عام 2023، وكان ذلك بصورة رئيسية نتيجة ارتفاع الأرباح المحتجزة التي ازدادت بنسبة 24.1% على خلفية ارتفاع مستويات الربحية خلال العام. كما ازدادت الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 9.5% في عام 2023، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى

الزيادة في إجمالي الأصول. تُمثّل الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان الجزء الأكبر من الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 89.1% بينما تُشكّل عناصر المخاطر التشغيلية نسبة 7.9% ومخاطر السوق 3.1% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.

سجل النظام المصرفي في دولة الإمارات نسبة رافعة مالية إجمالية بلغت 9.7% كما في ديسمبر 2023، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية البالغة 3.0%.<sup>39</sup>

### الرسم البياني 6.1.2: نسب رأس المال في النظام المصرفي في دولة الإمارات (%)



المصدر: المصرف المركزي

## الانكشافات الخارجية<sup>40</sup>

### الانكشافات الخارجية لبنوك دولة الإمارات

ظلت حصة الأصول الخارجية الموحدة للنظام المصرفي في دولة الإمارات ذاتها مقارنة بالعام السابق، وتمثّل 39.2% من إجمالي الأصول الموحدة.<sup>41</sup> وشكّلت حصة الخصوم الخارجية الموحدة للنظام المصرفي في دولة الإمارات 30.8% من إجمالي الأصول الموحدة، وانخفضت بمقدار 1.9 نقطة مئوية عن العام السابق. يُراقب المصرف المركزي عن كثب الانكشاف الخارجي الناتج عن والناتج من النظام المصرفي في دولة الإمارات، ويُنظم المصرف المركزي أيضاً المهام الرقابية مع الجهات الرقابية الأجنبية ويُشارك فيها.

### الأصول الخارجية الموحدة لبنوك دولة الإمارات

حققت الأصول الخارجية الموحدة للقطاع المصرفي في دولة الإمارات نمواً بنسبة 10.0% على أساس سنوي، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى النمو في الاستثمار في الأوراق المالية المدعومة بأوضاع التمويل القوية. تكونت الأصول الخارجية بصورة رئيسية من الأصول الاستثمارية، وتبعثها القروض وسوق المعاملات بين البنوك. وكانت الدول الخمس الأعلى من حيث الانكشافات على الأصول الخارجية هي الولايات المتحدة وتركيا والسعودية ومصر والمملكة المتحدة.

<sup>39</sup> يتم فرض متطلبات نسبة رافعة مالية إضافية قدرها 0.5% على البنوك ذات الأهمية النظامية في النظام المالي المحلي (D-SIBs).

<sup>40</sup> تتألف الانكشافات الخارجية للنظام المصرفي في دولة الإمارات من الانكشاف عبر الحدود للعمليات المملوكة المخصصة التي تقوم بها البنوك في دولة الإمارات والشركات التابعة والفروع الأجنبية للبنوك الوطنية الإماراتية. ويستثنى من الانكشافات الموحدة تلك الانكشافات التي تتم داخل المجموعة بين المكتب الرئيسي والفروع الأجنبية والشركات التابعة.

<sup>41</sup> تضمن إجمالي الأصول الموحدة أصول العمليات المملوكة للنظام المصرفي في دولة الإمارات والشركات التابعة والفروع الأجنبية للنظام المصرفي في دولة الإمارات.

## المتطلبات الاحترازية الرئيسية للبنوك في دولة الإمارات

### متطلبات رأس المال للبنوك في دولة الإمارات

يلزم المصرف المركزي كافة البنوك العاملة في دولة الإمارات بالامتثال لتنظمة رأس المال الصادرة عنه، والتي تتبع منهجاً موحداً لمعايير رأس مال بازل 3.<sup>42</sup> بالإضافة إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس مال العامة - 1، ويجب على البنوك تلبية متطلبات احتياطات رأس المال بالإضافة لرأس مال حقوق ملكية عادية الشق-1 (انظر الجدول أدناه). يُطبّق على كافة البنوك مصد لحماية رأس المال بنسبة 2.5% في هيئة رأس مال حقوق ملكية عادية الشق - 1، وظلّ مصد حماية رأس المال بالنسبة لانكشافات دولة الإمارات لمواجهة التقلبات الدورية لرأس المال عند نسبة 0%. خلال عام 2023، حافظ المصرف المركزي على تصنيفه لأربعة بنوك باعتبارها بنوكاً محلية ذات أهمية نظامية، حيث تسري متطلبات إضافية لرأس المال على البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

#### الجدول 1.1.2: متطلبات رأس المال في دولة الإمارات

متطلبات رأس المال	متطلبات الحد الأدنى (لا تتضمن مصد حماية رأس المال)	متطلبات الحد الأدنى (تتضمن مصد حماية رأس المال)
نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1	7.0%	9.5%
نسبة الشق-1	8.5%	11.0%
نسبة كفاية رأس المال	10.5%	13.0%
<b>متطلبات إضافية لنسبة حقوق الملكية العادية الشق-1</b>		
مصد حماية رأس مال البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية <sup>44</sup>	0.5% - 2.5%	متطلبات رأسمالية إضافية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية المحددة
	ملاحظة: بنك أبوظبي الأول: 2.0% (2024)، بنك الإمارات دبي الوطني: 1.5%، بنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي: 0.5%	
مصد التقلبات الدورية لرأس المال	0%	
	ملاحظة: يسري متطلب مصد التقلبات الدورية لرأس المال بنسبة 0% على انكشافات دولة الإمارات.	

المصدر: المصرف المركزي

#### متطلبات نسبة الرفع المالي للبنوك في دولة الإمارات

يتعيّن على كافة البنوك العاملة في دولة الإمارات الامتثال لمعايير نسبة الرفع المالي الصادرة عن المصرف المركزي، والتي تتبع معايير بازل 3 بشأن نسبة الرفع المالي.<sup>45</sup> ويجب على كافة البنوك تلبية متطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي في جميع النواحي، برأس مال الشق - 1.

#### الجدول 2.1.2: متطلبات نسبة الرفع المالي في دولة الإمارات

متطلبات الرفع المالي	متطلبات الحد الأدنى
نسبة الرفع المالي	3.0%
<b>متطلبات إضافية</b>	
مصد الحماية الإضافي لنسبة الرفع المالي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	0.5%
	إضافة لمتطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

المصدر: المصرف المركزي

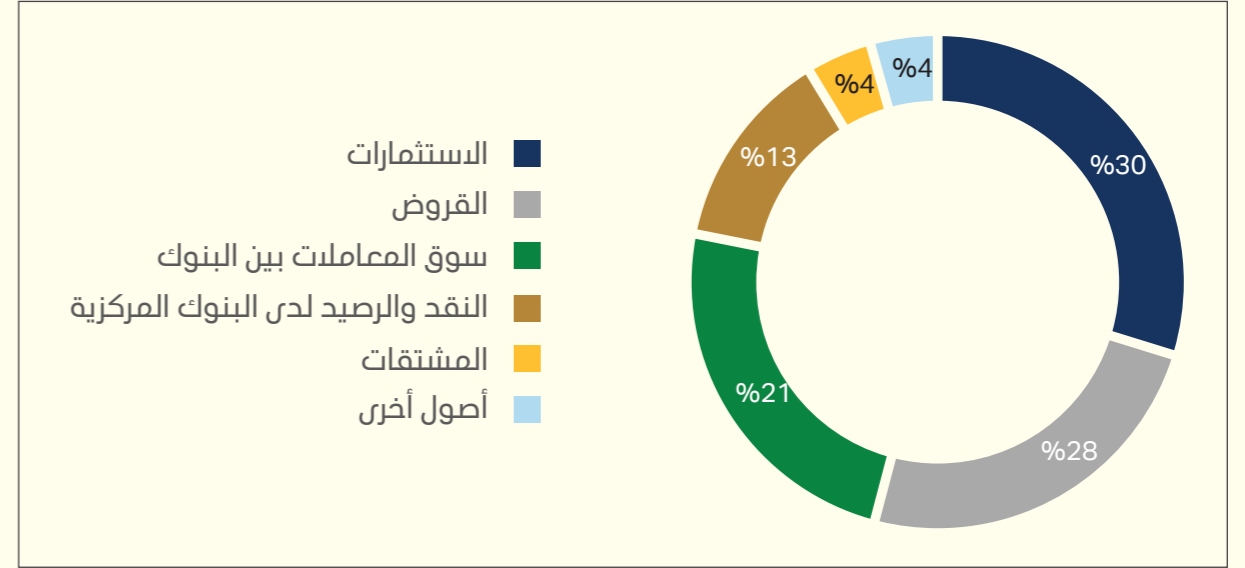
<sup>42</sup> يجب على البنوك المتخصصة ذات المخاطر المنخفضة تلبية نسبة إجمالي رأس مال إلى إجمالي أصول تبلغ 12.5%.

<sup>43</sup> ستخضع متطلبات رأس المال التي فرضها المصرف المركزي للمزيد من التعديل في السنوات القادمة بعد صدور المعايير المعدلة لرأس المال عن بازل 3.

<sup>44</sup> للمزيد من المعلومات حول منهجية تقييم البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، يرجى الرجوع إلى تقرير الاستقرار المالي لعام 2020. قام المصرف المركزي بتصنيف أربعة بنوك في دولة الإمارات كبنوك محلية ذات أهمية نظامية، مع تحديد متطلبات إضافية لمصدات حماية رأس المال للبنوك المحددة. تضم قائمة هذه البنوك كما من بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي.

<sup>45</sup> البنوك المتخصصة ذات المخاطر المنخفضة غير ملزمة بتلبية متطلب نسبة الرفع المالي.

### الرسم البياني 7.1.2: مكونات الأصول الخارجية الموحدة للنظام المصرفي في دولة الإمارات



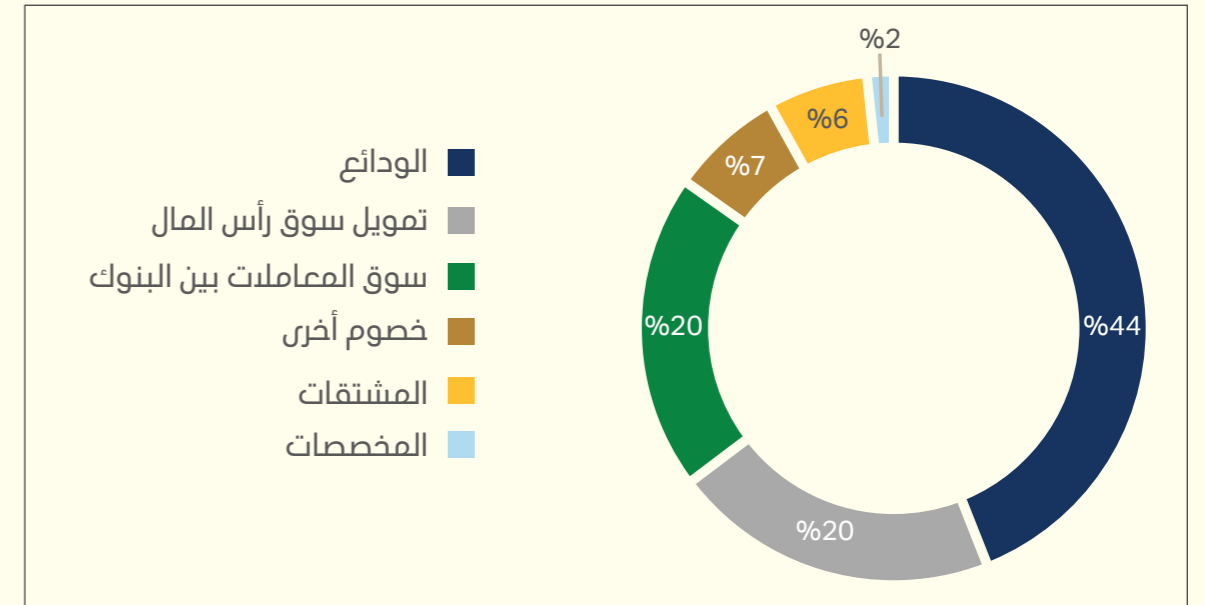
المصدر: المصرف المركزي

وتكونت الخصوم الخارجية بصورة رئيسية من الودائع، وتبعها تمويل سوق رأس المال وسوق المعاملات بين البنوك. وكانت الدول الخمس الأعلى من حيث انكشافات الخصوم عبر الحدود هي تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومصر والسعودية.

#### الخصوم الخارجية الموحدة لبنوك دولة الإمارات

ارتفعت الخصوم الخارجية الموحدة لبنوك دولة الإمارات بنسبة 3.6% على أساس سنوي وسط أوضاع التمويل المحلية المواتية في دولة الإمارات، والتي تتسم بالنمو القوي في ودائع المقيمين.

### الرسم البياني 8.1.2: مكونات الخصوم الخارجية الموحدة للنظام المصرفي في دولة الإمارات



المصدر: المصرف المركزي

## الجدول 4.1.2: متطلبات نسبة القرض إلى القيمة

مواطنو الإمارات	
مشثرو المنازل لأول مرة/ المقيم المالك	
قيمة العقار	نسبة القرض إلى القيمة
أقل من أو يساوي 5 ملايين درهم	85% كحد أقصى من قيمة العقار
أكثر من 5 ملايين درهم	75% كحد أقصى من قيمة العقار
العقار التالي	
65% كحد أقصى من قيمة العقار	
العقارات قيد الإنشاء	
50% كحد أقصى من قيمة العقار	

الوافدون	
مشثرو المنازل لأول مرة/ المقيم المالك	
قيمة العقار	نسبة القرض إلى القيمة
أقل من أو يساوي 5 ملايين درهم	80% كحد أقصى من قيمة العقار
أكثر من 5 ملايين درهم	70% كحد أقصى من قيمة العقار
العقار التالي	
60% كحد أقصى من قيمة العقار	
العقارات قيد الإنشاء	
50% كحد أقصى من قيمة العقار	

المصدر: المصرف المركزي

## متطلبات السيولة للبنوك في دولة الإمارات

يُطبق المصرف المركزي متطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي مصادر التمويل المستقر على خمسة بنوك وطنية عاملة في الدولة،<sup>46</sup> متبعاً في ذلك معايير بازل 3 للسيولة. ويتم تنظيم البنوك المتبقية العاملة في الدولة وفقاً لمتطلبات محددة خاصة بدولة الإمارات، بناءً على نسبة الأصول السائلة المؤهلة ونسبة السلف إلى المصادر المستقرة.

## الجدول 3.1.2: متطلبات السيولة في دولة الإمارات

المتطلبات	نسبة تغطية السيولة
100% كحد أدنى	نسبة صافي مصادر التمويل المستقر
100% كحد أدنى	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
10% كحد أدنى	نسبة السلف إلى المصادر المستقرة
100% كحد أقصى	

المصدر: المصرف المركزي

وظلت تدابير الدعم الاحترازي الصادرة عن المصرف المركزي بشأن السيولة ومتطلبات التمويل المستقر المطبقة في أثناء انتشار الجائحة ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة قيد التطبيق حتى 30 يونيو 2022، وتم الانتهاء منها بموجب استراتيجية الإيقاف التدريجي للخطة.

## متطلبات نسبة القرض إلى القيمة لدى البنوك

يُطبق المصرف المركزي متطلبات نسبة القرض إلى القيمة على قروض الرهن العقاري للأفراد. وتم تقسيم هذه المتطلبات للعقارات التي يشغلها المالك، والعقارات للسحقة، والعقارات قيد الإنشاء. وضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، قام المصرف المركزي بتعديل متطلبات نسبة القرض إلى القيمة لمشتري المنازل لأول مرة. وظل هذا الإجراء معمولاً به، كما تم اعتباره مناسباً في البيئة المالية الكمية الحالية.

<sup>46</sup> البنوك الخاضعة لمتطلبات السلف إلى نسبة تغطية السيولة / نسبة صافي مصادر التمويل المستقر هي: بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق.

<sup>47</sup> سيخضع متطلب رأس المال الذي فرضه المصرف المركزي للمزيد من التعديل في السنوات القادمة بعد صدور المعايير المعدلة للسيولة عن بازل 3.

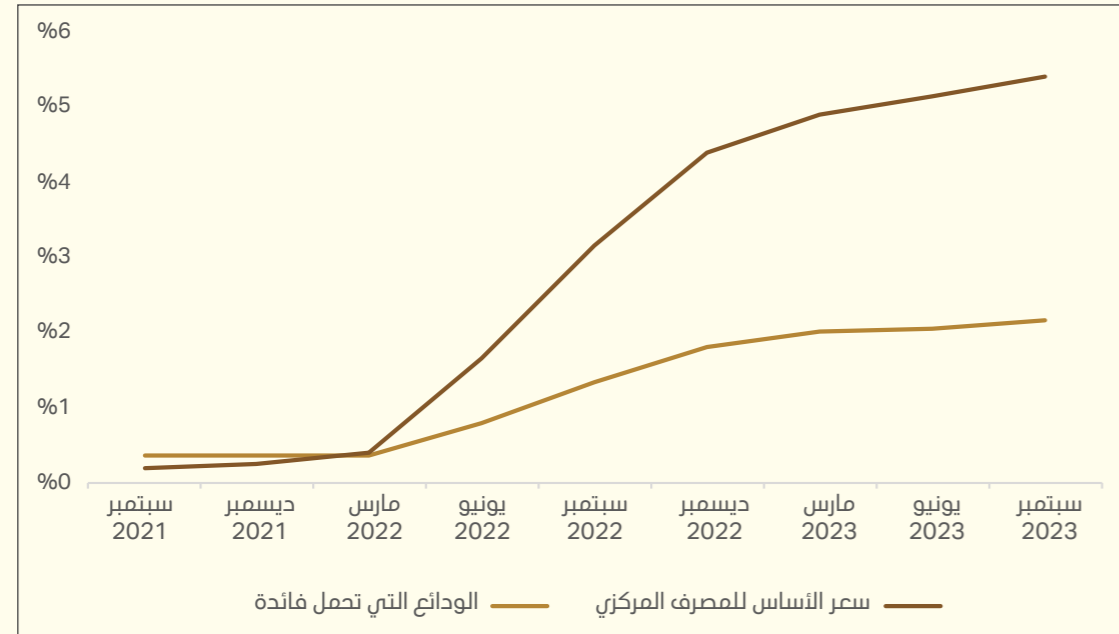
## تكاليف التمويل وبيتا الودائع

### بيتا الودائع

يتناول هذا القسم المقدار الذي تقوم البنوك العاملة في دولة الإمارات وفقاً له بتعديل معدلات الودائع كاستجابة للتغيرات في أسعار الأساس الخاصة بالمصرف المركزي. يشتمل القسم السابق (1.2) على تفاصيل حول ودائع القطاع المصرفي في دولة الإمارات وهيكل التمويل.

تغيّرت البيئة التي تعمل بها البنوك في دولة الإمارات خلال عامي 2022-2023 مع مواصلة أسعار الفائدة ارتفاعها ووصول سعر الأساس للمصرف المركزي لذروته عند نسبة 5.4% في عام 2023، وأدت هذه السياسة النقدية المشددة إلى تحول من الفترة المطولة لأسعار الفائدة المنخفضة وساهمت في تحول تصاعدي في منحنى العائد. وكما يوضح الرسم البياني أدناه، ارتفع سعر الأساس بشكل حاد في عامي 2022-2023، ولكن أسعار الفائدة على الودائع التي تحصل الفائدة تأخرت عن التغييرات في سعر الأساس خلال دورة ارتفاع السعر. على سبيل المثال، ارتفع سعر الأساس بنسبة 5.4% في الربع الثاني من عام 2023، بينما بلغ متوسط السعر على الودائع التي تحصل الفائدة نسبة 2.2%.

#### الرسم البياني 9.1.2: سعر الأساس وسعر الودائع التي تحصل فائدة



المصدر: المصرف المركزي

تُعد ودائع العملاء المصدر الرئيسي لتمويل البنوك العاملة في دولة الإمارات وتُشكّل 2.4 تريليون درهم (60% من إجمالي الخصوم). ومع رفع المصرف المركزي لسعر الأساس، تستجيب البنوك من خلال زيادة أسعار الودائع للعملاء.

تقيس بيتا الودائع مدى قابلية تأثر أسعار الودائع بالتغيرات في سعر الأساس، وتقيس النسبة المئوية لمرور الزيادة في سعر الأساس للمصرف المركزي إلى أسعار ودائع العملاء الجديدة أو المجددة. على سبيل المثال، إذا ارتفع سعر الأساس بمقدار 50 نقطة أساس ورفعت أحد البنوك بعد ذلك سعر ودائعه بمقدار 25 نقطة أساس، تكون بيتا الودائع 50%.

### الانكشافات الكبيرة

حدّد المصرف المركزي مجموعة من حدود الانكشافات الكبيرة، حيث تم تطبيق حدود الانكشافات الكبيرة لطرف مقابل معيّن أو لمجموعة من الأطراف المقابلة المتصلة فيما بينها، بما يتماشى مع معايير الانكشافات الكبيرة التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية. ويطبق المصرف المركزي أيضاً حدود الانكشافات ذات الصلة بالبيئة التشغيلية في دولة الإمارات، والتي تشمل الانكشافات لحكومات الإمارات وكلياتها التجارية وغير التجارية، والانكشافات للأطراف ذات الصلة. وأصدر المصرف المركزي نظاماً محدثاً للانكشافات الكبيرة في عام 2023 ينص على تفاصيل إضافية حول قياس الانكشافات الكبيرة وتحديد الأطراف المقابلة المتصلة فيما بينها بالمواءمة مع معايير الانكشافات الكبيرة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

### التعافي والحلول

أصدر المصرف المركزي نظام تخطيط التعافي في عام 2023. ويلزم النظام المؤسسات المالية المرخصة بالحفاظ على خطط تعافي للتعامل بفعالية مع فترات الضغوط المالية. وفي إطار نهج التعافي والحلول العامة، يعتزم المصرف المركزي أيضاً إصدار نظام معالجة أوضاع المؤسسات المالية يُحدّد طريقة وحالات الحل لدى المؤسسات المالية المرخصة، والتدابير التحضيرية المتخذة لضمان القدرة على تنفيذ خطط الحلول عند الحاجة.

### التمويل المستدام

تم اعتماد مبادئ الإدارة الفعّالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في عام 2023 لتعزيز النهج الرقابي لإدارة مخاطر تغيّر المناخ في القطاع المالي. وتماشياً مع هذه المبادئ، أكمل المصرف المركزي المراجعات الرقابية الموضوعية للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ. وستوجّه المبادئ الإطار الرقابي للمصرف المركزي في هذا المجال. بالإضافة لذلك، تمت أيضاً صياغة مبادئ الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة وموجز لمبادئ التصميم العامة لتوجيه التصنيفات في دولة الإمارات والانتهاج منها في عام 2023.

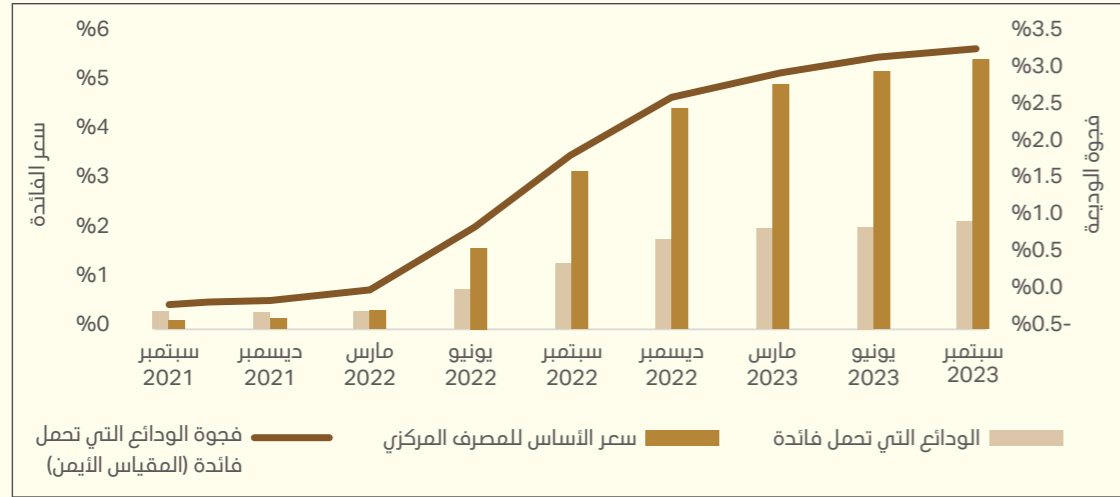
### معايير مخاطر الائتمان

يعمل المصرف المركزي على الانتهاء من نظامه ومعايير المحدثّة حول إدارة مخاطر الائتمان، والتي ستُطبّق على كافة المؤسسات المالية المرخصة التي تُمارس أنشطة ينشأ عنها مخاطر ائتمان. ومن المواضيع الرئيسية للنظام الحوكمة وإدارة المخاطر وتصنيف الانكشافات والمخصصات وشطب الديون.

### الدليل الإرشادي للأنظمة الرقابية للمصرف المركزي

أطلق المصرف المركزي في عام 2023 دليله الإرشادي للأنظمة الرقابية للمصرف المركزي، والذي يُمكن الاطلاع عليه من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي، وهي خدمة يُقدّمها المصرف المركزي وتوفّر إمكانية الوصول إلى الأنظمة والمعايير والإرشادات التوجيهية الصادرة عنه إلى القطاع المالي وجمهور العامة.

### الرسم البياني 11.1.2: الفجوة في الودائع - أسعار الودائع التي تحصل فائدة

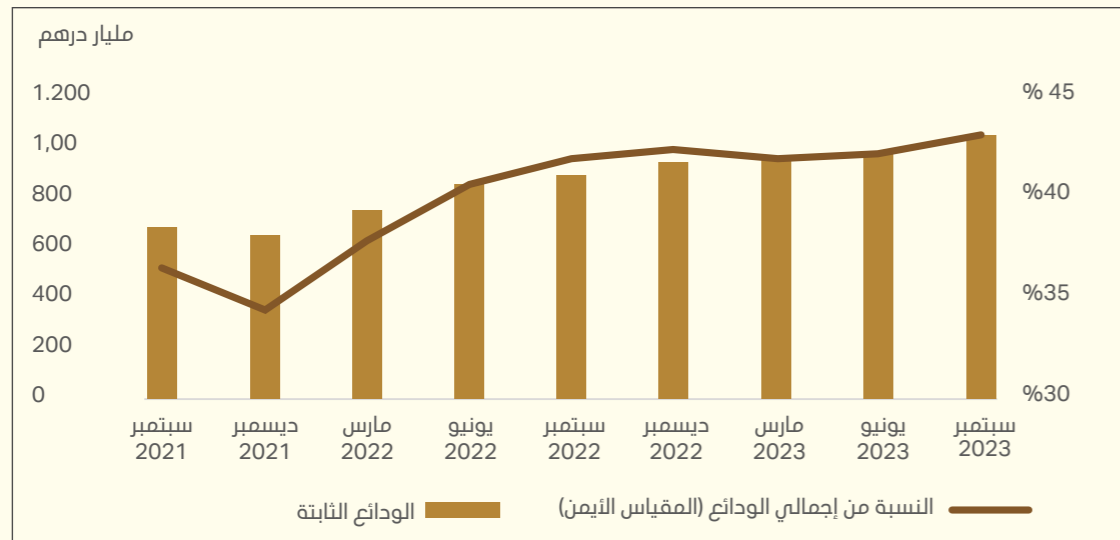


المصدر: المصرف المركزي

على نحو مشابه، بلغت فجوة الودائع الثابتة نحو 1.1 نقطة مئوية في الربع الثالث من عام 2023، مما يشير إلى أن البنوك دفعت أسعار فائدة أعلى بسبب طبيعتها المحددة الأجل وللحفاظ على قاعدة ودائع أكثر استقراراً.

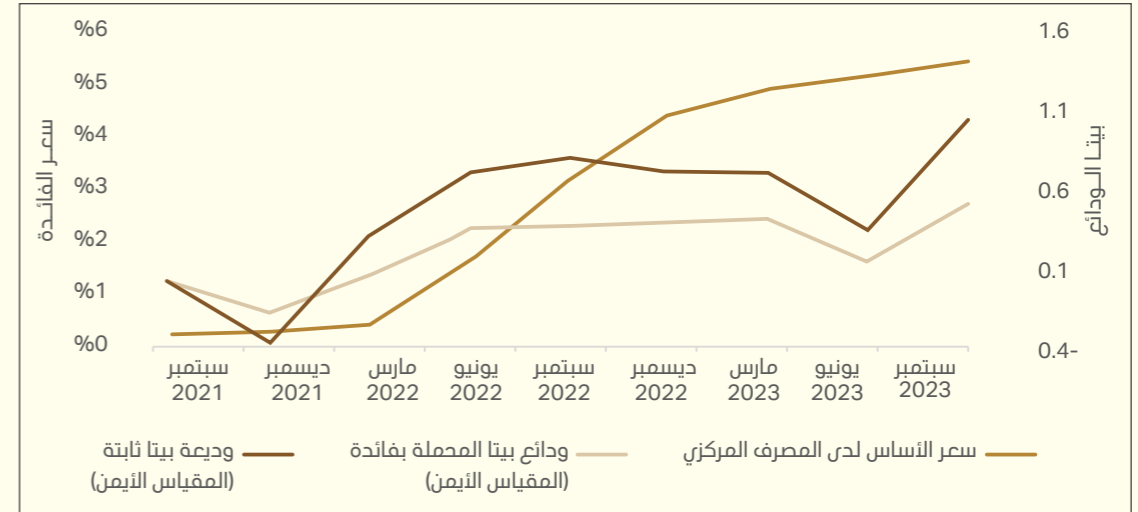
وحافظ قطاع البنوك في دولة الإمارات على وضع سيولة قوي في السنوات الأخيرة، مدعوماً بقاعدة ودائع مستقرة. إلا أنه هناك زيادة ثابتة في حصة الودائع الثابتة لدى البنوك إلى إجمالي الودائع الخاصة بها منذ بداية دورة التشديد النقدي. ومن المحتمل أن يؤدي هذا التطور إلى زيادة في بيتا الودائع وتكاليف التمويل لدى البنوك خلال دورة التشديد النقدي.

### الرسم البياني 12.1.2: نمو الودائع الثابتة لدى البنوك العاملة في دولة الإمارات



المصدر: المصرف المركزي

### الرسم البياني 10.1.2: بيتا الودائع



المصدر: المصرف المركزي

يُبين الرسم البياني أعلاه أن بيتا الودائع وصلت إلى أقل مستوى لها خلال فترة سعر الفائدة المنخفض، ويعود السبب في ذلك بصورة رئيسية إلى ضعف تحفيز البنوك لجذب ودائع إضافية بسبب وفرة السيولة في السوق، ولكن مع بدء ارتفاع سعر الأساس، بدأت أسعار الودائع بالارتفاع أيضاً. ووصل سعر الأساس في الربع الثالث من عام 2023 ذروته عند نسبة 5.4%، بينما بلغت نسبة بيتا على الودائع التي تحصل الفائدة 0.49، ويُبين ذلك أن أسعار تمويل الودائع لدى البنوك العاملة في دولة الإمارات هي أقل قابلية للتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة. من جهة أخرى، ارتفعت أسعار الودائع الثابتة أكثر من أسعار الودائع التي تحصل فائدة، وارتفعت نسبة بيتا الخاصة بها إلى 1.0 في الربع الثالث من عام 2023، ومن المحتمل أن ذلك بسبب قيام العملاء بالبحث عن عائد أعلى من الودائع الثابتة وسط بيئة ارتفاع أسعار الفائدة.

إن أحد المقاييس للنظر في فرصة لتكلفة المودعين هي الفجوة بين سعر الوديعة وسعر الأساس. تحدد فجوة الوديعة الفرق المطلق بين أسعار الوديعة وسعر المقارنة. مثلاً، إذا كانت نسبة سعر الأساس 5.4% وكان متوسط سعر الوديعة المعروض من قبل البنوك العاملة في دولة الإمارات هو 3.2%، تكون فجوة الوديعة 2.2 نقطة مئوية، مما يشير إلى أن المودعين يكسبون نسبة 2.2 نقطة مئوية أقل من سعر الأساس. يمكن أن تشير هذه الفجوة إلى الدرجة التي يتم فيها تحفيز المودعين للبحث عن استثمارات بديلة أو تغيير البنوك للحصول على عائد أعلى.

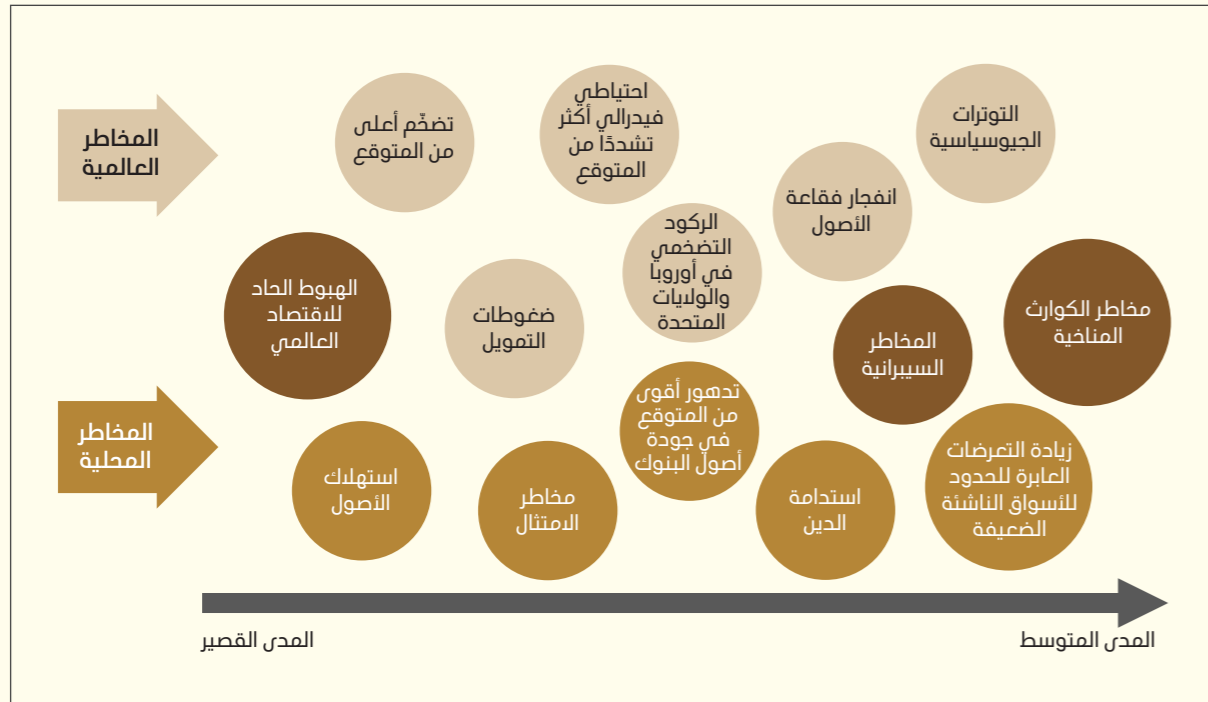
يُبين الرسم البياني أدناه توسع الفرق بين الودائع التي تحصل الفائدة وسعر الأساس للمصرف المركزي، إذ توسعت الفجوة مع ارتفاع سعر الأساس لتصل إلى 3.2 نقطة مئوية في سبتمبر 2023، وتُشير الفجوة الأوسع إلى وجود فترة تأخر بين الزيادة في سعر الأساس وأسعار ودائع البنوك وتعود على الأرباح إلى حجم السيولة الفائضة في السوق. كما يُشير توسع فجوة الوديعة إلى أن المودعين أكثر أرحمة لنقل أموالهم إلى منتجات أخرى ذات أسعار أعلى وتكون أكثر استجابة للسياسة النقدية، مثل الودائع الثابتة، ويتجلى هذا التحول في مكونات الودائع في زيادة حصة الودائع الثابتة/الودائع لأجل من إجمالي الودائع إلى 43% في الربع الثالث من عام 2023 مقارنة بنسبة 37% في الربع الثالث من عام 2021.

## المخاطر والسيناريوهات

أخذ اختبار القدرة على تحفل الضغط للعام 2023 في الاعتبار سيناريو أساسي وسيناريو سلبي على مدى أفق مدته ثلاث سنوات، بحيث افترض السيناريو الأساسي مساراً يتماشى مع التوقعات المالية الكلية المجمع عليها، بينما ركّز السيناريو السلبي الافتراضي، وهو محور التركيز الرئيس لاختبار القدرة على تحفل الضغط، على مخاطر الركود على اقتصاد دولة الإمارات.<sup>49</sup>

تتمثل نقطة النطلق لصياغة سيناريوهات الاختبار في تحديد أوجه الضعف الحالية ومسببات المخاطر وقنوات الانتشار التي من شأنها تصعيدها إلى أحداث مخاطر نظامية، وتُحدّد تلك المخاطر بناءً على مراجعة للدراسات السابقة حول المخاطر الخارجية والتعاون والنقاش الداخليين في المصرف المركزي.

### الرسم البياني 1.2.2: المخاطر الافتراضية الرئيسية على الاقتصاد والنظام المالي لدولة الإمارات



المصدر: المصرف المركزي

ركّز السيناريو السلبي للعام 2023 على الهبوط الحاد للاقتصاد العالمي والتضخم المستمر والنشواغل المتعلقة باستخدام الدين الناشئة عن أسعار الفائدة المرتفعة.

بالنظر إلى حالة الاقتصاد الصغير المفتوح لدولة الإمارات، تنتشر الصدمات العالمية إلى اقتصاد دولة الإمارات من خلال قنوات التجارة والسياحة وسعر الفائدة والثقة، مع تحديد مسارات سعر النفط في سوق الطاقة الدولي ودفع سعر الفائدة بالسعر الأساسي في الولايات المتحدة بسبب منظومة سعر الصرف الثابت.

سيؤدّي الركود العالمي المتزامن المجتمّع مع الظروف المالية التقييدية إلى ركود حاد في دولة الإمارات يُقابلها تراجع كبير في أسعار الأصول وتدهور جودة الأصول للقطاع المصرفي.

تُقاس حدّة سيناريو الاختبار بناءً على المتغيرات المالية الكلية الرئيسية التي تُلخّص بفعالية حالة الاقتصاد في دولة الإمارات، ويُقصد بذلك الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وسعر النفط، والتي يتم تحديد معاييرها بناءً على تحليل الركود التاريخي وتقدير الخبراء. تُحدّد مسارات المتغيرات المتبقية باستخدام النماذج الثابتة.<sup>50</sup>

## 2.2 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط

أدى الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط الذي أجراه المصرف المركزي في العام 2023 إلى تقييم مرونة بنوك دولة الإمارات والنظام المصرفي فيها تحت السيناريو الافتراضي السلبي. وركّز السيناريو على ركود عالمي متزامن وتضخم مرتفع وبيئة أسعار فائدة عالية، وأظهرت النتائج أنّ النظام المصرفي في دولة الإمارات سيتحفل الضغط الحاد الحاصل في السيناريو السلبي، مع هبوط متوسط نسبة حقوق الملكية العادية الشق - 1 بمقدار 350 نقطة أساس من 13.8% إلى 10.3% في السنة الأسوأ من السيناريو. كما ستكون البنوك قادرة على تلبية متطلبات العملاء والسيولة الدنيا مع الحفاظ على الإقراض للاقتصاد في أوقات الضغوط. وبالإضافة إلى اختبار القدرة على تحمل الضغط من القاعدة إلى الأعلى، أجرى المصرف المركزي اختبارات ضغط سيولة منتظمة من الأعلى إلى القاعدة والتي أظهرت أنّ القطاع المصرفي في دولة الإمارات يُمكنه تحفل فترات الضغط الافتراضية (حتى 60 يوماً) التي تنطوي على التدفق الخارج للتمويل ومحدودية الوصول إلى سوق رأس المال.

### المقدّمة

شارك المصرف المركزي في إطار اختصاصاته لتعزيز الاستقرار المالي في دولة الإمارات مع البنوك الخاضعة لرقابته في العام 2023 لإجراء اختبار القدرة على تحمل الضغط التنازلي، وتمثّل الهدف من الاختبار في تقييم مرونة النظام المصرفي في ظل سيناريو حاد ولكن معقول بالإضافة إلى مساعدة البنوك على تعزيز قدرتها على إدارة المخاطر بطريقة استباقية.

ينطوي اختبار القدرة على تحمل الضغط على التعاون الوثيق مع البنوك المشاركة في تحديد المخاطر وتوقع معايير المخاطر وفق سيناريوهات ومنهجية المالية الكلية الشائعة، وشارك 15 بنكاً وطنياً وأكبر أربعة فروع أجنبية في اختبار القدرة على تحمل الضغط للعام 2023، مع تغطية أكثر من 90% من إجمالي أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات.

استحدث اختبار القدرة على تحمل الضغط للعام 2023 بناءً على تقييم المخاطر وأوجه الضعف الذي أجراه المصرف المركزي، العناصر الرئيسية التالية:

(1) تمّ استحداث متطلبات إبلاغ مفصلة أكثر للنسب المرتبطة بعبء الديون لمحافظة الشركات والأفراد الكبيرة لتقييم مرونة البنوك في ظل بيئة أسعار الفائدة المرتفعة، كما جرت إضافة قاعدة مساندة للزيادة الكبيرة في مسبّب خطر الائتمان بناءً على حدود نسبة الدين إلى قيود اختبار القدرة على تحفل الضغط.<sup>48</sup>

(2) نظراً إلى الأمانة المصرفية التي مرّت بها الولايات المتحدة في بداية عام 2023، كان مطلوباً من البنوك في دولة الإمارات احتساب القيمة العادلة لسندات الدين ذات التكلفة المطفأة (المؤهلة لتصنيفها كأصول سائلة عالية الجودة) تحت السيناريو السلبي.

(3) أولى اختبار القدرة على تحفل الضغط تركيزاً أكبر للناشئات العابرة للحدود في ظل التوترات الجيوسياسية والمخاطر السيادية المتصاعدة في اقتصادات الأسواق الناشئة.

(4) تمّ استحداث وحدة إضافية حول مخاطر التغير المناخي الانتقالية، واستفادت الوحدة من سيناريوهات الانتقال من شبكة المصارف المركزية والمشرّفين إلى شبكة تخضير النظام المالي، مع إجراء البنوك المشاركة لتقييم دقيق على مستوى القروض.

أظهرت نتيجة اختبار القدرة على تحمل الضغط قدرة النظام المصرفي في دولة الإمارات على تحفل الضغط الكبير وفق السيناريو الافتراضي مع الحفاظ على مستويات كافية من احتياطات رأس المال والسيولة. علاوةً على ذلك، فإن الافتراض الثابت في الميزانية العمومية المستخدم في اختبارات القدرة على تحفل الضغط يفترض قدرة البنوك على الحفاظ على تدفق الائتمان للاقتصاد مع الحفاظ على الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية، وهذا أمر مهم في احتواء شدّة التراجع الاقتصادي وتيسير التعافي الأسرع.

<sup>48</sup> تمثّل متطلبات الحد الأدنى في وضع انكشاف الشركات عند نسبة تغطية ديون أقل من 1.2 في المرحلة الثانية من المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9. وعلى النحو ذاته، سيُخصّص انكشاف الأفراد مع نسبة عبء ديون أعلى من 60% في الشرائح منخفضة الدخل للمرحلة الثانية. تُشير المرحلة الثانية من المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9 إلى الأصول المالية التي شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف بها أول مرة، وتُفاس هذه الأصول حسب الخسائر الائتمانية المتوقعة طوال دورة حياتها وتتطلب المزيد من المخصصات.

<sup>50</sup> تستند النماذج الثابتة إلى نماذج اقتصادية قياسية تعتمد على خوارزمية متوسط نموذج "Bayesian".



### الجدول 1.2.2 : مقاييس شدة السيناريو السلبي لمعتمدين مالية كلية مختارة

التغير من البداية إلى النهاية	أسماء المتغيرات
-6.1%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي
-8.0%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
-31.9%	أسعار العقارات (حبي)
-27.2%	أسعار العقارات (أبوظبي)
-46.7%	متوسط سعر برميل النفط
2.9%	سعر اليورو لمدة ثلاثة أشهر

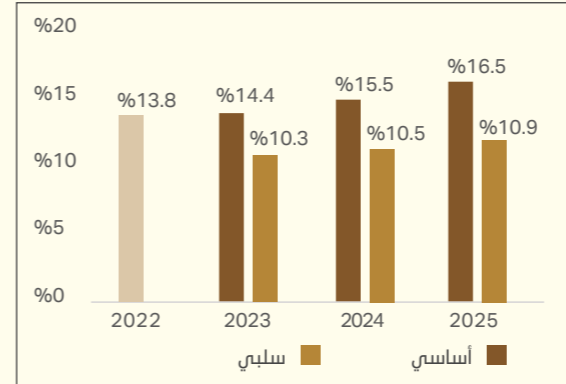
المصدر: المصرف المركزي

تم مقارنة نتائج الاختبار باختبار القدرة على تحفل الضغط التنافلي الذي أجراه المصرف المركزي بالتوازي معه. وعلى عكس اختبار القدرة على تحفل الضغط التصاعدي، يُنقذ المصرف المركزي اختبار القدرة على تحفل الضغط التنافلي باستخدام البيانات التنظيمية وبيانات السوق، ولا تُشارك البنوك المشاركة في احتساب النتيجة، يستخدم كلا الاختبارين نفس السيناريوهات، بينما يتشابهان في قيود المنهجية. تشمل مجموعة أدوات اختبارات القدرة على تحفل الضغط أيضاً اختبار القدرة على تحفل الضغط للحساسية والسيولة الأقل تعقيداً ولكن أكثر تكراراً بالإضافة إلى اختبار القدرة على تحفل الضغط الموضوعية المصممة خصيصاً لفئات معينة من المخاطر.

### نتائج اختبار القدرة على تحفل الضغط التصاعدي

أشارت نتائج اختبار القدرة على تحفل الضغط للعام 2023 إلى أنّ القطاع المصرفي في دولة الإمارات سيحافظ على رصمة جيدة تحت كل من السيناريو الأساسي والسيناريو السلبي، إذ سيصل متوسط نسبة حقوق الملكية العادية الشق - 1 إلى 16.5% تحت السيناريو الأساسي وتنخفض إلى 10.3% تحت السيناريو السلبي بمقدار 350 نقطة أساس.

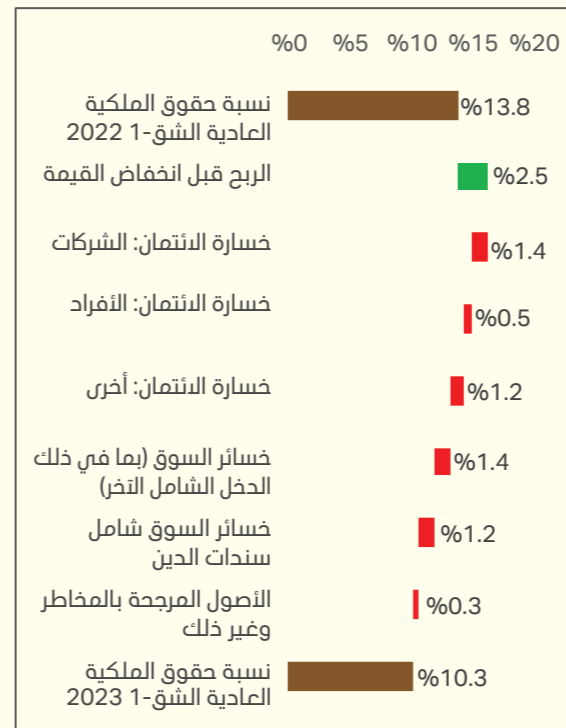
### الرسم البياني 2.2.2: نسب رأس مال حقوق الملكية العادية الشق - 1 تحت اختبار القدرة على تحفل الضغط



المصدر: المصرف المركزي

شكّل تدهور جودة الائتمان محركاً رئيساً لتراجع رأس المال في السيناريو السلبي، مع زيادة التعثرات الأعلى لخسائر مخاطر الائتمان. شهدت فئة الإقراض المؤسسي الزيادة الأكبر في خسائر الائتمان. وستتبدد البنوك أيضاً خسائر ناتجة عن مخاطر السوق تدفعها بصورة رئيسية حيازات سندات الدين (بما فيها السندات المقدّرة بالقيمة العادلة والتكلفة المطفأة)، إذ سينتج عن هذه السندات خسائر كبيرة من أسعار الفائدة وصددمات الفروقات في الائتمان.

### الرسم البياني 3.2.2: تحليل تغير نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق - 1 للفترة 2023-2022

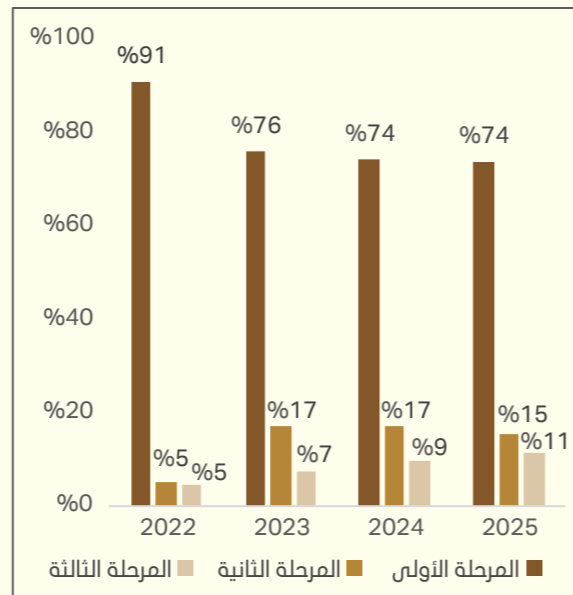


المصدر: المصرف المركزي

تضاف الأرباح قبل انخفاض القيمة إلى رأس المال عند مركز البداية حتى في السيناريو السلبي مع بقاء صافي دخل الفائدة والدخل من غير الفوائد إيجابياً، ولكنّ هناك انخفاض كبير في الأرباح قبل انخفاض القيمة في السيناريو السلبي مقارنةً بالسيناريو الأساسي.

كما أظهرت النتائج زيادة كبيرة في تصنيف الانكشافات إلى المرطتين الثانية والثالثة في السيناريو السلبي، إذ ارتفع متوسط الانكشافات من المرحلة الثانية من 5% إلى 15% والانكشافات من المرحلة الثالثة من 5% إلى 11%. وهذه الزيادة مدفوعة بصورة رئيسية بصددمات التعثر الأعلى على مستوى قطاعات الشركات والأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والحكومة والإقراض خارج الميزانية العمومية.

### الرسم البياني 4.2.2: إجمالي الانكشاف حسب مراحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 في السيناريو السلبي



المصدر: المصرف المركزي

في الختام، أظهرت نتائج اختبار القدرة على تحفل الضغط للعام 2023 أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات يتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة سيناريو الهبوط الحاد الافتراضي وفقاً لتمثيله في السيناريو السلبي.

### مراجعة اختبار القدرة على تحفل الضغط وإجراءات السياسات

واصل المصرف المركزي تعزيز منهجية اختبار القدرة على تحفل الضغط وعملية المراجعة من خلال الدراسة الأكثر دقة للمخاطر البارزة وعمليات التحقق من البيانات المؤتمتة وتوفير النتائج مع النماذج الداخلية للمصرف المركزي.

تقدّم المرثيات من اختبار القدرة على تحفل الضغط للعام 2023 دعم السياسات لقرار اعتماد توزيع الأرباح وتعزيز الفحص الرقابي لبنوك دولة الإمارات في العام 2024 ودعم الحاجة المحتملة للإجراءات التصحيحية واستخدام الأدوات الاحترازية الكافية. بصورة عامة، يُقدّم اختبار القدرة على تحفل الضغط الثقة في النظام المصرفي في دولة الإمارات مع توجيه السياسات لتعزيز الجاهزية للالتزام المالية.

### اختبارات القدرة على تحفل ضغط السيولة التنافلي

تقدّم اختبارات القدرة على تحفل ضغط السيولة مرثيات حول مرونة القطاع المصرفي للتعامل مع صدمات السيولة المعقولة في ظل سيناريوهات ضغط مختلفة. أجرى المصرف المركزي اختبارات منتظمة لقياس القدرة على تحفل ضغط السيولة في العام 2023 لتحديد مصادر الخطر المحتملة التي قد تواجهها البنوك ولتقييم قدرتها على الموازنة لتحفل الصدمات المفاجئة.

تستند المنهجية على تقييم فترة القدرة على التحفل مع قياس جانبي الميزانية العمومية من حيث الأثر التراكمي للتدفقات الداخلة والخارجة خلال فترة الضغط، إذ يُقيّم اختبار القدرة على تحفل الضغط المرونة قصيرة الأمد لملف مخاطر السيولة للبنوك من خلال ضمان امتلاكها لأصول سائلة عالية الجودة لتحفل التدفق الخارجي الكبير للإيداعات الذي يستمر لمدة 30 أو 60 يوماً.

يتضمّن السيناريو كل من الصدمات غير النظامية على مستوى السوق بناءً على التجارب التاريخية. لحولة الإمارات في الأزمات المالية العالمية الحديثة. ويتضمّن محرّكات مخاطر السيولة الأخرى، مثل تدهور جودة الأصول وتركز التمويل وصددمات ودائع غير المقيمين.

## تحليل سيناريو مخاطر المناخ

يفرض تغيّر المناخ تحدياتٍ كبيرة على الاقتصاد العالمي، إذ قد يتسبّب التعطّل المالي الناتج عن مخاطر المناخ بآثار سلبية على مستوى كافة القطاع، ومنها النظام المصرفي. ويُمكن تصنيف المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ على نطاقٍ واسع كمخاطر مادية ومخاطر انتقالية، وتشمل الآثار المادية التكاليف الاقتصادية والخسائر المالية المحتملة الناتجة عن زيادة حدّة الأحداث المتعلقة بتغيّر المناخ الحاد ووتيرتها، والتحويلات التقدمية طويلة الأمد في المناخ، بينما تنشأ الآثار الانتقالية عن عملية التكيف مع الاقتصاد منخفض الكربون<sup>51</sup>.

### الخطر الانتقالي:

في إطار المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي لدولة الإمارات بطول العام 2050، يحتاج اقتصاد الدولة إلى نشر موارد كبيرة لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة التي سيكون لها أثر عميق على القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والنقل والتعدين والتصنيع، ومن الممكن أن تؤثر هذه التحويلات في السياسات والتغييرات في السوق على بنوك دولة الإمارات وتؤثر على استقرار النظام المالي التوسّع.

يعد تحليل السيناريو واختبار الضغط من الأدوات الاستشرافية المهمة التي يمكن الاستعانة بها لتقييم نقاط ضعف المؤسسات المالية تجاه التأثير الذي ينطوي على عدم اليقين بدرجة كبيرة لمخاطر تغير المناخ. وفي العام 2023، أجرى المصرف المركزي تقيماً تجريبياً تصاعدياً لسيناريوهات المخاطر يهدف إلى تقييم مرونة النظام المصرفي في التعامل مع مخاطر المناخ الانتقالية ودعم مبادرات المناخ القائمة من قبل مجموعة عمل التمويل المستدام لدولة الإمارات.

عمل المصرف المركزي على تكييف منهجية الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) لتقييم إقراض البنوك للقطاعات الاقتصادية التي قد تكون عرضة للمخاطر الانتقالية. واستند النهج التصاعدي على ثلاثة سيناريوهات من شبكة تخضير النظام المالي<sup>52</sup>.

### السيناريوهات المختارة:

- السياسات الحالية (+3.0 درجة مئوية):** السيناريو الأساسي، مع عدم وجود تغيير أو حدوث تغيير طفيف في السياسات الحالية لمكافحة تغير المناخ، ما قد يتسبب في حدوث مخاطر مادية عالية، مع الحد الأدنى من المخاطر الانتقالية، وارتفاع درجة الحرارة العالمية بأكثر من 3 درجات مئوية.
- الحياد المناخي (+1.5 درجة مئوية):** تنفيذ السياسات العالمية (اتفاقية باريس) لمكافحة تغير المناخ والحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، مع مخاطر انتقالية عالية نسبياً، ولكن مع انخفاض المخاطر المادية.
- الانتقال المتأخر (+2.0 درجة مئوية):** التأخر في تنفيذ السياسات مما ينتج عنه ارتفاع التكاليف الاقتصادية للانتقال وارتفاع المخاطر المادية إلى حدٍ ما.

قيمت البنوك المشاركة أثر سيناريوهات الانتقال على أكبر 20 انكشافاً في القطاعات القابلة للتأثر بالمناخ. تمّ تحديد القطاعات القابلة للتأثر بالمناخ بناءً على منهجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتسنّى للبنوك خيار النظر في قطاعات إضافية إذا رأت ذلك ضرورياً. يُبيّن الرسم البياني 7.2.2 أنّ البصمة الكربونية قُدّرت لكل ملترزم وتمّ جمعها مع متغيرات السيناريوهات، وهي سعر الكربون وتوقعات إنتاجه على مستوى القطاع، لتقدير أثر الانتقال على النسب المالية للملتزم وبالتالي على معايير المخاطر (التصنيفات الائتمانية واحتمالية التخلف عن السداد والخسارة بسبب التخلف عن السداد).

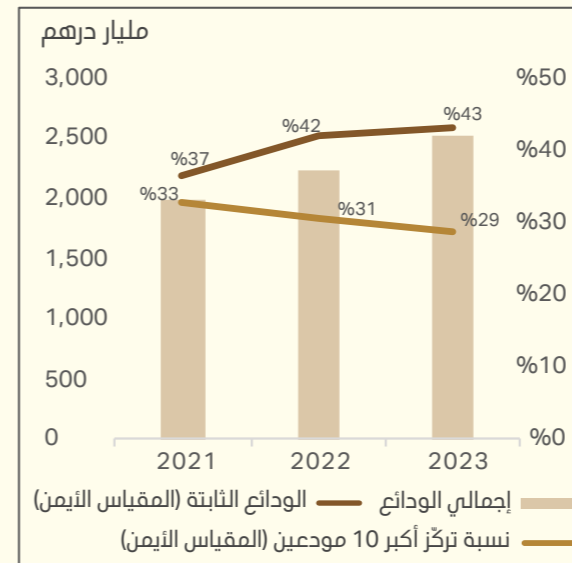
### خطر تركّز الودائع

شهد القطاع المصرفي في دولة الإمارات نمواً مستقراً في الودائع منذ عام 2021، مع حدوث تحوّل ملحوظ في سلوك المودعين، حيث ارتفعت الودائع لأجل التي تحصل فائدة إلى 43% من إجمالي ودائع العملاء في عام 2023، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى الزيادة في أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع لأجل وسط بيئة ارتفاع أسعار الفائدة.

ومع نمو قاعدة الودائع، قد تواجه البنوك مستويات مرتفعة في تركّز المودعين، وبالتالي تزيد مخاطر التمويل ومن المحتمل أن تؤثر على الاستقرار المالي خلال فترات الضغط. إن الحفاظ على قاعدة ودائع متنوعة مع تركّز منخفض للمودعين أمرٌ ضروري للبنوك للحد من هذه المخاطر.

بلغ تركّز أكبر عشرة مودعين في النظام المصرفي لدولة الإمارات للعام 2023 ما نسبته 29%، وانخفض تركّز المودعين على مدار السنوات الثلاث السابقة وتراجعت حصة أكبر عشرة مودعين من 33% في عام 2021 إلى 29% في عام 2023، مما عزّز من مرونة القطاع المصرفي لتحلّل صدمات السيولة غير المتوقعة.

### الرسم البياني 6.2.2: تركّز أكبر 10 مودعين في بنوك دولة الإمارات

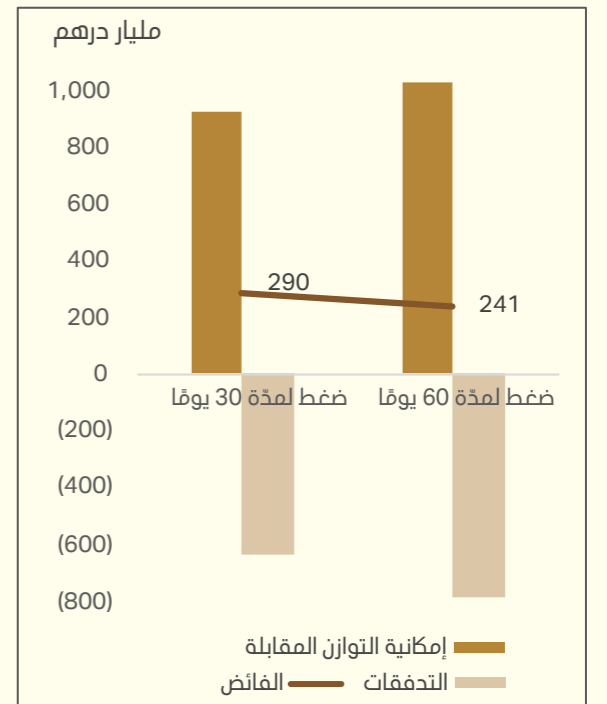


المصدر: المصرف المركزي

يُعد اختبار القدرة على تحلّل الضغط أداةً مراقبة رئيسية تُنفذ لضمان الرصد المبكر لمخاطر السيولة والحد من آثارها. غطّى الاختبار كافة البنوك في الوطنية في دولة الإمارات وأشارت النتائج إلى مرونة البنك في تحلّل صدمات السيولة قصيرة الأمد المحتملة.

حافظت البنوك في دولة الإمارات على ملفات تمويل وسيولة قوية من حيث قاعدة الودائع المستقرة وتُحافظ على ملف متنوّع من الأصول السائلة عالية الجودة. أظهرت نتائج الاختبار أنّ البنوك ستتحلّل فترة الضغط الافتراضية (حتى 60 يوماً) بالرغم من التدفقات الخارجة الكبيرة للودائع ومحدودية الوصول إلى التمويل من السوق. تحت السيناريو السلبي، بلغ فائض السيولة لدى البنوك، وهو الفرق بين الأصول السائلة المتاحة بعد عمليات التخفيض وصافي التدفقات النقدية الخارجة تحت الضغط، 290 مليار درهم و241 مليار درهم في مدى زمني قدره 30 و60 يوماً على التوالي، ويعكس ذلك وفرة احتياطات السيولة الموجودة لدى البنوك. وتؤكد اختبارات القدرة على تحلّل الضغط على أنّ السيولة بقيت كافية في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

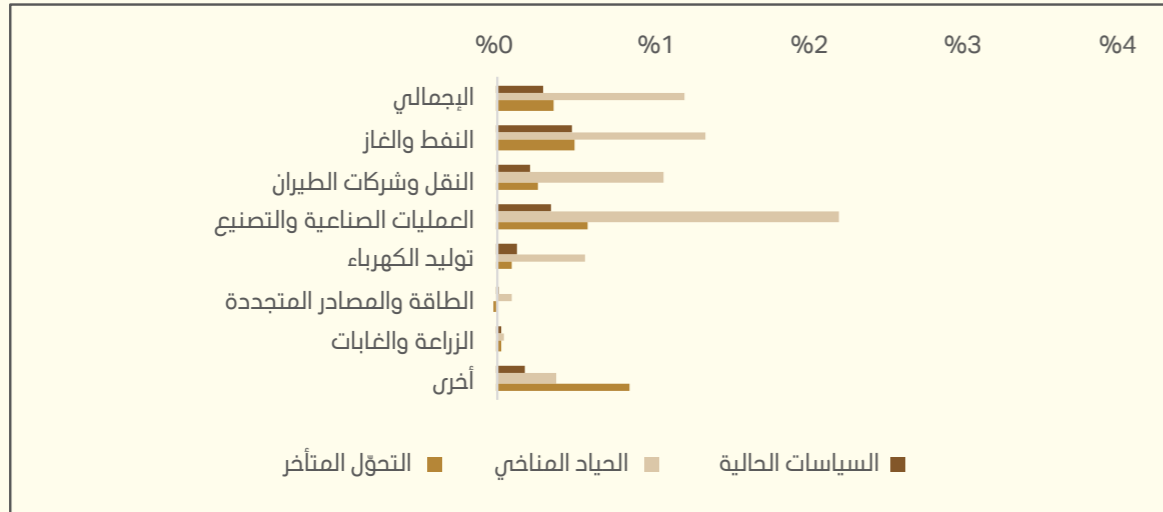
### الرسم البياني 5.2.2: فترة القدرة على التحلّل - بنوك دولة الإمارات



المصدر: المصرف المركزي

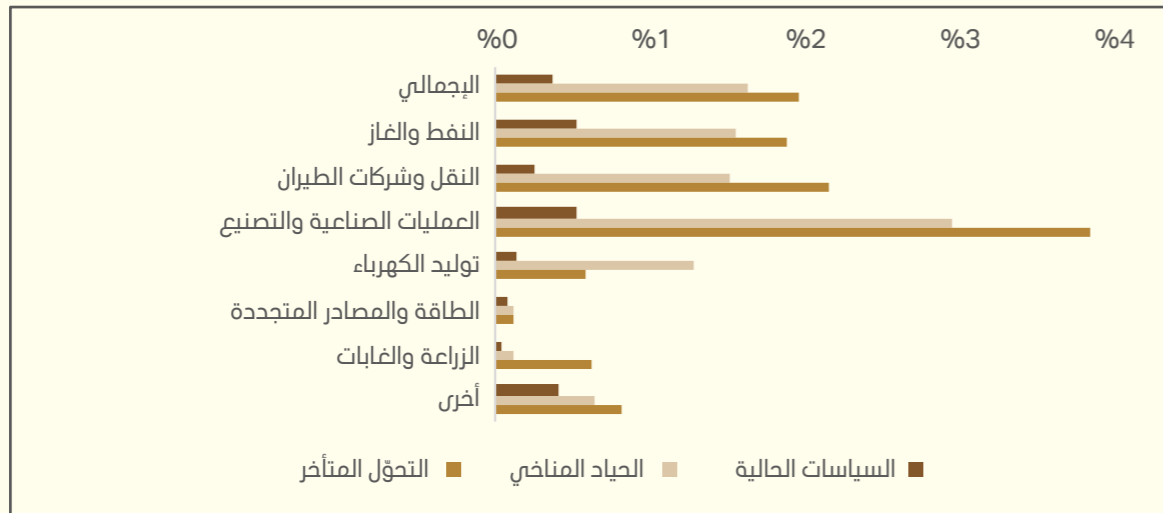
<sup>51</sup> لجنة بازل للرقابة المصرفية: المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ: استطلاع حول المبادرات الحالية.  
<sup>52</sup> السيناريوهات الصادرة عن شبكة تخضير النظام المالي للبنوك المركزية والمشرفين، 2022.

**الرسم البياني 8.2.2: التغير في احتمالات التخلف عن السداد في العام 2030 حسب القطاع والسيناريو**



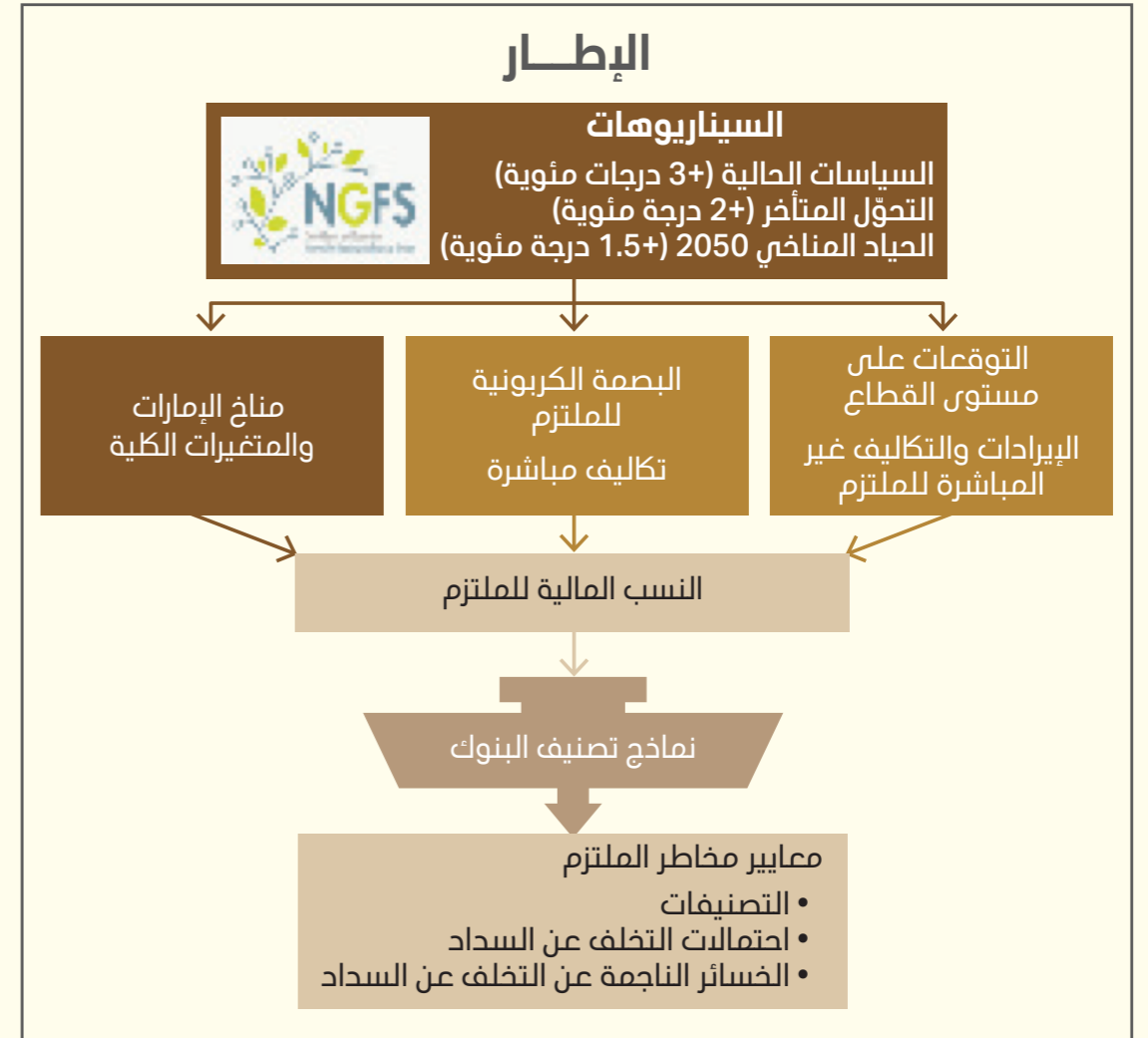
المصدر: المصرف المركزي

**الرسم البياني 9.2.2: التغير في احتمالات التخلف عن السداد في العام 2040 حسب القطاع والسيناريو**



المصدر: المصرف المركزي

**الرسم البياني 7.2.2: منهجية تحليل سيناريو مخاطر المناخ الانتقالية**



المصدر: المصرف المركزي

أظهرت النتائج من تحليل المخاطر الانتقالية زيادةً في احتمالات التخلف عن السداد بحلول العام 2030 والعام 2040 في السيناريوهات، وتُعد الزيادة كبيرة نسبياً في سيناريو الحياد المناخي في العام 2030، ولكنها أكبر في سيناريو الانتقال المتأخر في عام 2040. يُبين الرسم البياني 2.2.8 والرسم البياني 2.2.9 تضييقاً في احتمالات التخلف عن السداد لقطاعات مختارة قابلة للتأثر بالمناخ في العامين 2030 و2040 مقارنةً بنهاية العام 2023. ويبلغ الأثر الانتقالي أقصى درجات قوته في سيناريو الانتقال المتأخر لقطاعات العمليات الصناعية والتصنيع، والنقل وخطوط الطيران، والنفط والغاز. على سبيل المثال، سيرتفع احتمال التخلف عن السداد في قطاع العمليات الصناعية والتصنيع بمقدار 4 نقاط مئوية تقريباً بحلول العام 2040 في سيناريو الانتقال المتأخر.

**المخاطر المادية**

تتعلق المخاطر المادية بالعواقب الملموسة لتحوّل المناخ وتضم خطر تدمير الأصول والانتقاعات التشغيلية وتعطيل مسارات التجارة وسلاسل الإمداد والأسواق.

من الممكن أن تكون المخاطر المادية شديدة تنتج عن الأحوال الجوية الشديدة، أو مزمنة تنتج عن التحوّلات التقدمية في أنماط الجو. سيُعرّض ارتفاع درجات الحرارة العالمية نتيجة عدم اتخاذ أي إجراء سياسات لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة الاقتصاد العالمي إلى مخاطر مادية أعلى.

بصورة عامة، يُمكن ربط محركات المخاطر المادية بالانكشافات المالية باستخدام وظائف الضرر التي تُحدّد آثار أخطار معيّنة على الأصول والأنشطة الحقيقية التي تولّد التدفقات النقدية، ويُمكن بعد

ذلك تضمين الانقطاعات في الأصول والأنشطة والتدفقات المالية المرتبطة بها، في نماذج مخاطر موضوعة ومقاييس للمخاطر ذات الصلة. أشتغل اختيار القدرة على تحقّل الضغط للعام 2024 على مكوّن اختياري إضافي حول المخاطر المادية حيث طُلب من البنوك المشاركة (البنوك الكبيرة والبنوك المعرضة للمناطق الجغرافية المعرضة للخطر) تقييم أثر المخاطر المادية الشديدة والمزمنة على انكشافات العقارات التجارية والسكنية وعلى سلسلة قيمة المقترضين من الشركات الواقعين في المناطق ذات المخاطر المادية العالية.

يُخطّط المصرف المركزي لإجراء تحليل تجريبي لسيناريوهات المخاطر المادية في العام 2024، وسيبتع هذا التحليل مقترح شبكة تخضير النظام المالي لتحديد أخطار المناخ ذات الصلة بدورة الإمارات ومدى عرضة الأصول ذات الصلة بمحافظ إقراض دولة الإمارات لهذه المخاطر.

# 03 تقييم المؤسسات المالية غير البنكية والتحتية المالية في دولة الإمارات

## 1.3 المؤسسات المالية غير البنكية

ظل قطاع التأمين في دولة الإمارات مرناً بمركز ملاءة كافي ونمو مستمر في إجمالي التأميين المكتتبة وتحسّن في الربحية. يفرض التغير المناخي والتطوّرات التقنية، من بين عوامل أخرى، تحديات وفرض إضافية لقطاع التأمين. بصورة عامة، حافظت شركات التمويل على رسملة كافية مع مزيد من التحسّن في مستويات السيولة والربحية العامة. ومع ذلك، تراجع حجم أصول وعدد شركات التمويل وبقيت الشواغل المتعلقة بجودة الأصول موجودة بالرغم من حدوث بعض التحسينات في جودة القروض والمخصصات. استمرّت أعمال الصرافة بدولة الإمارات في إثبات مرونتها والنمو بارتفاع ثابت في أنشطة الأعمال.

رقابته التنظيمية من خلال تحديد إطار رقابي قائم على المخاطر لقطاع التأمين.

### الملاءة المالية

ظلّ وضع الملاءة الإجمالية لقطاع التأمين في دولة الإمارات كافيّاً مع بلوغ نسبة ملاءة رأس المال نسبة 221.0%، ويعزى التحسّن في نسبة ملاءة رأس المال إلى الزيادة الأكثر تواضعاً في رأس المال المطلوب مقارنةً بالنمو في توافر الأموال الخاصة.

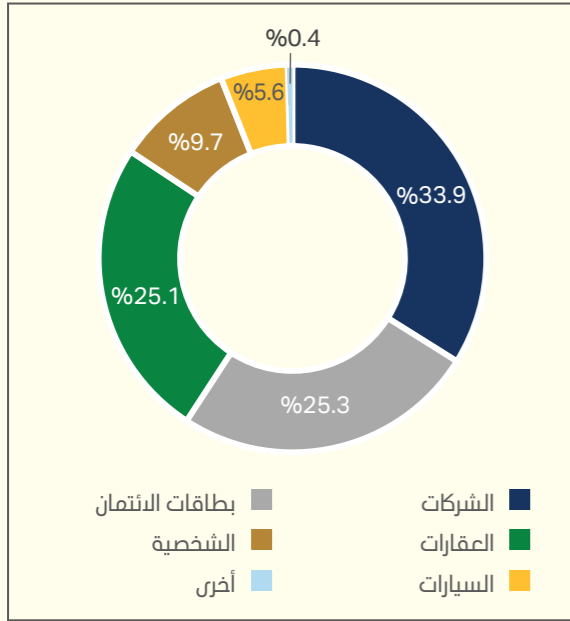
### قطاع التأمين في دولة الإمارات نظرة عامة على قطاع التأمين في دولة الإمارات

اعتباراً من نهاية العام 2023، ضمّ قطاع التأمين في دولة الإمارات 60 شركة تأمين بلغ حجم أصولها الإجمالية 125.7 مليار درهم (2022: 119.1 مليار درهم). استمر القطاع بمجمله في إثبات مرونته بحفاظه على ملاءة مالية مناسبة ونمو أعمال وريحية مستدامة. ويعمل المصرف المركزي على تعزيز



محفظة القروض، تليها القروض العقارية والقروض الشخصية، ورغم نمو حصة قروض الأعمال وقروض السيارات وبطاقات الائتمان في العام 2023، فقد انخفضت جميع قطاعات القروض الرئيسية الأخرى.

### الرسم البياني 2.1.3: محفظة قروض شركات التمويل



المصدر: المصرف المركزي

### الخصوم والودائع

يُحظر على شركات التمويل، طبقاً لأنظمة المصرف المركزي، استلام ودائع من الأفراد، لذلك، تُعد ودائع الشركات والتمويل من البنوك والأطراف ذات الصلة مصادر التمويل الرئيسية لها. وفي العام 2023، أظهر التمويل الإجمالي لشركات التمويل مزيداً من الانكماش بنسبة بلغت 21.1% ليصل إلى 6.6 مليار درهم من 8.3 مليار درهم في العام 2022.

### السيولة

شهدت شركات التمويل المزيد من التحسن في متوسط نسبة الأصول السائلة<sup>53</sup> في العام 2023، ووصل إلى 51.9% وتحققت الزيادة في السيولة من خلال مواصلة تطبيق إجراءات السيولة المستمرة التي اتخذتها شركات التمويل، إلى جانب ضعف الطلب على التمويل الجديد خلال العام.<sup>54</sup>

### المحفظة الاستثمارية

سجلت المحفظة الاستثمارية لقطاعات التأمين في دولة الإمارات نمواً بنسبة 7.0% لتصل إلى 76.0 مليار درهم في العام 2023، ممّا يعكس التعافي في أداء الأسواق المالية مع اقتراب النصف الثاني من العام. تألفت المحفظة الاستثمارية التي تُمثّل نحو 60% إجمالي أصول شركات التأمين بنسبة كبيرة من استثمارات الأسهم بنسبة 35% تقريباً متبوعة بسندات الدين بنسبة 30% والنقد والودائع بنسبة 29% والاستثمارات العقارية بنسبة 5.4% والمتبقية هي عبارة عن أصول أخرى. وتكون الشركات التي لديها حصة كبيرة من الأسهم في المحافظ الاستثمارية أكثر عرضة لتقلبات السوق المالي، ممّا يستدعي تبنيها لممارسات احترازية لإدارة الأصول والخصوم والمخاطر.

### شركات التمويل

#### نظرة عامة على شركات التمويل

خلال العام 2023، استمر إجمالي أصول شركات التمويل في الانخفاض، ولكنّ الربحية تعافت في العام 2023، وحافظ القطاع ككل على احتياطات رأس مال وسيولة كافية.

#### أصول شركات التمويل

انخفض عدد شركات التمويل النشطة العاملة في دولة الإمارات من 16 إلى 15 شركة، منها ثلاث شركات تعود ملكيتها لبنوك. وانخفض إجمالي الأصول الإجمالية لشركات التمويل بنسبة 8.9% خلال العام 2023، ليصل إلى 23.1 مليار درهم. وظلت القروض هي المكوّن الرئيس لأصول شركات التمويل، حيث شكّلت 55.9% من إجمالي الأصول في العام 2023.

#### أنشطة الإقراض

بعد انخفاض بنسبة 7.2% في أنشطة الاكتتاب في عام 2022، انخفض إقراض شركات التمويل في العام 2023 بنسبة 9.7%، ليصل إلى 12.9 مليار درهم.

وتتألف محفظة الإقراض لشركات التمويل بشكل أساسي من قروض الأعمال وبطاقات الائتمان التي شكّلت مجتمعة ما يقرب من 60% من إجمالي

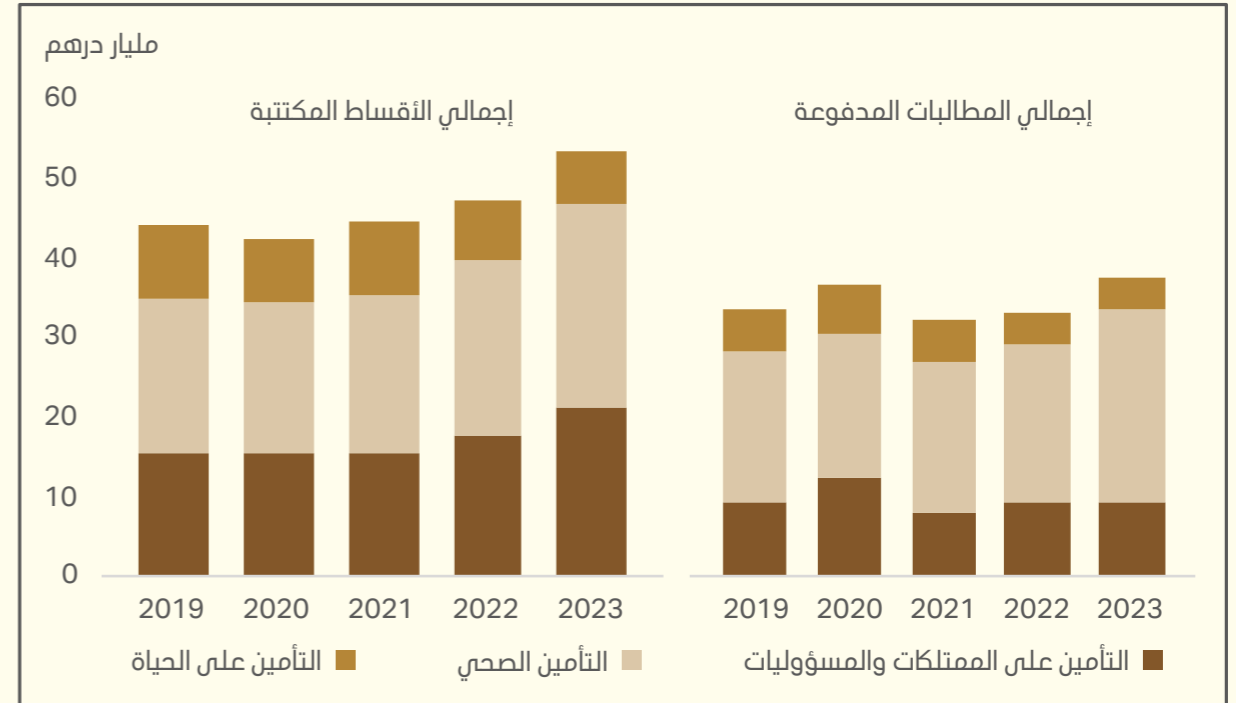
### إجمالي المطالبات المدفوعة

في المقابل، ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 12.8% بسبب دفع مطالبات التأمين على الصحة متبوعاً بالتأمين على الممتلكات والمسؤوليات الذي ارتفع بنسبة 16.9% و10.9% على التوالي، بينما انخفض دفع مطالبات التأمين على الحياة في المقابل بنسبة 2.8%. وبالنظر إلى المستقبل، وفي ظل أوضاع عدم اليقين المتعلقة بتغير المناخ العالمي، فقد توتّر الظواهر الجوية القاسية على قطاع التأمين في دولة الإمارات وعالمياً، ممّا يتطلّب نهجاً استراتيجياً لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ بطريقة احترازية.

### إجمالي الأقساط المكتتبة

واصل إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في دولة الإمارات نموه بنسبة 12.7% في العام 2023، ليصل إلى 53.2 مليار درهم، ممّا يُشير إلى الطلب المستدام على منتجات التأمين. شكّلت أقساط التأمين على الصحة ما نسبته 49.1% من إجمالي أقساط التأمين، ويتبعها التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 38.3% والتأمين على الحياة بنسبة 12.6%. كان النمو في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة مدفوعاً بزيادة أقساط التأمين على الصحة، متبوعاً بالتأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 16.5% و18.9% على التوالي في العام 2023، بينما واصلت أقساط التأمين المكتتبة للتأمين على الحياة في المقابل تراجعها للعام الثالث على التوالي بنسبة 12.4%.

### الرسم البياني 1.1.3: إجمالي الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة



المصدر: المصرف المركزي

### الربحية

تحسّن إجمالي ربحية قطاع التأمين في دولة الإمارات في العام 2023 مقارنةً بالعام السابق، إذ ارتفع إجمالي الأرباح إلى 3.7 مليار درهم نتيجة التحسين في الأداء الاستثماري إلى جانب أداء المكتتاب المستدام، كما تعافى صافي المكاسب غير

المحققة والدخل الاستثماري في العام 2023 على خلفية تحسّن أداء سوق حقوق الملكية والسندات مع اقتراب نهاية العام، ويُعزى أداء المكتتاب المستدام إلى نمو إجمالي أقساط التأمين المكتتبة الذي استمر في التفوّق على دفع المطالبات، ممّا أدّى إلى تحسّن نسبة الخسائر البالغة 52.3%.

<sup>53</sup> يتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة على النحو المحدد في المادة رقم 12.1 من نظام شركات التمويل، على صافي إجمالي الخصوم.

<sup>54</sup> سجلت شركات التمويل المملوكة للبنوك نسبة أصول سائلة أعلى بكثير من المؤسسات المملوكة لغير البنوك.

<sup>55</sup> يتم تعريف نسبة صافي القروض المتعثرة على أنها القروض المتعثرة مقسومة على إجمالي القروض، ويتم خصم الفائدة المعلقة والمخصصات المحددة من البسط والمقام.

<sup>56</sup> وفقاً للمادة رقم (11.1) من نظام شركات التمويل، تتكون صناديق رأس المال الإجمالية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

### جودة الأصول

سُجّلت جودة أصول شركات التمويل تحسناً طفيفاً في العام 2023، وانخفض متوسط صافي نسبة القروض المتعثرة<sup>55</sup> إلى 7.9% في العام 2023، من 8.6% في العام 2022.

في الوقت نفسه، انخفضت مخصصات القروض، بما في ذلك المخصصات الخاصة والعامة بنسبة 14.4% إلى 3.0 مليون درهم، وعلى الرغم من ذلك، بقيت تغطية المخصصات عالية عند نسبة 96.1%.

### كفاية رأس المال

بصفة عامة، حافظ قطاع شركات التمويل على رسمة كافية خلال العام 2023، حيث بلغت نسبة رأس المال الكلي إلى إجمالي الأصول 54.5%، بزيادة قدرها 8.0 نقطة مئوية عن العام الماضي، ويرجع ذلك إلى الزيادة في إجمالي الأموال الرأسمالية.<sup>56</sup>

### الربحية

بعد تحقيق نتيجة متوازنة في العام 2022، لم تُسجّل سوى شركتين خسائر في العام 2023، وقفزت أرباح قطاع شركات التمويل بسبب البنود غير المتكررة إلى 1.1 مليار درهم.

### شركات الصرافة

#### نظرة عامة على شركات الصرافة

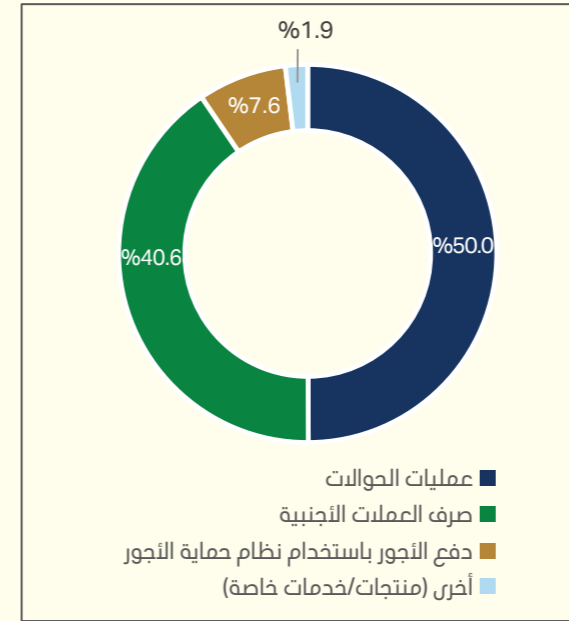
يتألف قطاع شركات الصرافة في دولة الإمارات من 77 شركة صرافة مخصصة تخضع لرقابة المصرف المركزي، وهو انخفاض عن عدد شركات الصرافة خلال العام الماضي الذي بلغ 84 شركة، مما يُشير إلى استمرار عمليات الدمج والتوحيد في قطاع شركات الصرافة. تراجع إجمالي حجم أصول القطاع إلى 8.1 مليار درهم. ومع استمرار الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات بالتعافي في العام 2023، بقي قطاع شركات الصرافة مرتباً بدعم من عمليات الحوالت الخارجية المستمرة والتعافي في أنشطة صرف العملات الأجنبية.

#### منتجات وخدمات شركات الصرافة

يأتي الدخل الأساسي لشركات الصرافة بشكل رئيس من عمليات الحوالت وصرف العملات الأجنبية وإدارة دفعات الأجر. وارتفع الدخل الأساسي من العمليات في دولة الإمارات بنسبة 6.0% في العام 2022،

ليواصل تصافيه من الانخفاض المؤقت الذي شهدته أعمال الصرافة خلال الجائحة.

#### الرسم البياني 3.1.3: الدخل الأساسي لشركات الصرافة



المصدر: المصرف المركزي

#### صرف العملات الأجنبية

شهد الدخل من صرف العملات الأجنبية في العام 2023 نمواً ملحوظاً بنسبة 23.0% ليصل إلى 1.2 مليار درهم متجاوزاً مستويات ما قبل الجائحة، وشكّل صرف العملات الأجنبية الذي يُمثّل ما نسبته 40.6% من الدخل الأساسي لشركات الصرافة أعلى معدّل زيادة له مقارنةً بأنشطة الأعمال الأخرى.

#### عمليات الحوالت

انخفض الدخل من عمليات الحوالت بنسبة 5.4% في العام 2023، ليصل إلى 1.5 مليار درهم، عقب زيادة تم تسجيلها في العام السابق. ومع ذلك، ظلت عمليات الحوالت تشكل أكبر مصدر للدخل في أنشطة شركات الصرافة، حيث شكّلت 50.0% من إجمالي الدخل الأساسي للقطاع.

#### إدارة خدمات الأجر

شكّلت دفعات الأجر من خلال نظام حماية الأجر ما نسبته 7.6% من إجمالي الدخل الأساسي في العام 2022، وارتفع الدخل من إدارة دفعات الأجر بنسبة 10.2% في العام 2023 ليصل إلى 0.2 مليار درهم.

### المصاريف الإجمالية

سجل قطاع الصرافة ارتفاعاً في إجمالي المصروفات بنسبة 14.9%، وهو ما يناقض الانخفاض في العام السابق. توزعت الزيادة في المصاريف على فئات مصاريف رئيسية شملت العمولة والموظفين والمصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى.

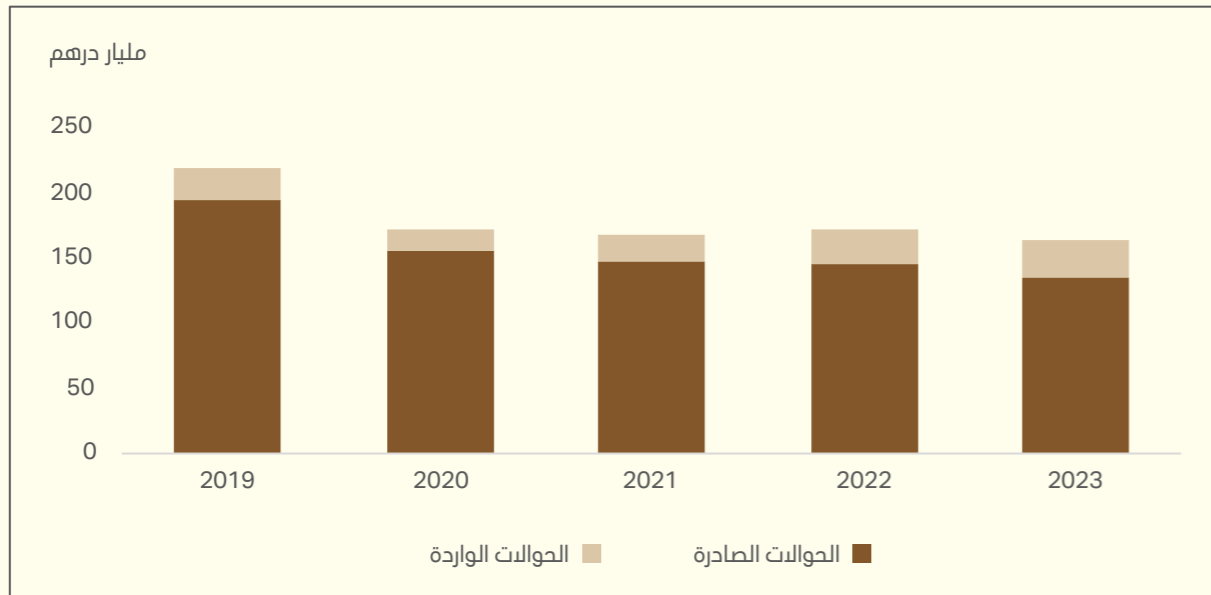
### صافي الربح

سجل قطاع الصرافة انخفاضاً في صافي الأرباح بنسبة 7.0% ليصل إلى 777.5 مليون درهم في العام 2023، ونجم ذلك عن الزيادة في الأنشطة الأساسية التي عوضتها زيادة أكبر في المصاريف الإجمالية.

### عمليات الحوالت عبر شركات الصرافة

سُجّلت الحوالت الصادرة من خلال مكاتب الصرافة انخفاضاً للعام الثالث على التوالي بنسبة 8.2% لتصل إلى 133.7 مليار درهم. واشتملت الحوالت الصادرة بشكل أساسي على الحوالت الشخصية

#### الرسم البياني 4.1.3: الحوالت عبر شركات الصرافة



المصدر: المصرف المركزي

### رأس مال شركات الصرافة

ارتفع إجمالي الوضع الرأسمالي لقطاع شركات الصرافة بنسبة 1.9% خلال العام 2023 ليصل إلى 4.1 مليار درهم. وشكّل رأس مال القطاع نسبة 49.9% من إجمالي أصول القطاع كما في ديسمبر 2023.<sup>57</sup>

<sup>57</sup> الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المدفوع لشركات الصرافة بناء على أنظمة المصرف المركزي هو 50 مليون درهم للكائنات المسجلة كشركات ذات مسؤولية محدودة. أما بالنسبة لشركات الصرافة العاملة كمؤسسات فردية أو كشركات، فيتراوح الحد الأدنى لرأس المال المدفوع من مليوني درهم إلى 10 ملايين درهم، ويتوقف ذلك على نوع الترخيص.

## 2.3 البنية التحتية المالية

### نظم الدفع والتسوية

نقذ المصرف المركزي، في إطار خطته التشغيلية للعام 2023، مبادرات رئيسية ضمن الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع مع إطلاق منصة الدفع الفوري تحت الاسم التجاري "آني" والتحديث الشامل لمركز بياناته. ومن شأن هذه التطورات أن تساهم في تعزيز سلامة وكفاءة ومرونة كافة أنظمة المدفوعات التي يُشغّلها المصرف المركزي، مما سيُعزّز استقرار القطاع المالي.

عاجت أنظمة مدفوعات المصرف المركزي في العام 2023 334.3 مليون معاملة إجمالية وصلت قيمتها إلى 19.2 تريليون درهم، مما يُشكّل زيادة بنسبة 20% عن حجم المعاملات خلال العام الماضي. ومع إطلاق منصة "آني"، بدأ العام 2023 صفحة جديدة في مجال المدفوعات الرقمية سيُدفَع بزيادة استخدام المدفوعات الرقمية في دولة الإمارات بدءاً من العام المقبل وما بعده.

### تعزيز المدفوعات عبر الحدود

#### 1. الجاهزية للانضمام إلى "أفاق" و"بني"

يهدف تنويع معالجة المعاملات عبر الحدود وتيسيرها، بدأ المصرف المركزي في العام 2023 عمليات مباشرة في نظام المدفوعات الخليجية للتحويلات المالية السريعة المؤتمتة ("أفاق")، وهو نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو أول معاملة عبر الحدود من خلال النظام، تم إجراؤها وتسجيلها من خلال بنك تجاري مقره دولة الإمارات في 29 نوفمبر 2023.

#### 2. الامتثال لمعيار التيزو 20022

واصل المصرف المركزي في العام 2023 تطبيقه لمعيار التيزو 20022 لجميع فئات مدفوعات جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (سويفت) تماشياً مع خارطة الطريق التي أعلنت عنها الجمعية.

في الوقت ذاته، استخدم المصرف المركزي بالفعل هذا المعيار المتقدم في المدفوعات المحلية، مع إنجاز منصة المدفوعات الفورية المبنية على أساس معيار التيزو 20022.

### البنية التحتية للسوق المالي

#### الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع

تتضمن الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع الأهداف الرئيسية الأربعة التالية:

- ترشيد مشهد نظم الدفع للمصرف المركزي
- تطوير وتفعيل منصة الدفع الفوري
- تحديث البنية التحتية ومركز البيانات لنظم الدفع
- تأسيس شركة تابعة مملوكة بالكامل لتتولى تنفيذ وتشغيل البنية التحتية للسوق المالي

بطاقات الخصم والبطاقات المدفوعة مسبقاً التي تحمل علامة الإمارات.

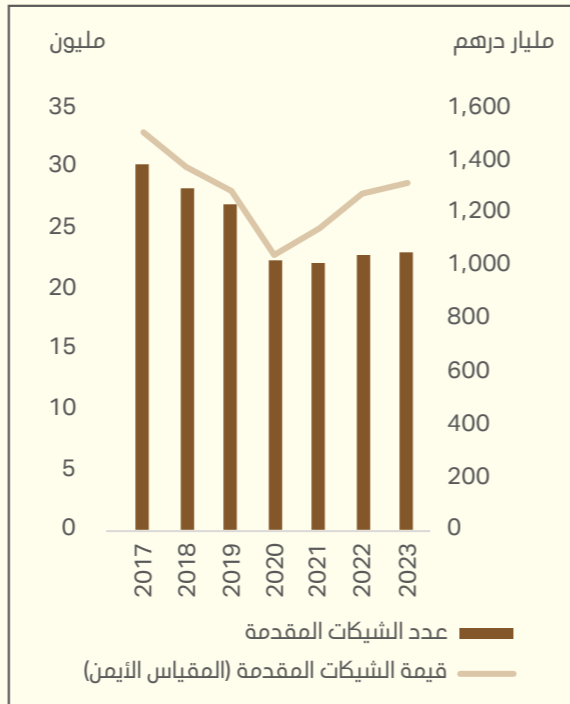
### نظم مدفوعات المصرف المركزي بالأرقام

ارتفع إجمالي عدد المعاملات التي عالجتها نظم مدفوعات المصرف المركزي في العام 2023 بمقدار 56 مليون معاملة بقيمة إضافية تبلغ 4.6 تريليون درهم.

يُعرى ارتفاع عدد المعاملات إلى التدابير المختلفة التي تبناها المصرف المركزي، ومنها رفع حد معاملات تعليمات الدفع الفوري من 25,000 درهم إلى 50,000 درهم، وساهم نظام تعليمات الدفع الفوري بما يُقرب من 26 مليون معاملة إضافية وزيادة في القيمة بنسبة 63% وتساوي 165 مليار درهم دون التأثير على استخدام النظم الأخرى.

بلغ عدد الشيكات المعالجة من خلال نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها 22.9 مليون شيك بقيمة 1.3 تريليون درهم (زيادة مقارنةً بالعام الماضي بنسبة 1.11% في عدد المعاملات و3.14% في قيمة المعاملات).

### الرسم البياني 1.2.3: الشيكات المقدمة من خلال نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها

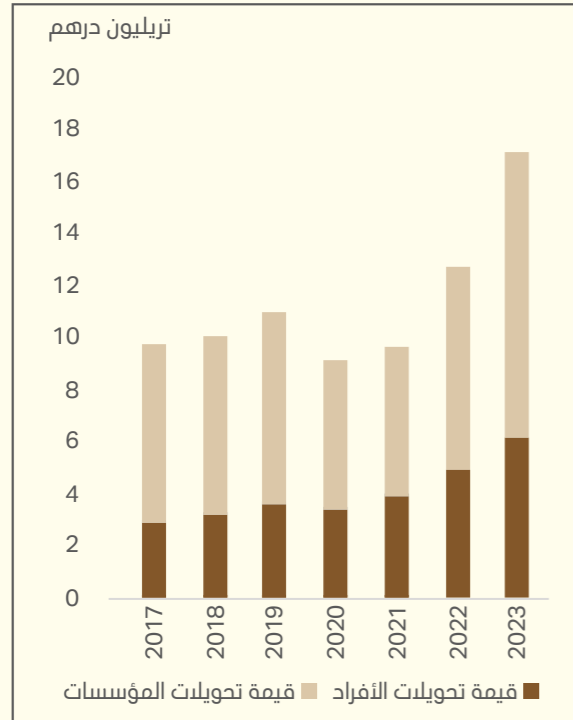


المصدر: المصرف المركزي

بلغ عدد المعاملات التي تمت معالجتها من خلال نظام الإمارات لتحويل الأموال 89.5 مليون معاملة

بقيمة 6.2 تريليون درهم تقريباً لحالات الأفراد (زيادة مقارنةً بالعام الماضي بنسبة 20.1% في عدد المعاملات و25.4% في قيمتها)، بينما وصلت حالات الشركات إلى 675,000 تقريباً بقيمة 11.0 تريليون درهم (زيادة مقارنةً بالعام 2022 بنسبة 6.4% في عدد المعاملات و41.1% في قيمتها).

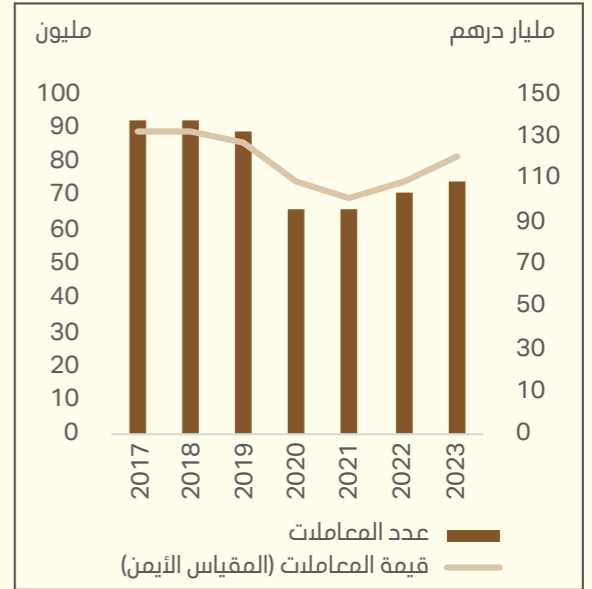
### الرسم البياني 2.2.3: قيمة المعاملات من خلال نظام الإمارات لتحويل الأموال



المصدر: المصرف المركزي

ارتفع حجم نظام مقسم الإمارات الإلكتروني بنسبة 4.5% تقريباً، ليصل إلى 74.2 مليون معاملة بقيمة 120 مليار درهم، مقارنةً بـ 70.9 مليون معاملة بقيمة 108 مليار درهم في العام الماضي.

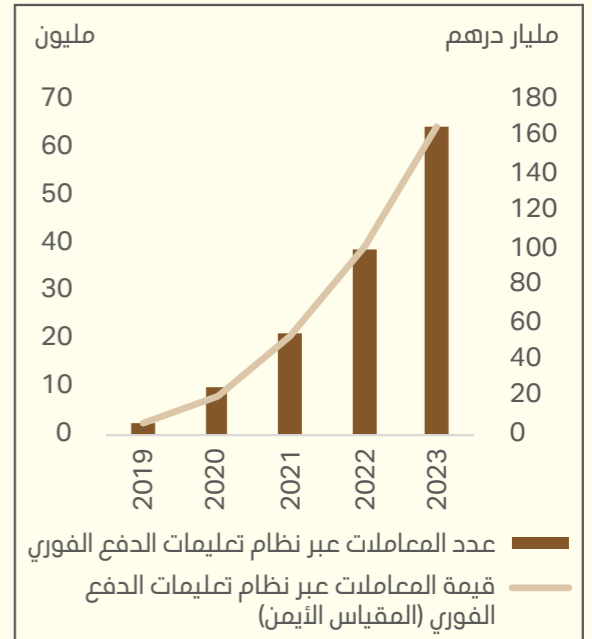
### الرسم البياني 3.2.3: قيمة وعدد المعاملات عبر نظام مقسم الإمارات الإلكتروني



المصدر: المصرف المركزي

ارتفع عدد المعاملات من خلال نظام تعليمات الدفع الفوري بشكل ملحوظ، ليصل إلى 64.1 مليون معاملة بلغت قيمتها 164.7 مليار درهم في العام 2023، مقارنة بـ 38.3 مليون معاملة بقيمة 101 مليار درهم تم تسجيلها في العام 2022.

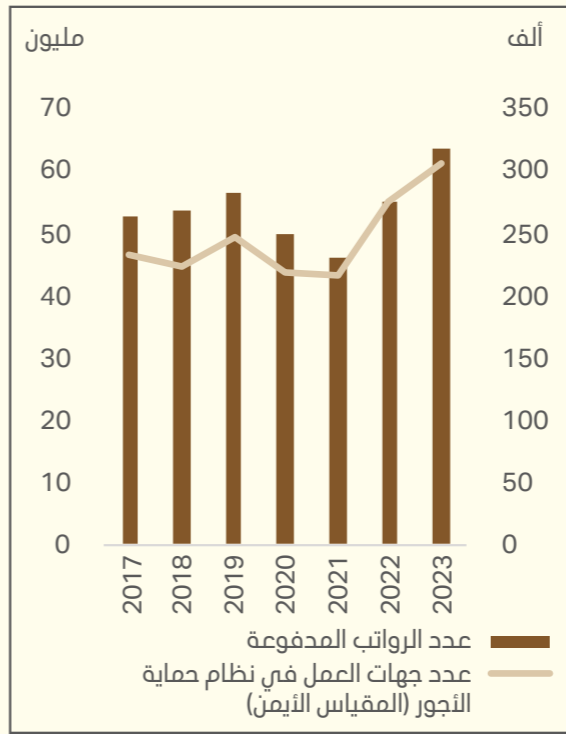
### الرسم البياني 4.2.3: قيمة وعدد المعاملات عبر نظام تعليمات الدفع الفوري



المصدر: المصرف المركزي

ارتفع متوسط عدد الموظفين المسجلين<sup>58</sup> في نظام حماية الأجر من 5.2 مليون موظف في العام 2022 إلى 5.9 مليون موظف في العام 2023. وارتفع إجمالي عدد مدفوعات الرواتب من 55.5 مليون إلى 62.6 مليون، في حين ازدادت أيضاً قيمة الرواتب المدفوعة إلى 296 مليار درهم في العام 2023 من 249 مليار درهم في العام 2022. وارتفع أيضاً عدد الشركات المسجلة في عام 2023 في النظام إلى 306,450 من 275,680 بزيادة قدرها 11% مقارنة بالعام 2022.

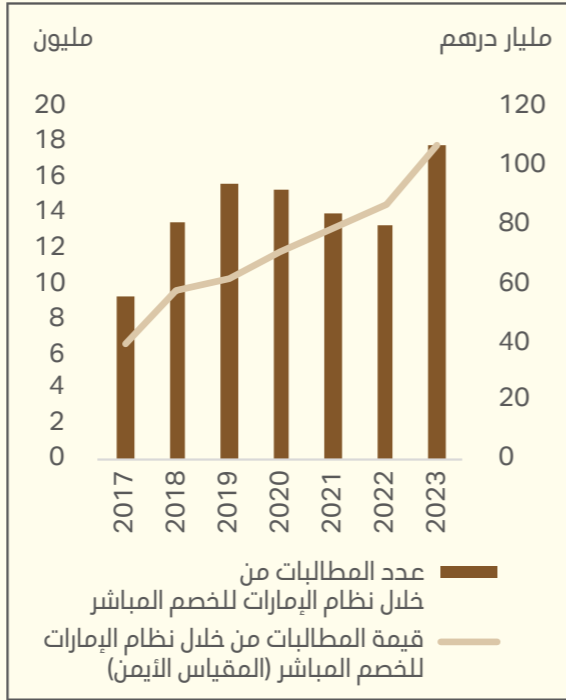
### الرسم البياني 5.2.3: المعاملات من خلال نظام حماية الأجر



المصدر: المصرف المركزي

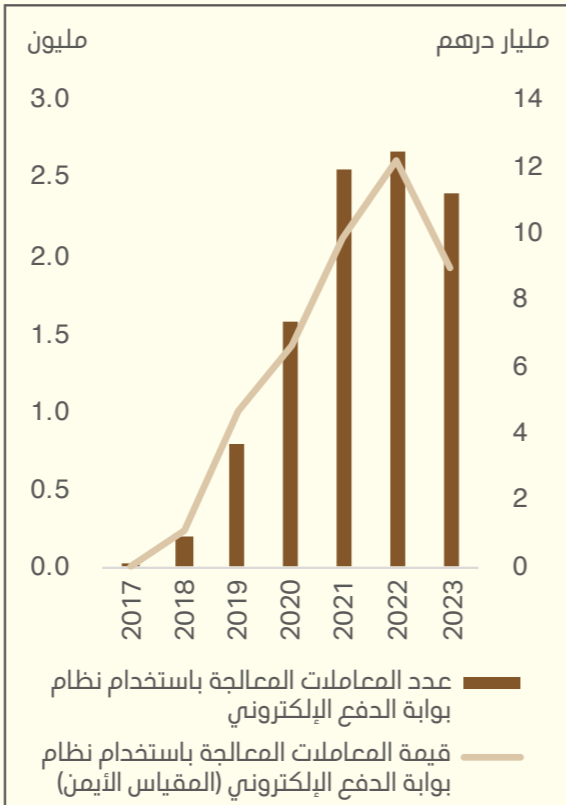
نقذ نظام الإمارات للخصم المباشر 17.8 مليون معاملة بقيمة 106.9 مليار درهم في العام 2023، بزيادة بنسبة 34% في عدد المعاملات، في حين ارتفعت قيمة المعاملات بنسبة 23.7%.

### الرسم البياني 6.2.3: المطالبات من خلال نظام الإمارات للخصم المباشر



المصدر: المصرف المركزي

### الرسم البياني 7.2.3: المعاملات المعالجة باستخدام نظام بوابة الدفع الإلكتروني



المصدر: المصرف المركزي

في العام 2023، عالج نظام بوابة الدفع الإلكتروني 2.4 مليون معاملة بقيمة 8.95 مليار درهم، ما يعكس انخفاضاً بنسبة 10% من حيث العدد و 27% في القيمة مقارنة بالعام السابق.

### نظم آني وبنى وأفاق

"آني" هو نظام مفتوح الحلقة يُمكن لجميع المؤسسات المالية المرخصة (البنوك وشركات الصرافة وشركات التمويل والمستودين ومقدمي المحافظ وغير ذلك) الوصول إليه.

يُمكن تلخيص وضع منصة "آني" في العام 2023 كما يلي:

- عدد المؤسسات المالية النشطة على منصة آني: 10 (8 بنوك وشركة صرافة واحدة وشركة تقنية مالية واحدة - مقدم محافظ تسهيلات القيم المخزنة)
- عدد العملاء المسجلين على منصة آني: 436,979 عميل (420,994 حساب و 8,721 حساب تسهيلات قيم مخزنة و 6,927 بطاقات سفر و 337 بطاقات نظام حماية الأجر)
- العدد الإجمالي للمعاملات التي عالجتها منصة آني منذ إنطلاقها: 4.6 مليون معاملة
- القيم الإجمالية للمعاملات التي عالجتها منصة آني منذ إنطلاقها: 11.9 مليار درهم.

منصة آني هي نظام دفع مستقل في دولة الإمارات ولا تعتمد على أية منصة دفع أخرى في الدولة. يُخطط المصرف المركزي في المستقبل القريب لربط منصة آني بنظام دفع فورية أخرى مماثلة في مناطق جغرافية أخرى.

### المعاملات المعالجة باستخدام نظامي بنى وأفاق

بنى

نظام بنى هو نظام دفع عبر الحدود يملكه صندوق النقد العربي، وتم إنطلاقه في العام 2021. تمكنت البنوك المشاركة من تنفيذ معاملات مباشرة في النظام منذ نهاية يوليو 2022 وما بعده.

في العام 2023، نقذ المشاركون نحو 23,000 معاملة (من داخل الدولة وخارجها) في نظام بنى بكل العملات.

<sup>58</sup> يعالج نظام حماية الأجر جميع الأجر المدفوعة من قبل شركات القطاع الخاص وبعض الكيانات المرتبطة بالحكومة.



## أفاق

أطلق المصرف المركزي إلى جانب بنك مقرّه دولة الإمارات نظام المدفوعات الخليجية للتحويلات المالية السريعة المؤتمتة (أفاق) في 29 نوفمبر 2023، ونُقِّد ما إجماله 6 حوالت بين العملات تنطوي على الدرهم الإماراتي في النظام منذ عام 2023.

سيُضيف المصرف المركزي في العام 2024 بنوكاً إضافية مقرها دولة الإمارات لزيادة استخدام النظام من حيث القيمة والعدد.

## تقييم نظم الدفع في الإمارات والإشراف عليها

أجرى المصرف المركزي في عام 2023 تقييمات ميدانية لجميع نظم الدفع التابعة له، مع التركيز على الالتزام بمبادئ البنية التحتية للأسواق المالية. ونُعدّ هذه التقييمات ضرورية لتقييم مدى مرونة نظم الدفع للتعامل مع مختلف المخاطر، ومنها المخاطر التشغيلية والائتمانية والقانونية ومخاطر السيولة. تمت مشاركة نتائج هذه التقييمات، إلى جانب التوصيات ذات الصلة، مع الإدارات المعنية في المصرف المركزي لتنفيذها في أسرع وقت. كما بدأ المصرف المركزي أول تقييم لنظام الدفع عبر الحدود "بنى" فيما يخص مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية بالتعاون مع مصارف مركزية أخرى، وهي البنك المركزي السعودي والبنك المركزي الأردني والبنك المركزي المصري، وتؤكد هذه الجهود التعاونية على أهميّة معالجة المخاطر المرتبطة بالمعاملات عبر الحدود وضمان سلاسة تدفقات المدفوعات الدولية.

يُظهر ذلك التزام المصرف المركزي في ضمان متانة وكفاءة نظم الدفع من خلال مواءمتها مع المعايير الدولية المحددة في مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية. ويواصل المصرف المركزي، من خلال التقييم الاستباقي والتعاون، في تعزيز مرونة البنى التحتية للدفع وفعاليتها، ويؤدّي بالتالي دوراً محورياً في الحفاظ على الاستقرار والنزاهة المالية العامة.

## المخاطر السيبرانية

تستمر المنظومة الرقمية التي يعتمد عليها النظام المالي العالمي بالتطور بسرعة، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى الطلب على تحسين الكفاءة وتعزيز التعاون وإرساء الثقة بالتفاعلات المالية من قبل المستثمرين والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية والمصارف المركزية، إذ يجب أن تضمن البنية التحتية التقنية الثقة والنزاهة والتوفر في جميع الأوقات.

يُعد الابتكار محركاً رئيساً للتحوّل الرقمي، وبالأنص من خلال ظهور المنتجات والخدمات التقنية الجديدة التي تتسم بالأثر العالي للذكاء الاصطناعي والبيانات وتعهد الخدمات (بما في ذلك استخدام مقدّمي الخدمات السحابية) وتطبيقات الهواتف المحمولة وطول إدارة البيانات. ومع ذلك، يُطوّر الابتكار في التقنية من مشهد المخاطر والتحديات على مستوى عوامل الأفراد والعمليات والتقنيات بوتيرة متسارعة، ممّا يُشكّل مخاطر وتغرات سيبرانية فريدة تُعد التن هي الوضع الطبيعي. تبقى الهندسة الاجتماعية هي الثغرة الرئيسية التي يستخدمها المهاجمون السيبرانيون من خلال مجموعة مختلفة من الأساليب تشمل التصدّي أو المكالمات الهاتفية الاحتمالية أو روابط وسائل التواصل الاجتماعي الخاطئة أو الإعلانات وغيرها الكثير.

وعليه، فإنّ المرونة السيبرانية، والتي يُقصد بها القدرة على تحديد الانفطاعات المتعلقة بالمخاطر السيبرانية والتصدي لها والاستجابة لها والتكيّف معها، أمرٌ في غاية الأهمية. وتستمر الهجمات السيبرانية في التطوّر لتُصبح أكثر تعقيداً وتنوعاً من الناحية الجغرافية وأكثر انتشاراً، إذ تبحث دائماً عن فرص لاستغلال الثغرات. قد يؤدّي غياب الضوابط المتينة وضعف المرونة السيبرانية إلى حوادث سيبرانية على مستوى النظام المالي، ممّا قد يُهدّد الاستقرار المالي.

يتواصل المصرف المركزي بفاعلية مع المؤسسات المالية للتعرف على المبادرات المدفوعة بالتقنية والتغييرات في مشهد التقنية من أجل تحديد المخاطر المتأصلة والتصدي لها قبل وقوعها، ممّا يُوفّر نهجاً علاجياً متنسقاً على مستوى القطاع، ولمشاركة المعلومات التي قد تُساعد على معالجة المخاطر الأخرى. يمتد هذا التعاون إلى الهيئات الأخرى لمواصلة تعزيز ثقافة الانفتاح ومشاركة المعلومات وأفضل الممارسات.

من المكوّنات الأخرى للوظيفة الرقابية في المصرف المركزي هو تقديم الإشراف والدعم للمؤسسات المالية في حال وقوع الحوادث السيبرانية. وعلى مستوى النظام بالكامل، يكون من الضروري للغاية فهم كيفية وقوع الحوادث السيبرانية وانتشارها وتفاقمها في القطاع المالي، وذلك من أجل التخفيف الفعال من تأثيراتها والوصول إلى التعافي التام من أضرارها. ومن خلال مركز العمليات الأمنية، يسعى المصرف المركزي إلى تيسير تبادل المعلومات ذات الصلة بالتهديدات وتنسيق الاستجابة للحوادث المحتملة وتقييم المرونة السيبرانية للجهات الخاضعة للتنظيم دورياً والمساعدة في تطوير قدرتها على الاستجابة للحوادث السيبرانية. كما يُصدر المصرف المركزي باستمرار إشعارات استشارية سيبرانية لتقديم المعلومات للمؤسسات المالية حول التنبيهات المالية على مستوى النظام بأكمله.

وتحرص الوظيفة الإشرافية للمصرف المركزي على إجراء عمليات تفتيش ميدانية دقيقة وشاملة لتحديد الامتثال لقوانين وتنظيمات وتوجيهات الأمن السيبراني الوطنية الصادرة عنه، وتُغطّي عمليات

التفتيش هذه عدّة مجالات، يتمثّل الهدف الرئيسي منها تقييم مدى متانة الضوابط، مع التركيز على الحوكمة والمرونة والأمن والبنية التحتية والضوابط المتعلقة بحماية البيانات بصورة عامة.

يواصل المصرف المركزي التعاون الوثيق مع اتحاد مصارف الإمارات، وشارك مؤخراً في استضافة تمرين للهجمات السيبرانية يُحاكي الهجمات السيبرانية على القطاع المالي لاختبار الجاهزية للحوادث السيبرانية. شاركت بنوك كبيرة ومؤسسات مختارة في دولة الإمارات في التمرين، إضافة إلى حضور ممثلين عن البنوك المركزية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي. استند تمرين المحاكاة على السيناريوهات، وتم الاسترشاد بأحدث التقنيات والأساليب والإجراءات المستخدمة من قبل الخصوم في تصميمه. وأظهرت العملية بشكل عام قدرة المشاركين على الاستجابة بفعالية للتهديدات السيبرانية في العالم الحقيقي، والأهم من ذلك، تم الكشف عن خبرات قيمة لتعزيز الاستعداد والتعاون في المستقبل.

للأمن السيبراني أثرٌ عميق ومتصاعد على الاقتصادات، وبالتالي فإنّه يستحق أن يكون حاضراً في جداول أعمال القيادات في المؤسسات التجارية والعامة بدعم من نموذج فعال لإدارة المخاطر من أجل الحد منها، بالإضافة إلى وحدة أمنية متينة لمتابعة التهديدات القائمة وتحديد التهديدات الجديدة باستمرار والتعافي منها واستخلص الدروس المستفادة من الحوادث من أجل تحسين عمليات إدارة المخاطر السيبرانية.

## المرفق - المؤشرات المصرفية الرئيسية

2023	المؤشر/السنة
	<b>كفاية رأس المال</b>
%14.9	نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق - 1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
%16.6	نسبة رأس المال الشق - 1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
%17.9	نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
	<b>الربحية</b>
%2.0	العائد على الأصول
%31.9	نسبة التكلفة إلى الدخل
	<b>السيولة والتمويل</b>
%22.0	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
%73.9	السلفيات إلى مصادر التمويل المستقر
	<b>مؤشرات الإقراض</b>
%79	نسبة القروض إلى الودائع
%63	نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية
	<b>جودة الأصول</b>
%2.4	نسبة صافي القروض المتعثرة
%60.6	نسبة تغطية المخصصات المحددة
%93.8	نسبة إجمالي تغطية المخصصات

